

Distr.
LIMITED

TD/B(S-XIX)/L.1
19 December 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الاجتماع الأول في عملية استعراض

منتصف المدة

جنيف، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢

تقييم برامج الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

خلاصة

أعدت هذه الوثيقة لتكون بمثابة وثيقة معلومات أساسية يستند إليها مجلس التجارة والتنمية في استعراض منتصف المدة لعمل الأونكتاد، وهو الاستعراض المزمع إجراؤه في منتصف الفترة الفاصلة بين الأونكتاد العاشر والأونكتاد الحادي عشر، وبخاصة لأغراض التقييم الذي يجريه المجلس. وتتضمن الوثيقة، استناداً إلى نهج الإطار المنطقي، وبحسب المجالات البرنامجية، تقييماً للعمل المضطلع به خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، على أساس الأهداف ومؤشرات الإنجاز والمنجزات والتأثير والدروس المستخلصة. كما أنها تقترح مجالات تركيز واتجاهات العمل للفترة الممتدة حتى موعد انعقاد الأونكتاد الحادي عشر، مع مراعاة برنامج العمل الذي أقر للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، فضلاً عن أهم التطورات الدولية الأحدث عهداً.

والمقصود بهذه الوثيقة، بشكل أعم، أن تكون بمثابة مادة مرجعية للجهات المشاركة في الأونكتاد بشأن النتائج المحققة منذ انعقاد الأونكتاد العاشر وتأثيرها، كما أن المقصود بها أن تكون بمثابة دليل تسترشد به الأمانة في تطبيق الدروس المستخلصة بغية تحسين الاضطلاع بالولايات المسندة.

المحتويات

الصفحة

٣ مقدمة
٤ العولمة والترابط والتنمية
٥ ١- الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية
١٢ ٢- الديون وتمويل التنمية
١٥ ٣- المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني
١٧ ٤- الإحصاءات والمعلومات
٢٠ تنمية أفريقيا
٢٤ الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا
٢٥ ١- تحليل قضايا الاستثمار
٣٢ ٢- سياسات الاستثمار وبناء القدرات
٣٦ ٣- التكنولوجيا والمشاريع
٤٢ التجارة الدولية
٤٣ ١- المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية
٤٩ ٢- التحليل التجاري والمعلومات التجارية
٥٦ ٣- السلع الأساسية
٦٢ ٤- قوانين وسياسات المنافسة، وحماية المستهلك
٦٦ ٥- التجارة والبيئة والتنمية
٧٣ الهياكل الأساسية للخدمات لأغراض التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية
٧٤ ١- تنمية الموارد البشرية وبرنامج النقاط التجارية
٨١ ٢- النقل، وتيسير التجارة، والجمارك
٨٧ ٣- التجارة الالكترونية
٩٢ أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة
٩٣ ١- أقل البلدان نمواً
٩٩ ٢- البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة
١٠٥ المسائل الشاملة لعدة قطاعات
١٠٥ ١- توعية المجتمع المدني
١٠٦ ٢- تعميم مراعاة المنظور الجنساني
١٠٨ ٣- إصدار الوثائق في الوقت المحدد

مقدمة

١- دعا مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية الرابعة والعشرين المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٠، إلى إجراء استعراض لعمل الأونكتاد في الربع الثاني من عام ٢٠٠٢ في منتصف الفترة الفاصلة بين الأونكتاد العاشر والأونكتاد الحادي عشر. واتفق المجلس، في دورته الثامنة والأربعين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، على أن المحتويات الأساسية لاستعراض منتصف المدة ستألف من ثلاث دعائم مترابطة، بما في ذلك إجراء استعراض لمدى كفاءة الآلية الحكومية الدولية وأدائها لعملها، وتقييم مدى تنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل المتفق عليهما في خطة عمل الأونكتاد العاشر، وإعداد بيان استشاري في مجال السياسة العامة بشأن التطورات الرئيسية ذات الصلة بعمل الأونكتاد.

٢- وقد أعدت هذه الوثيقة لتكون بمثابة وثيقة معلومات أساسية يستند إليها في هذه العملية، وبخاصة في عملية التقييم. وتتضمن الوثيقة، استنادا إلى نهج الإطار المنطقي، وبموجب المجالات البرنامجية، تقييما للعمل المضطلع به خلال فترة السنتين، على أساس الأهداف ومؤشرات الإنجاز والمنجزات والتأثير والدروس المستخلصة. وقد أقرت الدول الأعضاء هذه الأهداف في خطة منتصف المدة. كما تقترح الوثيقة مجالات التركيز واتجاهات العمل خلال الفترة الممتدة حتى موعد انعقاد الأونكتاد الحادي عشر، مع مراعاة برنامج العمل الذي أقر للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، فضلا عن أهم التطورات الدولية الأحدث عهدا، مثل الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٣- وتجري الجمعية العامة، كل سنتين، استعراضا للأداء البرنامجي للأمانة العامة للأمم المتحدة حسبما هو مطلوب بمقتضى النظامين الأساسيين والإداري للأمم المتحدة لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم. ولأغراض هذا الاستعراض، يعرض على الجمعية العامة تقرير يتضمن ملخصات مقتضبة لعمليات التقييم النوعي والكمي لكل كيان رئيسي، بما في ذلك الأونكتاد. وتبعاً لذلك، ستستخدم هذه الوثيقة أيضا كأساس لإدراج بيان موجز للأداء البرنامجي للأونكتاد في التقرير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة.

٤- والمقصود بهذه الوثيقة، بشكل أعم، أن تكون بمثابة مادة مرجعية للمشاركين في الأونكتاد بشأن النتائج المحققة منذ انعقاد الأونكتاد العاشر وتأثيرها، وأن تكون كذلك بمثابة دليل تسترشد به الأمانة في تطبيق الدروس المستخلصة بغية تحسين الاضطلاع بالولايات المسندة.

٥- وقد أعدت الوثيقة على أساس مساهمات مقدمة من جميع شعب الأونكتاد. وقد أجرت وحدة البرامج والتخطيط والتقييم استعراضا مستقلا لهذه المساهمات شمل جوانبها الكمية والنوعية على حد سواء.

البرنامج الفرعي ٩-١

العولمة والترابط والتنمية

هدف البرنامج الفرعي

٦- إن الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو المساهمة في النقاش الدولي بشأن تطور وإدارة نتائج العولمة وتشجيع اعتماد سياسات واستراتيجيات، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، تفضي إلى تحقيق التنمية البشرية.

١ - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية

أولاً - الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

٧- تشجيع اعتماد سياسات واستراتيجيات اقتصادية كلية وإئتمانية ومالية، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، تفضي إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المطردين، وتوفير التمويل لأغراض التنمية، وتعزيز الاستقرار المالي والتماسك في عملية رسم السياسات الاقتصادية العالمية، وزيادة الفرص الإئتمانية التي تنطوي عليها عملية العولة، ومعالجة المشاكل المرتبطة بهذه العملية.

(ب) الإنجازات المتوقعة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
الحصول على تعقيبات من الدول الأعضاء (الجمعية العامة ومجلس التجارة والتنمية) تبين أن دراسات الأونكتاد وتحليلاته في هذه المجالات قد أسهمت في النقاش وتوافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي.	إثارة نقاش حكومي دولي وتحقيق توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن الترابط العالمي والسياسات الاقتصادية الكلية والإئتمانية.
مدى تأثير بحوث الأونكتاد وتحليلاته للسياسات العامة، على المستويين الوطني والدولي، في سياق السياسات الاقتصادية الكلية والمالية العالمية.	تحسين قدرة المسؤولين عن رسم السياسات العامة في البلدان المتقدمة والنامية على تصميم السياسات الاقتصادية الكلية والمالية المناسبة التي تأخذ في الاعتبار ما يترتب عليها من آثار بالنسبة للترابط العالمي.

ثانياً - تنفيذ البرنامج والإنجازات

(أ) الإنجازات

٨- إن العمل التحليلي المضطلع به بشأن الترابط العالمي والسياسات الاقتصادية الكلية والإئتمانية كان في صلب المداولات التي جرت في الدوريتين السابعة والأربعين والثامنة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية. وقد تضمن تقرير التجارة والتنمية لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ استعراضاً للأداء الاقتصادي العالمي، والاتجاهات الإقليمية، والتفاعل بين التجارة والاستثمار والتدفقات المالية. وأولي في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٠ اهتمام خاص للأزمة والانتعاش في منطقة شرقي آسيا، وذلك بغية مساعدة الحكومات في تصميم السياسات الرامية إلى الوقاية من الأزمات المالية، وتحسين إدارتها، على المستويين الوطني والدولي. وتضمن تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠١ تقييماً للتقدم المحرز

بالإضافة إلى مزيد من التوصيات في مجال السياسة العامة بشأن "إصلاح البنية المالية الدولية". كما أن المناقشة التي جرت في مجلس التجارة والتنمية للاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير قد أسهمت في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالتمويل من أجل التنمية. وهناك مذكرة تكميلية أتيحت لمجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة والأربعين تتضمن تحليلاً مستوفياً للاتجاهات والتوقعات الاقتصادية العالمية، وقد كانت وثيقة من أول الوثائق التي تصدرها المنظمات الدولية والتي تقيم فيها تأثير أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى البلدان النامية بصفة خاصة. وكان الهدف من إعداد هذه الوثيقة هو مساعدة الحكومات الأعضاء في صياغة استجابات محتملة على صعيد السياسة العامة للتصدي لمخاطر الهبوط الجديدة. وقد كانت هذه المذكرة، وكذلك تقرير التجارة والتنمية نفسه، بمثابة وثيقتي معلومات أساسية لأغراض المداورات الحكومية الدولية في الجمعية العامة.

٩- ومن الإجراءات الاعتيادية أن يطلب من مصادر داخلية وخارجية تقديم مساهمات تحليلية ومدخلات في مختلف الاجتماعات والمناسبات، ويجري إعداد أغلبية هذه المساهمات والمدخلات لتقديمها إلى الجمعية العامة. وتشتمل المواضيع التي يجري تناولها على: العمل المضطرب به من قبل الأونكتاد بشأن إشراك القطاع الخاص في الوقاية من الأزمات المالية وحلها؛ وتماسك وتكامل وتنسيق السياسات العامة بشأن القضايا الاقتصادية والمالية والتجارية والتكنولوجية والإئتمانية على المستوى العالمي من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من الفوائد الناشئة عن عملية العولمة؛ والاتجاهات الراهنة في التدفقات المالية الدولية، والتوصيات المتعلقة ببلورة جدول أعمال عالمي أوسع نطاقاً من أجل إقامة نظام مالي دولي معزز ومستقر؛ وأثر تزايد الصلات وأوجه الترابط فيما بين التجارة والتمويل والمعرفة والتكنولوجيا والاستثمار على النمو والتنمية في سياق العولمة؛ ومشاكل الديون التي تواجه البلدان النامية. وقد تم إعداد ورقة بشأن "العولمة وسوق العمل" لتقديمها إلى الفرقة العاملة التابعة لمنظمة العمل الدولية والمعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة.

١٠- وقد شكلت البحوث الموضوعية التي أجريت من أجل إعداد الوثيقة المعنونة *التدفقات الرأسمالية والنمو في أفريقيا (٢٠٠٠)*، والوثيقة المعنونة *التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العامة (٢٠٠١)*، الأساس الذي استندت إليه المناقشة في الدورتين السابعة والأربعين والثامنة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية بشأن قضايا التنمية الاقتصادية في أفريقيا وصياغة السياسات العامة بصددتها، وذلك فيما يتعلق بمساهمة الأونكتاد في برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات.

١١- وفي إطار مشروع تقديم الدعم التقني لمجموعة الـ ٢٤ الحكومية الدولية فيما يخص الشؤون النقدية الدولية، تم تقديم مساهمة في مجال صياغة السياسات العامة فيما بين البلدان النامية في ميداني المال والتمويل، بما في ذلك في إطار المؤسسات المالية الدولية. وتم تقديم نحو ٢٠ ورقة بحوث إلى مجموعة الـ ٢٤، وتم نشر ١٥ ورقة في سلسلة

ورقات المناقشة الخاصة بهذه المجموعة. ويمثل المشروع دعامة من دعائم أنشطة المجموعة، كما أنه يساعدها في تقديم مساهمة موضوعية في النقاش الدولي الذي يجري على أعلى مستوى ويتناول السياسات العامة.

١٢ - وقد ألقى عدد من موظفي الأونكتاد الذين تناولوا نموذجين من بين النماذج السبعة للبرنامج محاضرات في الدورة التدريبية الأولى التي نظمها الأونكتاد حول القضايا الرئيسية بشأن جدول الأعمال الاقتصادي الدولي والتي شارك فيها عدد من كبار الموظفين الحكوميين من البلدان النامية، وقد أسهمت هذه المحاضرات في تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية.

١٣ - وفي إطار سلسلة ورقات المناقشة التي يصدرها الأونكتاد، تم نشر خمس دراسات تهدف إلى تزويد المداولات الحكومية الدولية والجمهور عموماً بمعلومات في المجالات التالية: النقاش الدائر حول البنية المالية الدولية وتعزيز النظم المالية في البلدان النامية؛ ونظرية التجارة والسياسات التجارية في سياق العولمة؛ ودور التكنولوجيا واكتساب المهارات في سياق استراتيجيات التنمية.

١٤ - وكمساهمة في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، تم إعداد تقرير بشأن "حالة التعاون فيما بين البلدان النامية" وآخر بشأن تنفيذ ومتابعة برنامج عمل كاراكاس وإعلان وخطة عمل سان خوسيه، وذلك لتقديمهما إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، وقد تم تقديمهما عن طريق وحدة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتم بناء على طلب من رئيس مجموعة الـ ٧٧ إجراء استعراض لحالة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وقدم كمساهمة في الدورة العاشرة للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

١٥ - وفيما يتعلق بخدمات المداولات، أدى الدعم الموضوعي المقدم إلى الدورتين السابعة والأربعين والثامنة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية، وتقديم التقارير عن المداولات، وغير ذلك من الخدمات الموضوعية ذات الصلة، إلى تمكين الدول الأعضاء من تبادل الآراء بشأن الأداء الاقتصادي الذي سجل مؤخرًا والآفاق المرتقبة وبشأن قضايا السياسة العامة الراهنة سعياً إلى تحقيق توافق في الآراء، كما أنه أدى إلى الحصول على أفكار جديدة متبصرة من خلال التفاعل مع خبراء مشهود لهم دولياً في الدورات غير الرسمية لمجلس التجارة والتنمية. وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن تحسن كبير في نوعية مداولات مجلس التجارة والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، كان للخدمات الاستشارية التي تم توفيرها والدعم الموضوعي الذي تم تقديمه للاجتماعات الاستشارية الإقليمية الرفيعة المستوى المعنية بالتمويل لأغراض التنمية، والمعقودة في جاكرتا (الدعم الموضوعي واللوجستي على حد سواء)، وبوغوتا وبيروت وجنيف، أهمية حاسمة في نجاح هذه الاجتماعات في الإعداد للمؤتمر المقبل الذي سيعقد في المكسيك. كما كان للخدمات الموضوعية التي تم توفيرها والدعم اللوجستي المقدم لثلاثة اجتماعات لأفرقة تقنية تابعة لمجموعة الـ ٢٤، نظم واحد منها بالكامل (في جنيف) في إطار هذا البرنامج الفرعي، دور أساسي بالنسبة للأداء السلس

لعمل هذه المجموعة التي تمثل التجمع الوحيد للبلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية. كما أنها تمثل النظير الرئيسي لمجموعة العشرة.

(ب) النتائج والفوائد

١٦ - كان للتقارير التحليلية والمساهمات المقدمة من هذا الفرع أهمية حاسمة بالنسبة لنوعية المداولات في مجلس التجارة والتنمية بشأن قضايا العولمة والترابط والتنمية. وتوضح ميزة هذه الوثائق من خلال التعليقات المسهبة التي أبدتها الوفود حول التقارير وما أعرب عن تقدير لنوعيتها التحليلية. واستنادا إلى هذه الوثائق، تم التوصل إلى توافق في الآراء في الكثير من مجالات النقاش الدائر حاليا على صعيد السياسة العامة، وإن لم يكن في جميع هذه المجالات. وقد حظي عدد من الأفكار والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة والواردة في المنشورات والوثائق الصادرة في إطار هذا البرنامج الفرعي بتأييد في مختلف المحافل الدولية، رغم أنها قد بدت في بعض الأحيان مثيرة للجدل في البداية، ومن ذلك مثلا التوصيات المتصلة بتجميد سداد الديون كجزء من عمليات التفاوض حول إعادة جدولة الديون بصورة منظمة؛ وفرض قيود صارمة من قبل صندوق النقد الدولي على منح القروض في حالات الأزمات؛ واعتماد إجراء رسمي خاص بالإفلاس فيما يتعلق بالمدينين ذوي السيادة؛ أو تقييم للاتجاهات الاقتصادية العالمية والآفاق الاقتصادية المرتقبة يبرز الاختلالات والمخاطر الأساسية. وقد كان تقريراً التجارة والتنمية، كلاهما، معرض تعليقات أبدت على نطاق واسع في الصحافة الدولية. وقد نشر ما يناهز ٢٠٠ مقالة صحفية كل سنة، بما في ذلك في صحف دولية رئيسية (مثل *Financial Times*، *The Guardian*، *The Times*، و *Le Monde*، و *Le Temps*، وغيرها) ومجلات في شتى أنحاء العالم بشأن تقرير التجارة والتنمية لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وقد بثت شبكات تلفزيونية رئيسية - مثل *BBC* و *CNN* - مقابلات مع موظفي الأونكتاد. وقد جاء في نشرة *Oxford Analytica*، وهي نشرة مراجعات تتمتع بمكانة دولية، الملاحظات التالية: "على الرغم من أن الأونكتاد ليس من الأطراف الهامة الفاعلة في رسم السياسات الاقتصادية العالمية، فإن له آراء متبصرة بشأن الاقتصاد العالمي ولذلك ينبغي أخذ هذه الآراء بجدية. كما أن سجله في التنبؤ بحالة الاضطراب المالي العالمي التي شهدتها فترة التسعينات ملفت للنظر، وهو عامل يضيف مصداقية على اهتماماته الراهنة إزاء آفاق الاقتصاد الأرجنتيني". وقد وصفت صحيفة *Financial Times* الأونكتاد، في مراجعتها لتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٠، بأنه "جهاز الأمم المتحدة لطرح ومناقشة الأفكار في مجال التنمية". وفي استقصاء لمقترحات المنشورات، اعتبرت الحكومات أن تقرير التجارة والتنمية هو أكثر منشورات الأونكتاد فائدة. ويتجلى الاعتراف بكفاءات هذا الفرع في مجالات مثل العولمة في عدد الدعوات التي تلقاها الأونكتاد للمشاركة في حلقات دراسية ومؤتمرات واجتماعات (نحو ١٠ في كل شهر)، وفي طلبات الحصول على المنشورات (نحو ٦٠٠ كل شهر)، وفي التماس حق استنساخ الوثائق أو أجزاء منها (٨ في السنة). وقد تحققت نتائج توثيق البحوث لا من خلال تعميم المنشورات فحسب وإنما أيضا من خلال تقديم مساهمات موضوعية في المناقشات التي تجري على مختلف المستويات، مما يسهم أيضا في بناء توافق في الآراء. وإن

إصدار تقرير التجارة والتنمية في الربيع بدلا من الخريف يتيح للدول الأعضاء إمكانية أكبر لإجراء استعراض أشمل لمحتوى التقرير ومن ثم تحسين تأثيره على النقاش الدائر في مجال السياسة العامة.

١٧- وقد كانت لهذا البرنامج الفرعي مساهمات في التقريرين المعنونين *التدفقات الرأسمالية والنمو في أفريقيا والتنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العامة*، ومن ثم فقد أسهم في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وكان كلا التقريرين موضع الكثير من التعليقات في الصحافة الدولية.

١٨- وقد أدت الأنشطة المضطلع بها في سياق الدعم التقني المقدم إلى مجموعة الـ ٢٤ إلى تكثيف النقاش بشأن متطلبات السياسات النقدية والمالية الدولية لدعم التنمية. كما أنها قد ساعدت بصفة خاصة أعضاء مجموعة الـ ٢٤ والبلدان النامية الأخرى في الأعمال التحضيرية للمناقشات والمفاوضات في إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكانت هناك قرابة ٣٠ ورقة بحوث ومواقف، بما فيها ورقات مقدمة من خبراء مستقلين يتمتعون بأعلى درجات الكفاءة، وخضعت هذه الورقات لمناقشات مستفيضة في إطار الفريق التقني التابع لمجموعة الـ ٢٤ وفي الاجتماعات الوزارية واجتماعات المندوبين. وحظيت الخدمات الاستشارية المقدمة بدرجة عالية من التقدير من قبل البلدان المستفيدة التي تغطي من خلال مساهماتها جزءا من تكاليف المشاريع، كما حظيت بتقدير الجهات المانحة التي قامت واحدة منها بمضاعفة مبلغ تبرعها المتعهد به للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. وقد اشترك الأونكتاد مع مركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفرد في نشر هذه الورقات التي أدرجت على موقعي هاتين المؤسساتين على شبكة "الويب" واستخدمها الأكاديميون على نطاق واسع.

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك

١٩- الفقرة ١٠٧: لقد ساعدت أنشطة البحوث والتعاون التقني في تشجيع اعتماد سياسات واستراتيجيات على المستويين الوطني والدولي تفضي إلى تحقيق التنمية، كما أنها أدخلت منظورا إنمائيا في عملية مناقشة القضايا المالية والنقدية.

٢٠- الفقرتان ١٠٨ و ١٠٩: اشتمل تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٠ على المزيد من التحليلات لأسباب وآثار الأزمات المالية، من خلال الاستناد بصفة خاصة إلى تجربة منطقة شرقي آسيا. وقد أسهم العمل التحليلي وأنشطة التعاون التقني المضطلع بها في النقاش الدائر حول التدابير الرامية إلى الوقاية من الأزمات المالية وإدارتها وحلها، وحول تحقيق المزيد من التماسك على صعيد رسم السياسات الاقتصادية العالمية، وكذلك حول تصميم سياسات عامة على المستويين الوطني والدولي تؤدي إلى تحسين الآثار الايجابية لعملية العولمة والتقليل من آثارها السلبية.

٢١- الفقرة ١١٠ (الشق الأول): تضمن تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠١ استعراضا لحالة التمويل الخارجي والديون الخارجية لأقل البلدان نموا.

٢٢- الفقرة ١١٣: تضمن تقرير التجارة والتنمية لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، فضلا عن التقرير المقدم إلى الجمعية العامة بشأن حالة الديون الخارجية للبلدان النامية، والمواد المقدمة لأغراض العملية التحضيرية للمؤتمر المعني بالتمويل من أجل التنمية، استعراضا لتطور التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية، بالإضافة إلى ربط هذا التطور بمسألة التقلب البنيوي.

٢٣- الفقرة ١٦٤: إن الدعم التقني المقدم إلى مجموعة ال ٢٤ والمرتبب ارتباطا وثيقا بالبحوث وتحليلات السياسة العامة التي تجرى في هذا الفرع، قد ركز على بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية في إبراز احتياجاتها واهتماماتها الإنمائية في سياق المفاوضات والمداورات في المؤسسات المالية الدولية وعملية إصلاحها، وتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية على المستوى الأقليمي.

٢٤- الفقرة ١٦٦: تم توفير الخبرة الفنية وتحليلات للسياسة العامة في شكل عروض شفوية ومواد مكتوبة لاستخدامها في الدورة التدريبية التي تم تنظيمها لصالح المسؤولين الحكوميين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي.

(د) الاستعراضات التشريعية والخارجية

٢٥- تخضع أنشطة البحوث المضطلع بها في إطار هذا الجزء من البرنامج الفرعي لاستعراض منتظم يجريه مجلس التجارة والتنمية الذي يتاح له تقرير التجارة والتنمية فضلا عن وثائق إضافية ومخصصة بشأن التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي، حسب الاقتضاء. ويجري توثيق التعليقات في تقارير مجلس التجارة والتنمية. كما أن التقارير والمساهمات المقدمة لإعداد تقارير الأمين العام إلى الجمعية العامة، فضلا عن الدعم المقدم للعملية التحضيرية للمؤتمر المعني بالتمويل من أجل التنمية، توثق في التقارير المنتظمة التي تصدر عن اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة. وقد أجرى المشاركون في الدورة التدريبية التي نظمها الأونكتاد تقييما للدعم التقني المقدم فيما يتعلق ببرنامج بناء القدرات.

ثالثا- تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلا

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

٢٦- لقد تم الاضطلاع بالعمل في إطار هذا البرنامج الفرعي بما يتوافق تماما مع خطة عمل بانكوك والخطة المتوسطة الأجل وضمن الإطار الزمني المتوخى. وتم نشر وإصدار تقرير التجارة والتنمية، كليهما، وفقا للجدول

الزميني المحدد. وقد وفر العمل التحليلي منظورا إنمائيا محمدا بشأن قضايا العولمة والترابط والتمويل الدولي، وهو ما يجري إغفاله في كثير من الأحيان في الهيئات الدولية الأخرى. وقد أسهم هذا العمل التحليلي في النقاش الدولي، لا في إطار الأونكتاد والأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضا في إطار المؤسسات المالية الدولية وفي أوساط المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وتستخدم تقارير التجارة والتنمية كمواد للقراءة في العديد من المؤسسات الأكاديمية، وما برحت الخبرة الفنية التي يتيحها هذا الفرع تطلب من قبل العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، مما يدل على المكانة العالية التي حققها هذا العمل على مر السنين. كما أن تزايد عدد الطلبات الموجهة إلى أمانة الأونكتاد من الجمعية العامة والهيئات الدولية للحصول على العمل التحليلي الذي يندرج في نطاق اختصاص هذا البرنامج الفرعي يدل على التقدير الذي تحظى به البحوث الموجهة نحو السياسة العامة والمنبثقة من عمل هذا الفرع.

٢٧- ولقد استطاع مشروع الدعم التقني التابع لمجموعة الـ ٢٤ أن يعتمد على خبرة الخبراء الاستشاريين والمتخصصين الخارجيين الذين يتمتعون بأعلى درجات الكفاءة، مما ساعد في تعزيز مكانة هذا المشروع، كما ساعد في الوقت نفسه على تعزيز ثقة المستفيدين والمانحين على السواء في نوعية المنتج المقدم لصالح البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال الصلة بين التعاون التقني والعمل التحليلي الداخلي، تم تحقيق أوجه تآزر تعود بالفائدة على كلا الجانبين وتجعل من هذا المشروع نموذجا لما تتوقعه الدول الأعضاء من أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد. ولم تسمح قيود الموارد بإجراء تحليل متعمق للتجارب القطرية من أجل استخلاص الدروس بشأن القضايا التي تم تناولها في الجزء الثاني من تقرير التجارة والتنمية.

(ب) مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة

٢٨- يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى المحافظة على جودة عمله التحليلي وتحسين هذه الجودة، وإلى ضمان جدوى هذا العمل بالنسبة للمداورات الحكومية الدولية بغية زيادة الآثار الإيجابية لعملية العولمة إلى أقصى حد، والتقليل إلى أدنى حد من آثارها السلبية. وسيركز تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢ على قضية التجارة في الجزء الثاني منه. وسيواصل هذا البرنامج المساهمة في النقاش الدائر حول إصلاح البنية المالية الدولية، وفي تناول المناقشة بشأن السياسات الاقتصادية الكلية والنقدية والمالية الملائمة لتعزيز النمو المطرد والمستقر، وبخاصة في البلدان النامية، مع التركيز على الروابط بين الشمال والجنوب. كما أنه سيواصل، في هذا السياق، تحليل القضايا في إطار التكامل الإقليمي وآثاره على النمو والاستقرار والتنمية. وسيكون من الأهداف الرئيسية تحسين تصميم الاستراتيجيات الإنمائية في سياق الترابط العالمي.

٢- الديون وتمويل التنمية

أولاً- الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

٢٩- العمل على إيجاد حلول لمشاكل ديون البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، تكون ناجعة ودائمة وموجهة نحو التنمية، وتحسين إدارة الديون الخارجية.

(ب) الإنجازات المتوقعة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١- العمل المضطلع به على المستوى الدولي لمعالجة مشاكل ديون البلدان النامية.	تحديد واعتماد حلول دائمة لمشاكل ديون البلدان النامية وتعبئة الموارد اللازمة لصالح أقل البلدان نمواً.
٢- عدد مشاريع إدارة الديون المنفذة من قبل الأونكتاد في البلدان النامية.	

ثانياً - تنفيذ البرنامج والإنجازات

(أ) الإنجازات

٣٠- تتولى الأمانة إعداد التقرير السنوي للأمين العام الذي يقدم إلى الجمعية العامة بشأن حالة الديون الخارجية للبلدان النامية، وهو يتألف من تحليل شامل وموضوعي لمشاكل الديون الخارجية ومشاكل خدمة هذه الديون التي تواجهها هذه البلدان. وقد واصل الأونكتاد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات نادي باريس (٢٨ بعثة) في إطار عمليات إعادة التفاوض حول إعادة جدولتي الديون الخاصة بفرادى البلدان. وفي كل مرة، تم إعداد تقرير تقني بشأن الحالة والتوقعات الاقتصادية للبلدان التي تطلب إعادة جدولتي ديونها. وقد كانت الخدمات الاستشارية المقدمة للبلدان المدينة موضع الكثير من التقدير. وتم تقديم مساهمات في إعداد التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً.

٣١- ويعتبر هذا البرنامج الفرعي أيضاً مصدراً رئيسياً لتوفير التعاون التقني والخدمات الاستشارية التي تشمل حالياً ٦٠ بلداً، وذلك من خلال نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس). وفي عام ٢٠٠٠، أصدر البرنامج

أحدث النسخة المحوسبة (دمفاس ٥-٢) لهذا النظام الذي يعتبر أوسع نظم إدارة الديون استخداما على نطاق العالم. ويجري التحضير لإصدار النسخة ٦ التي ستمثل، بالإضافة إلى كونها تشمل وظائف جديدة في مجال عمليات تحويل الديون وصكوك الديون الناشئة، أول صيغة لهذا النظام تتاح على شبكة "الويب". وقد أنشأ الأمين العام للأونكتاد فريقا استشاريا خاصا لبرنامج دμφاس كما أنشأ صندوقا استئمانيا لهذا البرنامج.

٣٢- وبدعم من الأونكتاد، عقدت الجمعيتان العامتان الأولى والثانية للرابطة العالمية لمكاتب إدارة الديون. وتولى الأونكتاد استضافة وتنظيم المؤتمر الأقليمي الثالث لإدارة الديون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٣٣- كما أصبحت أمانة الأونكتاد، من خلال برنامج دμφاس، عضوا في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بإحصاءات الديون.

(ب) النتائج والفوائد

٣٤- يبرز التقرير المعد للجمعية العامة المناقشة السنوية حول هذه المسألة ويسهم في بناء توافق في الآراء بشأن قضية الديون. وقد أدى العمل التحليلي إلى زيادة وعي المجتمع الدولي بجوانب القصور وكذلك بالجوانب الإيجابية لمبادرة تخفيف أعباء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وسلط الضوء على الاحتياجات الملحة لتخفيف أعباء الديون على نحو أسرع وأعمق لصالح هذه البلدان. كما أن هذه التقارير قد استرعت الانتباه إلى الأهمية المتطورة لمشاكل الديون التجارية التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل، مبينة الحاجة إلى زيادة مبالغ السيولة الدولية في أوقات تراجع النشاط الاقتصادي. وتؤدي الخدمات الاستشارية التي تقدم إلى البلدان النامية في سياق عمليات إعادة التفاوض حول الديون في إطار نادي باريس إلى تعزيز مركز هذه البلدان في هذه العملية.

٣٥- ويتجلى تأثير برنامج دμφاس في كون الديون الطويلة الأجل القائمة والمستحقة، العامة والمضمونة من قبل الدولة، التي كانت تدار في إطار برنامج دμφاس في نهاية عام ١٩٩٩ قد بلغت ٤٨٨ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة وشكلت نسبة تزيد عن ٣٠ في المائة من مجموع الديون القائمة المستحقة على جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويدل عدد المشاريع القطرية الجديدة التي يجري العمل على تنفيذها (١١ مشروعا) على أن هذا البرنامج موجه على أساس الطلب. ومن المتوقع لمجموع عدد البلدان المستفيدة أن يتزايد ليصل إلى نحو ٧٠ بلدا بحلول عام ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، ينتظر تنفيذ ١٤ مشروعا من مشاريع المتابعة القطرية التي يتوقع أن تنفذ على مدى السنوات القادمة، وقد أخذت مؤسسات جديدة في البلدان المستفيدة حاليا تبدي اهتماما متزايدا بمنتجات هذا البرنامج وما يوفره من خدمات.

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك

٣٦- الفقرتان ١١١ و ١١٢: اشتملت التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن مشاكل الديون الخارجية ومشاكل خدمة الديون التي تواجه البلدان النامية على تحليل للمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من التدفقات المالية وتأثيرها على البلدان النامية. وبالإضافة إلى دراسة مشاكل ديون البلدان النامية، فقد سعت هذه التقارير أيضا إلى تحديد إمكانيات إيجاد حلول ناجعة ودائمة وموجهة نحو التنمية.

٣٧- وما برحت المساعدة التقنية في مجال إدارة الديون تقدم وفقا للفقرتين ١٦٤ و ١٦٨ من خطة عمل بانكوك.

(د) الاستعراضات التشريعية والخارجية

٣٨- أحاطت الجمعية العامة علما، في قرارها المتعلق بمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية (A/RES/55/184) بالتقرير الذي أعدته الأمانة وطلبت موافقتها بتقرير جديد في دورتها السادسة والخمسين. كما شدد القرار على "ضرورة تعزيز ما للبلدان النامية من قدرات مؤسسية في مجال إدارة الديون"، وعلى "أهمية المبادرات من قبيل نظام إدارة الديون والتحليل المالي وبرنامج بناء القدرات في مجال إدارة الديون".

٣٩- وتدل توصية مجلس التجارة والتنمية التي تدعو إلى إنشاء فريق استشاري وصندوق استئماني بشأن نظام إدارة الديون والتحليل المالي على اهتمام الدول الأعضاء بهذا البرنامج.

ثالثا - تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلا

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

٤٠- لقد أتاح العمل التحليلي بشأن الديون وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الأساس للمناقشات في الجمعية العامة وأسهم، من منظور إنمائي، في النقاش الدائر حول الاحتياجات الملحة لتخفيف أعباء ديون أشد البلدان فقرا، والبلدان المتوسطة الدخل، والاحتياجات من التدفقات الرأسمالية الرسمية من أجل التعجيل في عملية التنمية.

٤١- ولا يزال التحدي الرئيسي الذي يواجه نظام إدارة الديون والتحليل المالي يتمثل في المحافظة على استقراره المالي. وفي هذا السياق، تشكل الأعمال التحضيرية الجارية لإنشاء الصندوق الاستئماني المذكور أعلاه الذي يمتد العمل به لعدة سنوات ويشمل جهات مانحة متعددة لدعم نظام ديمفاس، حسبما تم إقراره خلال الاجتماع الأخير للفريق الاستشاري المعني بهذا النظام، خطوة هامة إلى الأمام.

(ب) مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة

٤٢ - ثمة تحد هام يتمثل في تعزيز الصلات بالتحليل الاقتصادي الكلي، وبخاصة بشأن طرائق توفير السيولة خلال فترة تراجع النشاط الاقتصادي التي يواجهها العالم حالياً. وبهذه الطريقة، يمكن إدراج مسألة إدارة الديون في إطار منظور اقتصادي كلي أوسع.

٤٣ - ويلزم الانتهاء من إنشاء الصندوق الاستثماري الخاص بنظام ديمفاس، بالتعاون مع المانحين الثنائيين. وعلاوة على ذلك، سيستمر الاضطلاع، على النحو المخطط له، بتنفيذ ومتابعة المشاريع القطرية. ويلزم استكمال تطوير الصيغة الجديدة لنظام ديمفاس المحوسب (النسخة ٦)، وسيجري تعزيز البرامج التدريبية بشأن هذا النظام بالتعاون مع الرابطات الإقليمية.

٣ - المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني

أولاً - الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

٤٤ - تحسين وتطوير بيئة المؤسسات والسياسات التي تؤثر على أداء التجارة الفلسطينية والتمويل والاستثمار وما يتصل بذلك من خدمات في إطار الاقتصاد المحلي ومع الشركاء على المستويات الإقليمية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

(ب) الإنجازات المتوقعة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
عدد مشاريع بناء القدرات المنفذة وعدد مشاريع الدعم التقني/المالي الدولية الأخرى المنفذة على أساس دراسات وتحليلات الأونكتاد	إحراز تقدم في بناء القدرات المؤسسية وفي بيئة السياسات العامة التي تؤثر على أداء الاقتصاد الفلسطيني.

ثانياً - تنفيذ البرنامج والإنجازات

(أ) الإنجازات

٤٥ - استكمال أو بدء تنفيذ مشاريع رئيسية للأونكتاد لبناء القدرات في مجالات الدبلوماسية التجارية، وتيسير التجارة، والإصلاح الجمركي، وإدارة الديون، وتنمية المشاريع.

(ب) النتائج والفوائد

٤٦ - أسفرت طلبات التعاون التقني الموجهة إلى الأمانة، بمقتضى ولايتها، من قبل الجهات الأساسية المستفيدة منها عن الاضطلاع بأنشطة جديدة في مجال التعاون التقني. وقد تم تأمين تمويل إضافي من مصادر جديدة خارجة عن الميزانية من أجل توفير التعاون التقني. ولا تزال الأمانة تلاحظ أن وثائق الأونكتاد تستخدم من قبل الجمهور ووسائل الإعلام والمتخصصين. وقد نشرت في صحيفتين دوليتين تصدران باللغة العربية (*الحياة والقدس العربي*) وفي ثلاث صحف فلسطينية محلية (*الأيام والقدس والحياة الجديدة*) اقتباسات مسهبة من ثلاث نشرات صحفية صادرة عن الأونكتاد بشأن مشاريع المساعدة التقنية الجديدة، ومن دراسة للأونكتاد (UNCTAD/GDS/APPU/1) وتقرير (TD/B/48/9). كما أفضت هذه المنشورات إلى مقابلات أجرتها وسائل الإعلام مع مسؤولي الأمانة وإلى إبداء تعليقات إيجابية وتقديم طلبات للحصول على وثائق أو معلومات من قبل الجمهور عموماً والمختصين، بما في ذلك طلبات وردت من وكالة مانحة رئيسية (البنك الإسلامي للتنمية). وفي هذه الأثناء، تم الإعداد لأنشطة مشتركة واستهلال مشاريع مع وكالات دولية أخرى، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، وكذلك مع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني (مثل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني؛ والشركة المصرفية الفلسطينية).

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك

٤٧ - الفقرة ١٦٧: تم تعليق الأنشطة التي كان من المزمع تكثيفها من خلال بدء تنفيذ ثلاثة مشاريع إنمائية جديدة رئيسية، ولم تستأنف هذه الأنشطة إلا بصورة حذرة خلال عام ٢٠٠١. إلا أنه استجابة لطلب مقدم من السلطة الفلسطينية في أوائل عام ٢٠٠١، قام الأونكتاد ومركز التجارة الدولية بتنسيق جهودهما الرامية إلى صياغة اقتراح لتقديم المساعدة التقنية العاجلة في مجال التجارة.

(د) الاستعراضات التشريعية والحارجية

٤٨ - نظر مجلس التجارة والتنمية في تقارير الأمانة بشأن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. كما واصلت الجمعية العامة رصد برنامج العمل هذا في إطار استعراضها للتقارير السنوية لمجلس التجارة والتنمية، وكذلك من خلال استعراض الأبواب الخاصة بالأونكتاد في الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة.

ثالثاً - تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلاً

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

٤٩ - لقد أدى تقلب البيئة خلال جزء كبير من فترة السنتين إلى تحويل اهتمام الأمانة عن التعاون الإنمائي الطويل الأجل ليتجه نحو رصد التطورات المتغيرة بسرعة والتي تؤثر على الاقتصاد، والاحتياجات الفورية للمسؤولين عن رسم السياسات العامة الفلسطينية. وقد أدت الأحداث الراهنة إلى تأخير جني الفوائد المحتملة التي يمكن الحصول عليها من مشاريع التنمية الأطول أجلاً. وتم تحديد طرائق مرنة لإتاحة الاستئناف المحدود للعمل في

عدة مجالات من مجالات المشاريع في أوائل عام ٢٠٠١. ويمكن تأمين المساهمات على أفضل وجه في هذا المجال في ظل أوضاع مستقرة وفي سياق نهج متكامل ومنتظم منسق تنسيقاً جيداً مع البرامج الدولية ذات الصلة.

(ب) مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة

٥٠ - يتوخى برنامج العمل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ التركيز على تعزيز واستكمال العمل الذي استهل في إطار مشاريع رئيسية لتنمية بناء القدرات، مع مواصلة تقديم الخدمات الاستشارية وتوفير خدمات تدريب المجموعات التي تعزز الأنشطة الحالية. وسيركز التحليل على دراسة الاقتصاد الفلسطيني في إطار البيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية. وسيستمر استعراض بعض القضايا المحددة ذات الصلة على المستوى الوطني من زاوية الترابط. ومن شأن استئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية بشأن الوضع الدائم وإنشاء مؤسسات اقتصادية وطنية فلسطينية أن يفضي إلى تهيئة بيئة أفضل لاستخدام قدرات الأمانة لمساعدة السلطة الفلسطينية في التصدي للتحديات الإنمائية الجديدة.

٤ - الإحصاءات والمعلومات

أولاً - الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

٥١ - تحسين نوعية المعلومات/البيانات وتيسرها وتوافرها للمسؤولين عن رسم السياسات والمحللين، وبخاصة في البلدان النامية، كأساس للتحليل الاقتصادي والمالي ورسم السياسات العامة.

(ب) الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
توفر إحصاءات ومواد مرجعية أوثق صلة بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتوفيرها للمستخدمين، مع أدوات ملائمة للمستخدمين وبأشكال إلكترونية ومطبوعة.	تحسين نوعية البيانات الإحصائية والمواد المرجعية وتيسرها وتوفرها كأساس للتحليل الاقتصادي والمالي ورسم السياسات العامة في جميع البلدان.

(أ) الإنجازات

٥٢ - استناداً إلى قاعدة بيانات استحدثت مؤخراً، تم نشر دليل إحصاءات الأونكتاد لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ في نسخ مطبوعة وأخرى مدرجة على أقراص مدمجة. وتم إصدار نشرة الأونكتاد الشهرية لأسعار السلع الأساسية في موعدها المحدد. أما ملحق هذه النشرة الذي يغطي الفترة ١٩٦٠-١٩٩٩ فقد نشر في عام ٢٠٠١ في شكل مطبوع، ونشرت على قرص مدمج السلاسل الزمنية للملحق الذي يشمل الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٠ كجزء من دليل

الإحصاءات. ويجري تحديث جميع قواعد البيانات الإحصائية في حينه. وقد أرسلت ردود على ٤٠ طلباً أساسياً وردت من مستخدمين خارجيين للحصول على بيانات في مجال التجارة الدولية.

٥٣- وقد أرسلت معلومات عن مبادرة الروابط البحثية التي أطلقت بمناسبة انعقاد الأونكتاد العاشر إلى ٤٠٠ جامعة من الجامعات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. واستجابة لطلبات توسيع نطاق هذه المبادرة بحيث تشمل عمليات تبادل الموارد البشرية، يجري الاتصال بنحو ٥٠٠ جامعة في البلدان المتقدمة. وقد أنشئ في بانكوك نموذج مماثل للمركز المرجعي للأونكتاد. ويشتمل مركز الخدمات المرجعية القائمة على أساس الاتصال المباشر على مكتبة إلكترونية تشمل ما يزيد على ٥٠٠٠ مصنف، وقد حصل ١٠٠ موظف من موظفي الأونكتاد على تدريب في هذا الشأن.

(ب) النتائج والفوائد

٥٤- يدل ١٣٠ رداً من الردود على الاستبيانات التي أرسلت إلى القراء بشأن دليل إحصاءات الأونكتاد لعام ٢٠٠٠ وملحق النشرة الشهرية لأسعار السلع الأساسية الذي يشمل الفترة ١٩٦٠-١٩٩٩ على أن أغلبية القراء راضون عن طريقة عرض البيانات وتغطيتها وشموليتها وعن المعلومات المستوفاة وقيمة التحليلات. ويقدر المستعملون حصولهم على بيانات تكميلية بشأن الاستثمار والتجارة في مجال الخدمات. وتيسر الصيغة المدرجة على قرص مدمج إمكانية الاطلاع على مجموعات أشمل من البيانات وعلى سلاسل زمنية تاريخية أطول، كما أنها تحسن إمكانيات إجراء الحسابات وتتيح فرصاً جديدة لتحليل البيانات.

٥٥- وقد وردت ردود إيجابية على مبادرة الروابط البحثية من نحو ١٠٠ جامعة من جامعات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. واستخدم ما يزيد عن ٢٥٠٠٠٠ قارئ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ المكتبة الرقمية لمنشورات الأونكتاد. وقد كفل دليل منشورات الأونكتاد إدراج الأونكتاد ضمن أدلة المنشورات الدولية (مثل دليل GALE ودليل Ulrich وغيرهما).

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك

٥٦- الفقرة ١٠٥: تمت إتاحة بيانات التجارة الدولية الأساسية، ومؤشرات التنمية، وبيانات أسعار السلع الأساسية، كمساهمة موضوعية في البحوث والتحليلات وأنشطة التعاون التقني. وتم تحسين نشر المعارف الناشئة عن عمل الأونكتاد من خلال المكتبة الرقمية وكذلك من خلال شبكة الروابط البحثية. وتم تعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية ومعاهد البحوث في الجامعات من أجل تبادل الإحصاءات والمواد المرجعية بشأن المواضيع والقضايا المحددة في خطة عمل بانكوك.

ثالثا - تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلا

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

٥٧- إن الردود على نشر البيانات الإحصائية بأشكال أكثر ملاءمة للمستعملين من خلال إدراجها على أقراص مدمجة وإتاحة إمكانية وصول المستعملين الداخليين إلى قاعدة البيانات بصورة مباشرة تدل على أن المستعملين لا يزالون يطلبون الحصول على نسخ مطبوعة من المنشورات الإحصائية. وقد أدى توفير البيانات التي تشملها قاعدة البيانات التجارية بطريقة تسهل على المستعمل الاطلاع عليها من خلال الشبكة المحلية إلى انخفاض هائل في عدد طلبات البيانات الداخلية في عام ٢٠٠١.

٥٨- وتدل الردود الإيجابية على مبادرة شبكة الروابط البحثية وغيرها من المبادرات ذات الصلة على وجود حاجة إلى تعزيز التعاون البحثي مع المؤسسات الأكاديمية. وينبغي تقاسم الخبرة المكتسبة في إنشاء المركز المرجعي في بانكوك مع بلدان أخرى، وقد أعربت إحدى المؤسسات المشتركة بين البلدان (الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى) عن اهتمام مماثل للأونكتاد.

(ب) مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة

٥٩- ستشدد الإحصاءات المركزية على التجارة الدولية وما يتصل بها من مؤشرات التنمية، فضلا عن أسعار السلع الأساسية. وسيتم تعزيز التنسيق مع الوكالات الدولية الأخرى، ويجري الاضطلاع باستعراض داخلي من أجل تعزيز أوجه التآزر والتوافق في تجميع وتجهيز ونشر الإحصاءات. وسيتم إصدار نشرة أسعار السلع الأساسية مرتين في السنة اعتبارا من سنة ٢٠٠٢، وستصدر شهريا نشرات تستوفي فيها الإحصاءات في حينها. ويجري النظر حاليا في إعداد نسخة من إحصاءات الأونكتاد تدرج على شبكة الويب. وسيواصل تجريب النسخة النموذجية من دليل الجداول الإحصائية على شبكة الإنترنت.

٦٠- وسيتم إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ مبادرة شبكة الروابط البحثية، وإدراج نسخ إلكترونية من جميع الوثائق في المكتبة الرقمية لمنشورات الأونكتاد، وإنشاء مراكز مرجعية في البلدان المهتمة والمؤسسات المشتركة بين البلدان، وإصدار نسختين مطبوعتين ونسختين إلكترونيتين من دليل منشورات الأونكتاد.

البرنامج الفرعي ٩-١ (ب)

تنمية أفريقيا

أهداف البرنامج الفرعي

٦١- تحسين فهم مشاكل التنمية الاقتصادية التي تواجه أفريقيا، وتعزيز العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل التعجيل في التنمية الأفريقية، وتأمين مشاركة البلدان الأفريقية مشاركة أكمل واندماجها الإيجابي في الاقتصاد العالمي.

أولا - الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

٦٢- تحسين فهم مشاكل التنمية الاقتصادية التي تواجه أفريقيا، وتعزيز العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل التعجيل في التنمية الأفريقية ومشاركة البلدان الأفريقية مشاركة أكمل وادماجها الايجابي في الاقتصاد العالمي.

(ب) الانجازات المتوقعة ومؤشرات الانجاز

مؤشرات الانجاز	الانجازات المتوقعة
عدد التوصيات المقدمة في مجال السياسة العامة والتدابير الدولية المعتمدة من قبل مجلس التجارة والتنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لصالح أفريقيا بهدف تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصاديين	تحسين فهم المشاكل والقيود التي تواجهها البلدان الأفريقية في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة

ثانيا- تنفيذ البرنامج والانجازات

(أ) الانجازات

٦٣- تم إعداد دراسة بشأن "التدفقات الرأسمالية والنمو في أفريقيا" (UNCTAD/GDS/MDPB/7) قدمت إلى الدورة السابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية. وتم في هذه الدراسة تحليل احتياجات البلدان الأفريقية للموارد من أجل بلوغ أهداف النمو المتوخاة في برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، فضلا عن الأهداف التي حددها المجتمع الدولي من أجل خفض مستوى الفقر بمقدار النصف بحلول سنة ٢٠١٥. ودعت الدراسة إلى مضاعفة تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية إلى أفريقيا والمحافظة على مستوياتها لمدة تزيد عن عقد من أجل زيادة المدخرات الوطنية والاستثمار والتدفقات الرأسمالية الخاصة، مما يفضي إلى تحقيق قدر أكبر من النمو والتنمية وبالتالي تقليل الاعتماد على المعونة في المستقبل. واستجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٥٥، أعدت الأمانة دراسة بعنوان "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العامة" (UNCTAD/GDS/AFRICA/1). وتم في هذه الدراسة استعراض اتجاهات التنمية الأفريقية، وبخاصة في العقد الأخير، وتحليل الأسباب التي تكمن خلف أداء النمو البطيء وتدابير السياسة العامة اللازمة على المستويين الوطني والدولي من أجل الخروج من الحلقة المفرغة المتمثلة في بطء النمو وانتشار الفقر في أفريقيا. كما قدمت هذه الدراسة إلى اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة كمساهمة في الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات.

(ب) النتائج والفوائد

٦٤- لقد أسهمت الدراسات التي أجراها الأونكتاد في تحسين فهم المجتمع الدولي لمشاكل تنمية أفريقيا فضلا عن السياسات والتدابير المحتملة اللازمة لتعزيز النمو والتنمية في أفريقيا ولزيادة إدماج البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي. وقد وافق مجلس التجارة والتنمية، في استنتاجاته المتفق عليها، على العديد من التوصيات الواردة في هذه الدراسات فيما يخص السياسات العامة.

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك

٦٥- الفقرة ١١٠ (الشق الثاني): قدمت أمانة الأونكتاد مساهمة في شكل تحليل ودعم لأهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد، كما قدمت مساهمة رئيسية لأغراض الاستعراض والتقييم النهائيين لهذا البرنامج. وعلاوة على ذلك، استحدثت برنامج فرعي بشأن أفريقيا وفقا لمتطلبات خطة العمل، وسيدخل هذا البرنامج الفرعي مرحلة التنفيذ الكامل عندما تتوفر الموارد اللازمة له في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

(د) الاستعراضات التشريعية والخارجية

٦٦- نظر مجلس التجارة والتنمية في دراسات الأونكتاد في دورتيه السابعة والأربعين والثامنة والأربعين. وفي كلتا المناسبتين، أشيد بهذه الدراسات باعتبارها تمثل مساهمة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتمويل من أجل التنمية وكذلك في الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وعلاوة على ذلك، أشاد العديد من الوفود ومجموعات الوفود، في مجلس التجارة والتنمية، بالنوعية التحليلية لتلك الدراسات والتوصيات الواردة فيها.

ثالثا- تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلا

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

٦٧- ظلت دراسات الأونكتاد بشأن أفريقيا تثير اهتماما في الصحافة الدولية والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية الأخرى. ومن ذلك مثلا أن تقريرا تقنيا أعده فريق خبراء رفيع المستوى معني بالتمويل من أجل التنمية (تقرير زيديلو) بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة قد لاحظ، في معرض التعليق على استنتاجات دراسة الأونكتاد بشأن "التدفقات الرأسمالية والنمو في أفريقيا"، أن هذه الدراسة توفر أساسا معقولا لتقدير تكاليف خفض مستوى الفقر بمقدار النصف. كما أن فريق الشخصيات البارزة الذي أنشأه الأمين العام لاجراء تقييم لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات قد دعا الأونكتاد إلى تقديم عرض إلى الفريق. وقد

استخدم مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التحليل الذي أجراه الأونكتاد للاحتياجات من الموارد والاحتياجات الرأسمالية للبلدان الأفريقية ومعدلات النمو اللازمة لخفض مستوى الفقر في أفريقيا بمقدرا النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويتلقى الأونكتاد بصورة منتظمة طلبات من الباحثين والمسؤولين الحكوميين للحصول على دراساته المتعلقة بأفريقيا. كما يدعى الأونكتاد على نحو متزايد إلى تقديم مساهمات في العمليات المشتركة بين الوكالات والعمليات الحكومية الدولية المعنية بأفريقيا. كما أنه يتلقى مثل هذه الدعوات من مؤسسات وطنية ودولية. وفي هذا الصدد، طلبت أمانة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" دعما من الأونكتاد في مجالات اختصاصها لأغراض تنفيذ عملية الشراكة الجديدة. وعلاوة على ذلك، طلب الممثل الشخصي لرئيس وزراء كندا في قمة مجموعة الثمانية، اعترافا منه بخبرة الأونكتاد فيما يتصل بمشاكل التجارة والتنمية التي تواجه أفريقيا، أن يجري الأونكتاد دراسة بشأن العقبات التي تعترض التجارة والاستثمار في أفريقيا، وذلك كمساهمة في خطة عمل مجموعة الثمانية لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

(ب) مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة

٦٨ - على ضوء الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، سيجري وضع أي ترتيب يخلف هذا البرنامج على أساس الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي يتوقع أن يقدم الأونكتاد مساهمة رئيسية فيها. وستشتمل هذه المجالات على توفير الموارد لأغراض التنمية، بما في ذلك المساعدة الائتمانية الرسمية، والتدفقات الرأسمالية، وتخفيض الديون، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتنويع قاعدة السلع الأساسية في البلدان الأفريقية، والحد من الفقر، والتكيف. وعلى هذا الأساس، سيلزم أن يركز البرنامج على الاحتياجات الناشئة عن تنفيذ أي ترتيب من هذا القبيل يخلف برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات.

البرنامج الفرعي ٩-٢

الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا

أهداف البرنامج الفرعي

٦٩- من أجل زيادة تدفقات الاستثمار الدولية المفيدة إلى البلدان النامية وما تجنيه هذه البلدان من فوائد من هذه التدفقات، يتمثل هدف هذا البرنامج الفرعي في تحسين فهم القضايا وخيارات السياسة العامة في مجالات الاستثمار الدولي وتدويل المشاريع ونقل التكنولوجيا، وفي تعزيز قدرات البلدان النامية على صياغة وتنفيذ سياسات وتدابير وبرامج عمل في هذه المجالات، وتحسين فهم القضايا الناشئة من أجل تعزيز قدرة تلك البلدان على المشاركة في المناقشات والمفاوضات.

١ - تحليل قضايا الاستثمار

أولاً - الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

٧٠ - تحقيق أقصى قدر من الفوائد الناشئة عن الاستثمار الدولي وما يتصل به من التدفقات المالية والتقليل إلى أدنى حد من آثارها السلبية من خلال إجراء تحليلات موجهة نحو السياسة العامة تشمل جميع جوانب التطورات العالمية والإقليمية في مجال الاستثمار الدولي وما يتصل به من التدفقات المالية، بما في ذلك تأثيرها على التنمية وانعكاساتها على السياسة العامة.

(ب) الانجازات المتوقعة ومؤشرات الانجاز

مؤشرات الانجاز	الانجازات المتوقعة
١ ' آراء الدول الأعضاء بشأن القيمة العملية لتحليلات السياسات العامة ونوعيتها خلال المداورات الحكومية الدولية.	(أ) زيادة المعرفة بخصوص القضايا المتصلة بالاستثمار الدولي وتدويل المشاريع ونقل التكنولوجيا
٢ ' عدد المقالات المنشورة في الصحافة الدولية والمجلات المتخصصة التي تستشهد بعمل الأمانة في هذا المجال	(ب) تعزيز قدرة البلدان النامية على صياغة سياسات واستراتيجيات ملائمة من خلال اجتذاب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه، وتدعيم القدرات التكنولوجية، وتعزيز تنمية المشاريع.
٣ ' حسن توقيت ومدى أهمية المنتجات وفقاً لاستطلاعات آراء القراء وغيرها من الاستقصاءات.	(ج) تحسين فهم ترتيبات الاستثمار الدولية وآثارها.
٤ ' عدد الدول الأعضاء التي ذكرت أن منتجات بحوث الأمانة وتحليلاتها في مجال السياسة العامة قد أخذت في الاعتبار لدى صياغة السياسات العامة.	
٥ ' مدى فعالية وتأثير المساعدة التقنية كما يقيّمها المستفيدون والمقيمون المستقلون	

ثانياً - تنفيذ البرنامج والانجازات

(أ) الانجازات

- ٧١- أسهم العمل المضطلع به في تحسين المعرفة فيما يخص القضايا المتصلة بالاستثمار الدولي.
- ٧٢- وقد تناول تقرير الاستثمار العالمي مجالين هامين من مجالات الاهتمامات على صعيد السياسة العامة فيما يتصل بعمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود وتأثيرها على التنمية (٢٠٠٠)، وفي تعزيز الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع المحلية ضمن الإطار الأوسع المتمثل في "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وتنظيم المشاريع المحلية وتنمية القدرة التوريدية عموماً" (٢٠٠١). وقد واصل الأونكتاد جمع ونشر المعلومات عن الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك من خلال أدلة الاستثمار العالمي (دليل الاستثمار العالمي في آسيا، المجلدان الأول والثاني). وقد قدمت مجلة الشركات عبر الوطنية مساهمات في المناقشة الأكاديمية بشأن القضايا الهامة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية. وأسهمت الدراسة المعنونة "لمحة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً" في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. كما تم إصدار دراستين بشأن "تدابير تحقيق انتشار النشاط الاقتصادي عبر الأوطان" و"تحدي المنافسة: الشركات عبر الوطنية وإعادة الهيكلة الاقتصادية في البلدان النامية".
- ٧٣- ويظل تقرير الاستثمار العالمي يشكل أهم وأبرز أداة للأونكتاد في عرض ونشر المعلومات عن الاستثمار الأجنبي المباشر وهو يمثل أيضاً أداة لمساعدة الحكومات في صياغة سياسات الاستثمار. كما تم نشر هذا التقرير على نطاق واسع وتم تنظيم حلقات دراسية إقليمية تتناول موضوعه من أجل إجراء حوار على صعيد السياسات العامة مع المسؤولين عن رسم هذه السياسات.
- ٧٤- وقد تم تقديم مساعدة للبلدان النامية من خلال مشاريع المساعدة التقنية في صياغة سياسات تتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر. وتم في إطار مشروع "الاستثمار الآسيوي في أفريقيا" تعيين الاحتياجات المحددة للمستثمرين الآسيويين في مجموعة مختارة من البلدان الأفريقية (بوتسوانا وغانا وموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة) فضلاً عن تحديد الاستجابات على صعيد السياسة العامة في البلدان المضيفة. أما تنفيذ المشروع المشترك مع غرفة التجارة الدولية بشأن "أدلة الاستثمار وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً" فقد نفذ في خمسة من هذه البلدان (بنغلاديش وإثيوبيا ومالي وموزامبيق وأوغندا). وتم تنظيم حلقات عمل للتباحث مع المسؤولين عن رسم السياسات المحلية والقطاع الخاص حول العقبات التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو المحدد في الأدلة، والتدابير اللازمة لتذليل هذه العقبات. وفي مجال التأمين، نظمت ست حلقات دراسية للمسؤولين عن تنظيم قطاع التأمين في البلدان الأفريقية والآسيوية وبلدان الكاريبي. ووضع دليل بشأن الإشراف على عمليات التأمين

بالاشتراك مع الرابطة الدولية للمشرفين على التأمين. وتم تنظيم ثلاثة مؤتمرات حول المفاوضات في إطار الاتفاق العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن تجارة الخدمات، ومعالجة تحرير أسواق التأمين في البلدان النامية.

٧٥- ونظر اجتماعان من اجتماعات الخبراء في قضايا السياسة العامة المتصلة بمسألة "عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود" و"تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع، وتنظيم المشاريع المحلية، وتنمية بناء القدرات المحلية". ووضع الأونكتاد توصيات محددة على صعيد السياسة العامة فيما يتعلق بالتدفقات المالية الخاصة قدمت إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتمويل من أجل التنمية، كما قدم مساهمة تحليلية للمساعدة في مناقشات المسؤولين عن رسم السياسات بشأن مسألة "مناخ الاستثمار واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا".

٧٦- وقد جمعت في مجموعة أدوات الاستثمار الدولية أهم الأدوات الإقليمية والمتعددة الأطراف (المجلد الرابع)، والأدوات الثنائية وغير الحكومية (المجلد الخامس)، بينما يقوم الأونكتاد بصورة منتظمة برصد الاتجاهات التنظيمية في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

(ب) النتائج والفوائد

٧٧- وقد كان عمل الأونكتاد بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، وبخاصة تقرير الاستثمار العالمي، موضع تقدير في عدد من المناسبات خلال المداولات الحكومية الدولية (اجتماعات الخبراء، ولجنة الاستثمار والتكنولوجيا والتدفقات المالية ذات الصلة، ومجلس التجارة والتنمية). وأثناء الاحتفال في مجلس التجارة والتنمية بذكرى مرور ١٠ سنوات على صدور أول تقرير عن الاستثمار العالمي، أشاد عدة مندوبين، بمن فيهم الوزير التايلندي السيد سوباتشاي، بجودة تقرير الاستثمار العالمي وفائدته على صعيد السياسة العامة. وقد أعربت الجمعية العامة مرة أخرى في قرارها الذي اعتمده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ عن ثقتها بعمل الأونكتاد المتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الحوافز المالية الموجهة إلى جميع البلدان النامية.

٧٨- وأثار عمل الأونكتاد في هذا المجال اهتماما قويا لدى وسائل الإعلام والجمهور عموما. وتنتشر وسائل الإعلام الكثير من التعقيبات على هذا العمل: فقد كان تقرير الاستثمار العالمي لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ موضوعا لنحو ٦٠٠ مقالة نشرت في قرابة ٧٠ بلدا. وطلب إجراء مقابلات تلفزيونية وإذاعية في العديد من البلدان. ففي فرنسا، مثلا، خصصت صحيفة لوموند معظم صفحاتها الأولى لتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى التعقيبات التي ترد في الصحافة، تلقى الأونكتاد أيضا عددا كبيرا من الطلبات للحصول على بيانات ومعلومات، وقد وردت هذه الطلبات من مؤسسات البحوث والأفراد (نحو ٥٠٠ طلب في السنة). وقد تم تصفح تقرير الاستثمار العالمي المتاح على شبكة "الويب" قرابة ٦٠٠ ٠٠٠ مرة في السنتين الأخيرتين، منها ما يزيد عن

٢١٣ ٠٠٠ مرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أي بعد أسبوعين من صدوره، بينما تم نقل المعلومات الواردة في الاستعراض العام المتاح على شبكة "الويب" قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ مرة خلال الفترة نفسها. وهناك منشورات أخرى احتلت مكانة بارزة أيضا. فقد تم نقل المعلومات الواردة في الاستعراض العام للدراسة المعنونة "لمحة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا" أكثر من ٣٨ ٠٠٠ مرة منذ صدوره في أيار/مايو ٢٠٠١، بينما نقلت المعلومات الواردة في المنشور المعنون "الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا: الأداء والامكانيات" قرابة ١٤ ٠٠٠ مرة في السنتين الأخيرتين. كما كان عمل الأونكتاد بشأن الاستثمار موضع تقدير أيضا في الأوساط الأكاديمية والمجلات المتخصصة. وقد أشار البروفيسور جفري ساكس إلى تقرير الاستثمار العالمي باعتباره الأداة المرجعية للمعلومات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، حيث قال إن "المسؤولين عن رسم السياسات في هذه البلدان يتفهمون على نحو متزايد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل قوة يجب تسخيرها لأغراض التنمية الوطنية وأن تقارير الاستثمار العالمي تقدم مساهمة لا مثيل لها". وقد تجلّى تقدير النوعية التحليلية التي يتسم بها تقرير الاستثمار العالمي في شتى الأوساط الأكاديمية وذلك في اجتماع عقد كجزء من اجتماع مجلس التجارة والتنمية بمناسبة الاحتفال بالذكرى مرور ١٠ سنوات على صدور أول تقرير عن الاستثمار العالمي جمع بين عدد كبير من المختصين المعروفين فيما يتصل بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية. وقد نشر عدد من المراجعات لتقرير الاستثمار العالمي تضمنت تقييما إيجابيا لهذا التقرير. وهذا يشمل أيضا استعراضا منتظما لتقرير الاستثمار العالمي في الاستقصاء الذي يجريه صندوق النقد الدولي.

٧٩- وأجريت استطلاعات لآراء القراء فيما يتصل بجميع المنشورات الرئيسية التي تصدر في إطار هذا البرنامج. وقد كانت الردود إيجابية بدون استثناء. واعتبرت الأغلبية العظمى من القراء أن هذه المنشورات "ممتازة". وترى أغلبية القراء أن هذه المنشورات "مفيدة جدا" في عملهم وهم يطلبون في أحيان كثيرة الحصول على منشورات إضافية.

٨٠- وفي مناسبات مختلفة، ذكرت الدول الأعضاء أنها تستفيد من هذا العمل عند إعادة صياغة سياساتها. وقد تم الحصول على آراء وتعقيبات من المملكة المتحدة والهند وكوستاريكا وتايلند وجمهورية الصين الشعبية. وقد دفع تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٠ حكومة جمهورية الصين الشعبية لأن تطلب من الأونكتاد تنظيم حلقة دراسية بشأن عمليات اندماج وشراء الشركات في الصين.

٨١- وكان مشروع الأونكتاد/غرفة التجارة الدولية المعنون "أدلة الاستثمار وبناء القدرات في أقل البلدان نموا" موضع تقييم إيجابي من قبل فريق خبراء مستقل يتألف من ممثلين من الشركات الخاصة وأقل البلدان نموا. وتدل الآراء والمعلومات المباشرة التي وردت من البلدان التي تشملها المرحلة التحريية لهذا المشروع على نتائج مشجعة.

وفي إحدى الحالات، تعهدت إحدى وكالات ترويج الاستثمار الشريكة بأن تتولى تأمين الأموال لضمان إعادة طباعة أدلة الأونكتاد/غرفة التجارة الدولية.

٨٢- كما ظل عمل الأونكتاد في مجال التأمين يجتذب الاهتمام أيضا. فقد أبدى ما يزيد عن ٥٠ شركة من شركات التأمين الأفريقية اهتماما باستخدام برامج الحاسوب الجاهزة التي أعدت بمساعدة من الأونكتاد. وتم تقييم أوضاع ٢٠ شركة من شركات التأمين الأفريقية في إطار المخطط الذي وضعه الأونكتاد ومنظمة التأمين الأفريقية بمساعدة تقنية من شركة Standard & Poor. وعلاوة على ذلك، طلبت لجنة الخدمات المالية التابعة لمجلس النواب والشيوخ في الولايات المتحدة رأي الأونكتاد حول مسألة إنشاء مرفق تأمين محدد لتغطية الآثار المترتبة على الاعتداءات الإرهابية.

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك

٨٣- الفقرة ١١٣: لئن كان تنفيذ تحليل ما يترتب على الاستثمار الأجنبي في الحوافز المالية من أجل التنمية من آثار على السياسة العامة قد تأخر نتيجة لاحتياجات عملية إعادة الهيكلة بعد الأونكتاد العاشر، فقد أجريت الآن تعديلات من أجل إنجاز العمل المخطط له.

٨٤- الفقرات من ١١٤ إلى ١٢٨ و١٥٤: نفذ الأونكتاد معظم برنامج العمل من خلال البحوث والمنشورات، فضلا عن تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية. وفيما يتعلق بقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، تم الاضطلاع بعمل لجمع وتحليل البيانات وإجراء بحوث موجهة نحو السياسة العامة بشأن قضايا الاستثمار المتصلة بالتنمية، وبشأن الإطار التنظيمي للاستثمار الدولي (المعاهدات الإقليمية والثنائية)، ومعاهدات الازدواج الضريبي، وبشأن السياسات الرامية إلى زيادة التأثير الإيجابي للاستثمار الدولي إلى أقصى حد والتقليل إلى أدنى حد من تأثيره السلبي المحتمل. ومن المسائل التي تمت دراستها دراسة متعمقة بصفة خاصة مسألة عمليات اندماج وشراء الشركات وتأثيرها على التنمية وما تنطوي عليه من تحديات على صعيد السياسة العامة (بما في ذلك سياسة المنافسة)، ومسألة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع، وتنظيم المشاريع المحلية، وتنمية القدرة التوريدية، من خلال تعزيز الروابط الخلفية بين الشركات عبر الوطنية والموردين المحليين.

٨٥- وفي مجال الأعمال المصرفية والتأمين، أجرى الأونكتاد تحليلات وقدم مساعدة تقنية من أجل مساعدة المسؤولين عن التنظيم والروابط ذات الصلة في هذا القطاع على التكيف مع الممارسات الدولية والممارسات المثلى ومع المتطلبات بمقتضى الاتفاق العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن تجارة الخدمات. ويعمل الأونكتاد الآن على توسيع نطاق عمله التحليلي ليشمل سائر قطاعات الخدمات المالية، مثل الأعمال المصرفية والاستثمار في الحوافز المالية.

(د) الاستعراضات التشريعية والخارجية

- ٨٦- خلال الاجتماعين اللذين عقدهما الخبراء في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر واللذين تناول أحدهما موضوع "عمليات اندماج وشراء الشركات" بينما تناول الآخر موضوع "تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع، وتنظيم المشاريع المحلية، وتنمية القدرة التوريدية"، ناقش الخبراء خيارات السياسة العامة المتاحة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس الوثائق التي أعدتها الأمانة، وقدموا توصيات تتعلق بالسياسة العامة. وقد أقرت لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، في دورتها الخامسة المعقودة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، معظم ما توصل إليه الاجتماع الأول للخبراء من توصيات على صعيد السياسة العامة.
- ٨٧- وقد طلبت الجمعية العامة من الأونكتاد، في قرارها ١٨٢/٥٥، أن يقدم تحليلات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في حوافز الأوراق المالية.

ثالثا- تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلا

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

- ٨٨- يتواصل الاعتراف بالأونكتاد بوصفه مركزا ممتازا بالنظر إلى ما يضطلع به من عمل في مجال الاستثمار، كما أن تقرير الاستثمار العالمي يحتفظ بدوره الرائد في تحليل اتجاهات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إنه يمثل منشورا يرجع إليه الباحثون فضلا عن المسؤولين عن رسم السياسات. وهذا يتجلى أيضا في استطلاعات آراء القراء. فخلال الاجتماعات الحكومية الدولية مثل اجتماعات الخبراء، ولجنة الاستثمار، ومجلس التجارة والتنمية، أشار عدة مندوبين إلى تقرير الاستثمار العالمي بوصفه الدليل الذي يرجع إليه، كما وردت تعقيبات إيجابية من المسؤولين عن رسم السياسات خلال الحلقات الدراسية الإقليمية. وقد تمت معالجة الموضوعين الخاصين لتقرير الاستثمار العالمي لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، وهما موضوع عمليات اندماج وشراء الشركات وموضوع الروابط، معالجة جاءت في حينها لتقدم بعض الأجوبة عن الاستفسارات الواردة من البلدان النامية بشأن نهج السياسة العامة إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر في سياق دولي متغير. وقد ساعدت الجهود المبذولة من أجل نشر تقرير الاستثمار العالمي على نطاق واسع من خلال التغطية الصحفية فضلا عن نشره على شبكة "الويب"، في تعزيز تأثير هذا التقرير. وعلاوة على ذلك، ومن أجل تعزيز الحوار في مجال السياسة العامة مع البلدان الأعضاء، فقد قام الأونكتاد، بدعم من التبرعات الخارجة عن الميزانية، بعقد حلقات دراسية إقليمية لمناقشة قضايا السياسة العامة التي تناولها تقرير الاستثمار العالمي. وهذا يساعد الأمانة في تحسين استجابتها لشواغل البلدان في مختلف المناطق وفي نشر ما ورد في التقرير من استنتاجات على صعيد السياسة العامة.

٨٩- وفيما يتعلق بإعداد تقرير الاستثمار العالمي، يحتفظ الأونكتاد أيضا بدوره الرائد في جمع ونشر المعلومات عن احصاءات واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك عن أدوات الاستثمار الدولية (معاهدات الاستثمار الإقليمية والثنائية، ومعاهدات الازدواج الضريبي، والقوانين الوطنية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر). وتغطي هذه المعلومات بتقدير البلدان باعتبارها تشكل أساسا لصياغة سياساتها. وفي مجال التأمين، ينعكس الاعتراف بخبرة الأونكتاد في الطلبات الواردة من بلدان عديدة للحصول على المساعدة.

٩٠- وقد شكلت قيود الموارد مشكلة بالنسبة للعمل المتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية والاستثمار الأجنبي في حوافظ الأوراق المالية. وفيما يتصل بهذا الاستثمار الأخير، لم تصدر منذ انعقاد الأونكتاد العاشر أية منشورات جديدة بالرغم من فائدة العمل الذي اضطلع به في السابق والذي استخدم مثلا في المناقشة التي جرت في إطار الفريق العامل التابع لمنظمة التجارة العالمية والمعني بالتجارة والاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الافتقار إلى الموارد إلى عدم التمكن من بذل جهود بهدف تحسين احصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العمل على نحو أوثق مع الدول الأعضاء وكذلك من خلال تدريب المسؤولين المكلفين بمعالجة احصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي حين تمكن الأونكتاد من تعبئة موارد خارجة عن الميزانية لتكملة الموارد القائمة المتاحة من الميزانية، فإن ذلك لم يكن كافيا.

(ب) مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة

٩١- بالنظر إلى القرار الذي اتخذ مؤخرا بشأن التجارة والاستثمار في اجتماع منظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة، فسيتم تكثيف الجهود الرامية إلى تعميق تحليل أثر سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وأدوات الاستثمار على التنمية، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الإنمائية والتجارية والمالية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا. وسيركز تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية على مساهمة هذا الاستثمار في تدعيم القدرة التنافسية التجارية وتعزيز القدرة التوريدية في البلدان المضيفة، فضلا عن رفع مستوى القدرة التكنولوجية، بما في ذلك في قطاع الخدمات. وسيواصل في إطار العمل المضطلع به رصد توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر والتطورات في شبكات الإنتاج الدولية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، على نطاق عالمي وبحسب القطاعات/الصناعات. وبهذه الطريقة، يمكن للأونكتاد أن يساعد البلدان في تصميم استراتيجياتها الإنمائية تبعا لذلك، إذا ما استخدمت الاستثمار الأجنبي المباشر كمحفز للتنمية الصناعية.

٩٢- كما سيتم تعميق تحليل الخدمات المالية وما يترتب على تحرير هذا القطاع من آثار على التنمية. وقد أخذت الخدمات المالية تكتسب أهمية متزايدة وأصبح بإمكانها أن تؤدي دورا حاسما في تنمية المشاريع.

٢ - سياسات الاستثمار وبناء القدرات

أولاً - الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

٩٣ - تحسين فهم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للقضايا والخيارات السياسية العامة في مجال الاستثمار الدولي، من خلال البعثات الاستشارية والدراسات؛ تعزيز قدرات هذه البلدان على صياغة وتنفيذ سياسات وتدابير وبرامج عمل، لاسيما في مجال جذب الاستثمار الأجنبي، من خلال بناء القدرات والمساعدة التقنية (الفقرتان ١٢٣ و ١٢٧ من خطة عمل بانكوك)؛ تعزيز فهم القضايا الناشئة للنهوض بقدرات تلك البلدان على المشاركة في المناقشات والمفاوضات، لاسيما فيما يتعلق باتفاقات الاستثمار الدولي (الفقرة ١٢٦ من خطة عمل بانكوك).

(ب) الإنجازات المتوقعة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	المنجزات المتوقعة
١' آراء الدول الأعضاء بشأن القيمة العملية والنوعية لحلقات العمل والحلقات الدراسية التدريبية لبناء القدرات.	١' تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صياغة سياسات واستراتيجيات مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه.
٢' فعالية وأثر المساعدة التقنية كما يقيهما المستفيدون والمقيمون المستقلون.	٢' تحسين فهم ترتيبات الاستثمار الدولي وتحسين قدرة تلك البلدان على المشاركة بأكثر قدر ممكن من الفعالية في وضع قواعد الاستثمار الدولي على المستويات الثنائية والإقليمية والتعددية والمتعددة الأطراف.
٣' الاهتمام بالمشاركة في المناسبات والندوات التدريبية ودرجة هذه المشاركة.	
٤' عدد حلقات العمل التدريبية التي يتم تنظيمها وغيرها من الأنشطة لبناء القدرات.	

ثانياً تنفيذ البرنامج والإنجازات

(أ) الإنجازات

٩٤ - تشجيع الاستثمار: ساعد برنامج وكالات تعزيز/ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقصى حد وتشجيعه (STAMP) البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تعزيز مؤسساتها الاستثمارية، لاسيما وكالات التشجيع على الاستثمار، والترويج للبلد كوجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. وساعد برنامج إطار

السياسة لجذب الاستثمار الأجنبي (FORINVEST) في تعزيز قدرة البلدان على صياغة سياسات الاستثمار، وفي وضع إطار قانوني وتنظيمي تمكيني، وفي المحافظة على هيكل فعال للدعم المؤسسي يفضي إلى تشجيع وتيسير الاستثمار الأجنبي. ولهذه الأغراض، نظمت ١٢ حلقة عمل تدريبية وطنية وإقليمية اشتركت فيها أكثر من ٢٠٠ وكالة من وكالات التشجيع على الاستثمار، ومسؤولون حكوميون من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ونظمت الرابطة العالمية لهيئات تشجيع الاستثمار مؤتمرين دوليين هامين بمساعدة الأونكتاد. وجذبت هذه المناسبات أكثر من ٢٥٠ مسؤولاً حكومياً رفيع المستوى وممثلين عن المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف. وفضلاً عن ذلك، صدر دليل بأسماء وكالات الاستثمار المتجه إلى الخارج ومنشوران من سلسلة المنشورات عن تقديم المشورة المشجعة على الاستثمار.

٩٥- أجريت استعراضات لسياسة الاستثمار وتم نشر نتائجها بالنسبة لموريشيوس وبيرو وإثيوبيا وإكوادور. وشرع في إجراء استعراضات لسياسة الاستثمار لبوتسوانا وغانا وتزانيا وزمبابوي. وقدمت نتائج وتوصيات الاستعراضات إلى أكثر من ٢٠٠ مسؤول حكومي وإلى الفعاليات الإنمائية الوطنية الأخرى من خلال ثلاث حلقات عمل وطنية (بيرو وإكوادور وموريشيوس) وتم نشرها على نطاق أوسع من خلال المنشورات (عادة حوالي ٤٠٠٠ منشور) المقدمة إلى جميع الفعاليات الإنمائية، بما في ذلك القطاع الخاص.

٩٦- الترتيبات الدولية للاستثمار: ساعد الأونكتاد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المشاركة على المستوى الدولي في وضع قواعد للاستثمار الدولي. وفي هذا الصدد، نظمت أربع حلقات عمل وطنية وندوات/حلقات دراسية إقليمية (الندوة الإقليمية المشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد عن "التجارة والاستثمار والتنمية" التي شارك فيها ٢٠ بلداً، وحلقة دراسية للمنظمات غير الحكومية اشتركت فيها ٢٠ جهة من غير الدول من ٤ بلدان من الجنوب الأفريقي؛ ودورتان تدريبيتان مكثفتان اشترك فيهما ٤١ دبلوماسياً من ٣٠ بلداً؛ وست جولات من المفاوضات الثنائية حول اتفاقات الاستثمار في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا؛ وتشجيع الحوار بين المتفاوضين والمجموعات من المجتمع المدني). وفضلاً عن ذلك، صدرت سلسلة قضايا في الاتفاقات الدولية للاستثمار (المرونة من أجل التنمية، والعمالة، والبيئة، وتدبير البلد الموطن، وتدبير تشغيلية للبلد المضيف، والمدفوعات غير المشروعة، والمسؤولية الاجتماعية، مصادرة الملكية، وجباية الضرائب، وتحويل الأموال، ونقل التكنولوجيا).

(ب) النتائج والفوائد

٩٧- ساهمت استعراضات سياسة الاستثمار في قدرة البلدان المستفيدة على صنع السياسة العامة الرامية إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل. فاعتمدت أوغندا عدداً من التوصيات التي أبدتها في استعراضها، وطلبت إكوادور إجراء متابعة لاستعراضها. ويشير الطلب الكبير على المطبوعات إلى أن الاستعراضات واستنتاجاتها لم تكن مفيدة لصانعي السياسة وحدهم بل ومفيدة أيضاً للمسؤولين العاملين في الترويج للاستثمار في الخارج وكذلك الفعاليات الإنمائية الرئيسية في القطاع الخاص.

٩٨- وإذا نظرنا إلى العناصر الأساسية لترتيبات الاستثمار الدولية (مثل المعاملة الوطنية وشرط الدولة الأكثر رعاية إلخ) من منظور إنمائي، فإن سلسلة منشورات قضايا في الاتفاقات الدولية للاستثمار قد أرست نفسها كأداة عمل قياسية للمتفاوضين يتم استخدامها والرجوع إليها على نطاق واسع. وكنتيجة للأنشطة التشغيلية التي اضطلع بها في إطار برنامج العمل هذا، شارك ١٠٩ مفاوضا من ٤٩ بلدا في مفاوضات بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية وما يستتبع هذا النشاط من بناء للقدرات المرتبطة باكتساب الخبرات، وتمت خلال فترة السنتين مباشرة ٧٣ معاهدة استثمار ثنائية.

٩٩- كما أشير إلى برنامج العمل المعني بالاتفاقات الدولية للاستثمار، في إعلان الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في الدوحة، حيث التمس أعضاء منظمة التجارة العالمية من الأونكتاد العمل مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المعنية بالتعاون في تقديم المساعدة التقنية المعززة والممولة تمويلًا كافيًا تنفيذًا للولاية المتمثلة في الاستعداد للمفاوضات بشأن الاستثمار في إطار منظمة التجارة العالمية (الفقرة ٢١).

١٠٠- ويتضح من تقييم أولي لأثر الدورات التدريبية المكثفة على الترتيبات الدولية للاستثمار، أجري بالاستناد إلى استبيانات قدمها كل مشترك على حدة، أن الأغلبية الساحقة من المشاركين رأوا أن نوعية وكفاءة وفائدة الدورات كانت ممتازة (بنسبة تتراوح بين ٧٦ و ٨٢ في المائة) أو جيدة (بنسبة تتراوح بين ١١ و ١٩ في المائة). وبالنسبة للدورات التدريبية عن تشجيع الاستثمار، رئي في المعدل، أن محتواها التقني كان جيدا جدا (٣٩ في المائة) أو جيدا (٥٢ في المائة)؛ ورئي أن نوعية المواد التدريبية كانت جيدة للغاية (٤٧ في المائة) أو جيدة (٣٦ في المائة)؛ وأخيرا، رئي أن أساليب التدريب كانت جيدة جدا (٣٩ في المائة) أو جيدة (٤٧ في المائة).

١٠١- البعد الجنساني: مساهمة البرامج في هذا المجال تتجلى في حقيقة أن ٥٠ في المائة تقريبا من الخبراء الاستشاريين، والخبراء والمدربين المشتركين في البرامج من جهة وما بين ٣٠ و ٣٥ في المائة من المشتركين في الدورات من جهة أخرى كانوا من النساء.

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك

١٠٢- الفقرة ١٢٣: يجري حاليا إعداد ثلاثة برامج استشارية ومتعلقة ببناء القدرات لمساعدة أفريقيا وأقل البلدان نموا. ويتم الاضطلاع بهذه الأنشطة في إطار مبادرة الوكالات المتعددة التي أعلن عنها في المؤتمر الثالث لأقل البلدان نموا المعقود في بروكسل، ويتم حاليا بذل جهود لصالح أوغندا والسنغال ومالي. فضلا عن ذلك، يجري الأونكتاد دراسة للتدابير الحالية للبلد الموطن التي قد تيسر جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. وخلال فترة السنتين، نظم اجتماع لفريق خبراء عن تدابير البلد الموطن وصدرت عن نفس الموضوع سلسلة منشورات عن قضايا متعلقة بالاتفاقات الدولية للاستثمار.

١٠٣- الفقرة ١٦٢: نظمت دورتان تدريبيتان عن دور الاتفاقات الدولية للاستثمار في عملية التنمية وكيف يمكن لهذه الترتيبات أن تسهم في التنمية، بما في ذلك من خلال تيسير تطوير التكنولوجيا والمشاريع. ونظم اجتماع لفريق خبراء عن قضايا تتعلق بالاتفاقات الدولية للاستثمار المتصلة بنقل التكنولوجيا، وصدر منشور عن نفس الموضوع.

١٠٤- الفقرة ١٢٧: شارك الأونكتاد، من خلال دعمه للرابطة العالمية لهيئات تشجيع الاستثمار، في حوار بين القطاعين الخاص والعام وفي التعاون والترويج لتقاسم ونشر أفضل الممارسات الدولية في مجال تشجيع الاستثمار، فيما بين صانعي السياسات على المستوى الوطني.

(د) الاستعراضات التشريعية والخارجية

١٠٥- خلال فترة السنتين، أجرى تقييم خارجي لخدمات الفرع الاستشاري في مجالي الاستثمار والتدريب، بتمويل من الصندوق الاستثماري للشباك السويسري للاستجابة السريعة. وقدم التقييم توصيات مفيدة عن الإبلاغ المالي عن المشروع، واختيار المشتركين في حلقات العمل التدريبية، وحفظ وثائق المشروع، واستخدام الإنترنت في تنفيذ البرنامج.

ثالثاً- تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلاً

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

١٠٦- تضمنت التطورات الايجابية زيادة طلب الدول الأعضاء على الخدمات والمطبوعات وأنشطة بناء القدرات. وينعكس هذا الاهتمام في الطلب الأخير الذي وجهته الوفود في لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، لتخصيص مزيد من الوقت في اللجان المقبلة لمناقشة استعراضات سياسة الاستثمار.

١٠٧- ومن بين المشكلات التي صودفت طلب الوفود الأقوى مما كان متوقعا، على ترجمة المطبوعات إلى اللغات الأجنبية لا سيما إلى الفرنسية والإسبانية والصينية.

١٠٨- ومن بين الدروس المستخلصة الحاجة إلى: تطابق الجدول الزمني للمنشورات مع الموارد؛ استخدام تكنولوجيا المعلومات بفعالية أكبر لنشر المعلومات بما في ذلك المنشورات؛ تطوير القدرات على التعلم عن بعد؛ تجنب جدولة الاجتماعات في نفس وقت انعقاد اجتماعات لمنظمات دولية أخرى في جنيف لا سيما منظمة التجارة العالمية، وتنظيم الاجتماعات بحيث تلي اجتماعات المنظمات الأخرى للسماح للخبراء الاستشاريين بالمشاركة بصورة أسهل في المناسبات المعنية.

(ب) مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة

١٠٩- سيركز العمل باستمرار على بناء القدرات على جميع المستويات، بما في ذلك الموارد المؤسسية والبشرية وسيتم السعي إلى النهوض بقدرة البلدان النامية والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على التفاوض، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً. كما سيسعى البرنامج إلى إقرار أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من استعراضات سياسة الاستثمار التي تم إنجازها بالفعل بغية تحسين مضمون وهيكل استعراضات سياسة الاستثمار المقبلة. كما ستساعد هذه الأنشطة في متابعة إعلان الدوحة (بقدر ما يتم دعوة الأونكتاد في هذا الصدد) وستسهم في الاستعداد للأونكتاد الحادي عشر.

٣- التكنولوجيا والمشاريع

أولاً- الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

١١٠- تعزيز القدرة الإنتاجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال: زيادة قدرة المشاريع على المنافسة، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ تحديد السياسات وأفضل الممارسات التي تزيل العقبات التي تعترض سبيل تنميتها؛ النهوض بمهارات تنظيم المشاريع وإدارتها، على النحو الذي يشمل النسوة منظمات المشاريع؛ تيسير صياغة سياسات وتدابير سليمة وطنية في مجال العلم والتكنولوجيا لنقل ونشر التكنولوجيات الجديدة؛ تنسيق المعايير الوطنية للمحاسبة ومراجعة الحسابات؛ تحسين إدارة الشركات وتعزيز مهنة المحاسبة.

(ج) الإنجازات المتوقعة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١' الاهتمام بالمناقشات الحكومية الدولية وبنوعيتها؛	١' زيادة المعرفة بالقضايا المتعلقة بتنمية المشاريع والتدوير، وتسخير العلم والتكنولوجيا
٢' أهمية وفائدة نتائج المداولات الحكومية الدولية بالنسبة للحكومات والقطاع الخاص؛	٢' لأغراض التنمية ونقل التكنولوجيا، والمحاسبة والإبلاغ وحسن إدارة الشركات؛
٣' عدد صانعي السياسة العامة والممارسين الذين تلقوا المشورة/التدريب في مجال تنمية المشاريع، والمحاسبة، وإدارة الشركات؛	٣' تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صياغة سياسات واستراتيجيات مناسبة لتعزيز تنمية المشاريع والنهوض بالقدرات التكنولوجية، وتحسين الشفافية المالية والإدارة؛
٤' طلبات للحصول على برامج في إطار برنامج تطوير تنظيم المشاريع (برنامج أميريتيك)؛ عدد البرامج التي شرع فيها؛ عدد منظمي المشاريع الذين تم تدريبهم	٣' بناء المؤسسات والقدرات في هذه المجالات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

ثانيا- تنفيذ البرنامج والإنجازات

(أ) الإنجازات

١١١- استهدف العمل في هذا المجال المشاركة في تحسين فهم صانعي السياسات وقطاع المشاريع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لقضايا السياسة العامة المتعلقة بالتكنولوجيا وتنمية المشاريع. واستهدف ذلك بوجه الخصوص المداولات المتعمقة التي تجرى في المحافل الحكومية الدولية ومحافل الخبراء. وأبرز اجتماع الخبراء المعني بالعلاقات بين الشركات عبر الوطنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم سبلا ووسائل لتعزيز مثل هذه الروابط، بما في ذلك من خلال السياسات الوطنية؛ وساهم عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في تحسين فهم مختلف جوانب التكنولوجيا الأحيائية؛ وتناول عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ أمورا هامة مثل المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإدارة الشركات.

١١٢- وساهم كبير عدد الوفود والخبراء (أكثر من ١٠٠ شخص في كل اجتماع)، ومستوى التحضير الذي تم ومساهماتهم المكتوبة المتعددة (قرابة ١٠٠ ورقة) واهتمامهم بالمداولات، في جودة المناقشات الحكومية الدولية وفي اعتماد مقترحات/استنتاجات ملموسة، مثل ما تم في لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية (TD/B/COM.2/31). كما أن البحث في المجالات أعلاه تيسر بفضل نمو المعارف لدى دوائر واسعة من صانعي السياسة العامة، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وقد تضمن البحث قرابة ١٤ ورقة قدمت إلى الاجتماعات الحكومية الدولية/اجتماعات الخبراء، وحظيت بإعجاب المشتركين، وقرابة ١٨ مطبوعا.

١١٣- وأدى وقوف الوفود والخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية/اجتماعات الخبراء أعلاه أو المشاورات المتخصصة، ونشر نتائجها، ونشر نتائج البحوث، وكذلك على نتائج عدد كبير من البعثات الاستشارية والأنشطة التدريبية (الحلقات الدراسية، وحلقات العمل) في العديد من البلدان النامية وفي بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إلى تعزيز قدراتها على صياغة سياسات واستراتيجيات مناسبة على المستويين الكلي والصغرى.

١١٤- وأسهمت المساعدة التقنية للأونكتاد في مجالات مثل تطوير القدرة على تنظيم المشاريع (برنامجي أمبريتيك والبحر الأبيض المتوسط لعام ٢٠٠٠)، ومشاريع تتعلق بقدرة المرأة على تنظيم المشاريع، وتشجيع الحوار بين القطاعين العام والخاص في أقل البلدان نموا وزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والصغرى في أقل البلدان نموا، وتحسين معايير المحاسبة والإبلاغ (مشاريع في أذربيجان وروسيا، ومشروع عن المحاسبة البيئية) والنهوض بالقدرات التكنولوجية (مشاريع عن التجارة الإلكترونية وصناعة الموسيقى في جامايكا وعن روابط الأعمال التجارية) في

بناء القدرات. فمثلا أرسى الأونكتاد، في حالة مشاريع إصلاح نظام المحاسبة، الأساس لنظام للمحاسبة حديث في الاتحاد الروسي. وبالمثل تمت صياغة نظام للمحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. وفيما يخص المؤهلات المهنية للمحاسبين، أرسى الأونكتاد الشروط الأساسية لهذه المؤهلات.

(ب) النتائج والفوائد

١١٥- كان للأنشطة أعلاه أثر إيجابي على تعزيز صياغة السياسة العامة المتعلقة بالقدرات التكنولوجية والقدرة على تنظيم المشاريع، في العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. واستخدمت بعض البلدان والمنظمات الحكومية الدولية نتائج عمل الأونكتاد في صياغة سياستها الخاصة بها. فمثلاً، تأثر مشروع توصية بشأن قضايا البيئة ورد في تقارير مالية اعتمدها اللجنة الأوربية، ببيان أدلى به فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بشأن موقفه إزاء المحاسبة والإبلاغ الماليين فيما يتعلق بالتكاليف والخصوم البيئية. وتم تدريب قرابة ٤٠٠ ممارس و٢٥ مدرباً، على المحاسبة البيئية. وذكرت غرفة التجارة الدولية أن المبادئ التوجيهية للأونكتاد المتعلقة بالشروط الوطنية لمؤهلات المحاسبين المهنيين، كانت مفيدة لتعزيز التعليم في مجال المحاسبة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ووجد الاتحاد الهندي لغرف التجارة والصناعة أن التقارير عن استراتيجيات التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مفيدة للغاية بالنسبة لعمل الاتحاد. أما فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني في إطار برنامجي أميريتيك والبحر الأبيض المتوسط لعام ٢٠٠٠، فقد تم في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ تدريب قرابة ٣٥٠٠٠ منظم للمشاريع من خلال أنشطة تم الاضطلاع بها بمشاركة مباشرة من الأونكتاد أو من خلال برامج شرع في تنفيذها بمساعدة الأونكتاد. وفي هذه الفترة، كان برنامج أميريتيك قد نفذ في ٢٤ بلداً كما طالب بتنفيذه ٢٤ بلداً آخر. كما شارك برنامج أميريتيك مشاركة كبيرة في مجال النهوض بقدرة المرأة على تنظيم المشاريع. على النحو وكما أكد ذلك الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والفنية، كانت لأنشطة برنامج أميريتيك في البرازيل فائدة كبيرة بالنسبة للنسوة ومنظمات المشاريع، لا سيما على صعيد تعزيز تطوير أعمالهن التجارية. وهناك الآن توجه مستمر نحو "إضفاء الطابع الجنساني" على جميع منتجات وخدمات أميريتيك. وشارك قرابة ٦٠٠ صاحب مصلحة في مختلف أنشطة الأونكتاد المتعلقة بتنمية قدرات المرأة على تنظيم المشاريع بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً واجتماعاته التحضيرية.

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك

١١٦- الفقرتان ١١٦ و١٢٨: نفذت هاتان الفقرتان من خلال عمل تحليلي وتبادل للخبرات في اجتماعات وأفرقة حكومية دولية وللخبراء، بما في ذلك لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وركز عمل الأونكتاد على التكنولوجيا الاحيائية، ونقل ونشر التكنولوجيات السليمة بيئياً، والشراكات والربط الشبكي، وجمع الموارد لتكنولوجيا

المعلومات، وتكنولوجيا المعلومات في صناعة الموسيقى، وأفضل الممارسات في تطوير ونشر تكنولوجيات جديدة. وتم إنشاء موقع على الشبكة العالمية بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" وذلك لنشر المعلومات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا وربط وكالات الأمم المتحدة النشطة في هذا المجال، بالشبكة.

١١٧- الفقرتان ١١٩ و ١٢٧: ركزت البحوث على قضايا مثل الروابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية وتحديد آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص والنهوض بقدرات ومشاركة النساء منظمات المشاريع فيما يتعلق بتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ووضع استراتيجيات وخدمات دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشراكات والربط الشبكي. ومن خلال عمل لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، واجتماعاتها للخبراء وغيرها من المناسبات، مثل الاجتماع المعقود في بينانغ والاجتماع التحضيري الثالث لأقل البلدان نموا المعقود في أوسلو، أتيحت الفرص لتبادل الخبرات في مجال صياغة السياسات والبرامج المؤاتية لتنمية القطاع الخاص على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. ونظمت أثناء الاجتماع التحضيري الثالث لأقل البلدان نموا، دورة تفاعلية عن تعزيز القدرة الإنتاجية، ونظم بالتوازي اجتماع عن النساء منظمات المشاريع. واضطلع بالعمل الفني المتعلق بتنمية المشاريع، من خلال برامج التعاون التقني مثل برنامج أمبراتييك.

١١٨- الفقرة ١٢١: أجريت بحوث موجهة نحو السياسة العامة بشأن آثار تدويل المشاريع على المنافسة والقدرة على المنافسة. وبوجه خاص، نظر الأونكتاد في سبل ووسائل زيادة القدرة على المنافسة من خلال التعاون فيما بين الشركات والتحالفات الاستراتيجية، بما فيها عقد الروابط، والشراكات والربط الشبكي.

١١٩- الفقرة ١١٢: أجرى فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ تحليلا لقضايا المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمحاسبة البيئية، والمؤهلات المهنية وإدارة الشركات. وصدرت في عام ٢٠٠٠ النشرة المعنية بقضايا المحاسبة والإبلاغ الدوليين. وتضمنت أنشطة التعاون التقني خمس حلقات عمل عن المحاسبة البيئية وحلقات عمل عن إدارة الشركات، تم فيها تدريب قرابة ٤٣٠ خبيراً. وكان الأونكتاد هو الوكالة الرائدة في تنفيذ مشروع لتدريب أكثر من ٥٠٠ محاسب في أذربيجان. وأنجز في الاتحاد الروسي مشروع لإصلاح نظام المحاسبة.

١٢٠- الفقرة ١٢٥: وجرى تنفيذ أمبراتييك، بما في ذلك مشروع أفريقيا، وبرنامج البحر الأبيض المتوسط لعام ٢٠٠٠، في قرابة ٣٠ بلداً من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية بمشاركة مباشرة من الأونكتاد أو من خلال مشاريع شرع في تنفيذها بمساعدة الأونكتاد. وخلال فترة السنتين، نفذت هذه البرامج في أكثر من ٢٠ بلداً، وأبدى ٢٤ بلداً آخر اهتمامه بها. ويتم حالياً استكمال هذه الجهود من خلال التعاون فيما بين الجنوب والجنوب.

(د) الاستعراضات التشريعية والخارجية

١٢١- في عام ٢٠٠٠، أدى التقييم الخارجي المتعمق لبرنامج أمبراتييك إلى وضع عدد من التوصيات المتعلقة بكيفية تحسين العمل المقبل في إطار هذا البرنامج. كما أن الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، في دورتها المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أحاطت علما مع الارتياح بالخطوات المتخذة لتنفيذ هذه التوصيات. ورأت اللجنة الأوروبية أن مشروع إصلاح تعديل نظام المحاسبة في الاتحاد الروسي كان "أفضل" المشاريع المتعلقة بالإصلاح المالي.

ثالثا - تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلا

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

١٢٢- تحقق الدمج الأفضل لعمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في عمل الأونكتاد بعد أن تم اختيار موضوع في جديد له، وهو تنمية التكنولوجيا والقدرة على المنافسة في مجتمع رقمي. وبالمثل، شرع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في النظر في موضوعين جديدين وهما المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإدارة الشركات، وهما موضوعان تحتاج إليهما البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء.

١٢٣- وانطلق العمل في مسألتين هامتين تتعلقان بالمؤسسات، وهما: بناء الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وإتاحة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأثبت تعزيز الروابط أنه وسيلة فعالة لإيجاد مجموعة نشطة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما أن للروابط آثار هامة على نقل التكنولوجيا، حيث إن من أكثر السبل فعالية للوصول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التكنولوجيا ما يتمثل في ربطها بالشركات عبر الوطنية.

١٢٤- إن العمل المتصل بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هو هام وكان ينبغي إنجازها منذ وقت طويل، لأن التمويل هو العقبة الرئيسية التي تحول دون توسع هذه المؤسسات وبقائها. ومن شأن هذا العمل أن يقدم مدخلات إلى المؤتمر المعني بالتمويل لأغراض التنمية ويساعد في وضع نهج عملية لتنفيذ أفضل الممارسات المتعلقة بالابتكارات المالية.

١٢٥- وعلى صعيد التعاون التقني، أنجز في الاتحاد الروسي بنجاح مشروعان أحدهما عن المحاسبة البيئية والآخر عن إصلاح نظام المحاسبة. وأثناء تنفيذ مشروع المحاسبة البيئية بتمويل من البنك الدولي، عقدت ١١ حلقة عمل، وتم تدريب المدربين وإنتاج مواد تدريبية. وما على الأونكتاد الآن إلا أن يضيف إلى هذا البرنامج عنصرا يتعلق

بالتدريب عن بعد. وكجزء من مجموعة من المؤسسات التي تتولى تنفيذ مشروع إصلاح نظام المحاسبة في روسيا، قدم الأونكتاد خدمات استشارية لصياغة/تنقيح معايير المحاسبة، بما في ذلك خدمة استشارية تهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وروعت في هذا العمل الظروف الخاصة التي تكتنف البيئة الروسية بدلا من فرض قواعد على واضعي المعايير، صيغت أساسا لاقتصادات سوقية ناضجة.

١٢٦- وتواصل تنفيذ مشروع أميراتيك في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الأبيض المتوسط واتخذ في الوقت نفسه عدد من الخطوات لتعزيز قدرة الأونكتاد على التنفيذ.

١٢٧- وكان هناك اختلال في الطلبات المقدمة للحصول على هذا البرنامج الفرعي وذلك بسبب الحاجة إلى تقديم الخدمات الموضوعية إلى الاجتماعات الحكومية الدولية. ونتيجة ذلك، لم تكن هناك إمكانيات كافية لمتابعة البحوث والمداومات الحكومية الدولية للقيام بصورة فعالة بنشر المشورة في مجال السياسة العامة أو تقديم المساعدة التقنية لتنفيذها.

(ب) مجالات التركيز في فترة السنتين المقبلة

١٢٨- لكي تتمتع البلدان النامية بفوائد العولمة يتعين عليها تحسين قدرتها على المنافسة. وينبغي النظر إلى ذلك من المنظورين الكلي (التجارة والاستثمار) والصغري (المؤسسات والتكنولوجيا) على حد سواء. وينبغي تحقيق التكامل بين هذين المنظورين مع اقتراب الأونكتاد من مؤتمره الحادي عشر.

١٢٩- في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، ستركز الجهود على العمل بموجب الفقرتين ١١٦ و ١٢١ من خطة عمل بانكوك بشأن بناء القدرات التكنولوجية للمنافسة والقدرة على المنافسة. كما سيستمر الأونكتاد في عمله المشار إليه في الفقرة ١١٩ والمتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما تمويل التكنولوجيات الجديدة التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للوفاء بالمعايير الدولية، والفقرات ١٢٢ و ١٢٥ و ١٢٨.

البرنامج الفرعي ٩-٣

التجارة الدولية

هدف البرنامج الفرعي

١٣٠- لمساعدة البلدان النامية على الاندماج بصورة أكمل في النظام التجاري الدولي والاستفادة منه، ولزيادة مشاركتها في التجارة العالمية، يهدف البرنامج الفرعي إلى تحسين فهم القضايا الحالية والناشئة في التجارة الدولية، التي تهم البلدان النامية، وإلى تعزيز القدرة على التصدي لهذا المهم في مجالات الزراعة، والخدمات، والتجارة الإلكترونية، وقانون المنافسة والسياسة العامة والربط ما بين التجارة والبيئة والتنمية.

١ - المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية

أولاً - الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

١٣١ - تحسين فهم القضايا الحالية والناشئة في التجارة الدولية التي تم البلدان النامية وتعزيز القدرة على التصدي لهذا الشاغل في مجالات الزراعة، والخدمات، بغية مساعدة البلدان النامية على الاندماج بصورة أكمل في النظام التجاري الدولي، والاستفادة منه، وزيادة مشاركتها في التجارة العالمية (الخطة المتوسطة الأجل)، وتعزيز قدرات البلدان النامية في مجال الدبلوماسية التجارية، وذلك من خلال برامج التدريب المخصصة لهذا الغرض (الفقرة ٣٦ (أ) من A/52/898).

(ب) المنجزات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	المنجزات المتوقعة
بيانات الدول الأطراف، من خلال آليات التغذية المرتدة فيما يتعلق بالطريقة التي استخدمها الأونكتاد لمساعدة هذه البلدان على أن تشارك مشاركة أجدى في المداولات والمفاوضات المتعددة الأطراف والمتعلقة بقضايا التجارة الدولية و/أو تحسين فهم القضايا المتعلقة بعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والحقوق والواجبات المترتبة على العضوية في منظمة التجارة العالمية.	إحراز تقدم في اندماج البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في نظام التجارة الدولي وتعزيز مشاركة تلك البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف

ثانياً - تنفيذ البرنامج والإنجازات

(أ) الإنجازات

١٣٢ - عزز الأونكتاد ووسع إلى حد كبير حجم المساعدة التي يقدمها إلى البلدان النامية من خلال برنامجه "جدول الأعمال الإيجابي"، من أجل التحضير للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية والمقبلة. وساعدت الحلقات الدراسية وحلقات العمل والبعثات الاستشارية وغيرها من أنشطة التدريب، التي تجاوز عددها المائة، والتي نظمها الأونكتاد، البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تحسين

فهم مصالحها الذاتية المحددة، وعند الاقتضاء، مصالحها الجماعية، وفي أداء دور أكثر فعالية في نظام التجارة المتعدد الأطراف. ومشاركة البلدان النامية النشطة في العملية التحضيرية وفي عمل المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة، هي مؤشرات على فعالية العمل الذي اضطلع به الأونكتاد. كما تشير نتائج المؤتمر الثالث لأقل البلدان نموا إلى نفس الاتجاه؛ فمثلا، تم إعداد الأجزاء المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، والعلم والتكنولوجيا، وحالات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية المدرجة في برنامج العمل، أمور منها مشاركة الأونكتاد في العديد من الاجتماعات الانفرادية والجماعية وأنشطة التدريب مع أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية.

١٣٣- إن قيام الأونكتاد بصورة منتظمة بنشر المعلومات والتحليلات على المتفاوضين التجاريين من البلدان النامية الموجودين في جنيف ساعدهم على اتخاذ موقف مدروس في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية منذ عام ٢٠٠٠ بالاستناد إلى "جدول الأعمال الكامن". وفي المرحلة الأولى من هذه المفاوضات (آذار/مارس ٢٠٠٠ - آذار/مارس ٢٠٠١)، كان هناك من بين حكومات الدول الأعضاء الـ ١٢٦ في منظمة التجارة العالمية التي قدمت اقتراحات بشأن الزراعة، ٨٢ حكومة (٦٥ في المائة) من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٣٤- وتم تدعيم العمل الآنف الذكر بمنشورات عديدة، ومن أهمها "جدول العمل الإيجابي ومفاوضات تجارية مقبلة" (UNCTAD/ITCD/TSB/10)، ودليل عن المواضيع ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية في المفاوضات. واستجابة للاهتمام الكبير الذي حظي به الدليل، تم إعادة طبعه (يقع في ٥٠٠ صفحة) مرتين وسيتم عن قريب ترجمته إلى جميع اللغات الرسمية. كما أعيد طبع كتاب آخر عن "الاتفاقات التجارية، وسياسات البترول والطاقة" (UNCTAD/ITCD/TSB/9). وصدرت بمناسبة المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا دراسة عن "تحسين وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق" (UNCTAD/DITC/TNCD/4).

١٣٥- وسمحت اجتماعات الخبراء الحكومية الدولية، المعقودة بشأن الزراعة، وخدمات التشييد، ومكافحة الإغراق وخدمات الطاقة، استنادا إلى الوثائق (TD/B/COM.1/EM.11/3)، و (TD/B/COM.1/EM.12/3)، و (TD/B/COM.1/EM.14/3)، و (TD/B/COM.1/EM.16/3)، بإجراء مناقشات متعمقة على مستوى الخبراء. واعتمدت لجنة التجارة والسلع والخدمات، والسلع الأساسية، توصيات متفقا عليها عن هذه القضايا، وأعربت عن ارتياحها إزاء الوثائق أعلاه. وشاركت اجتماعات الخبراء واجتماعات الخبراء المتخصصة في تحديد المواقف الوطنية وأثرت على عمليات المفاوضات الإقليمية والمتعددة الأطراف، التي تلتها. وكانت المناقشات التي جرت في هذه الاجتماعات والتوصيات المتفق عليها التي اعتمدت، داعمة للمفاوضات الجارية بشأن التجارة والخدمات، وعملية التحضير للمفاوضات المقبلة في إطار منظمة التجارة العالمية.

١٣٦- وساهم اجتماع متخصص للخبراء معني بقضايا ومشاكل ناجمة عن اندماج البلدان في التجارة المتعددة الأطراف، في تحسين فهم المشكلات التي تواجهها البلدان المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية وتقاسم خبرات البلدان التي انضمت إلى هذه المنظمة. وسيصدر عن هذا الموضوع منشور بعنوان "عمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والسياسات الإنمائية".

١٣٧- وأدى برنامج الدبلوماسية التجارية دورا مركزيا في بناء القدرات، حيث نظم أو شارك في ٣٧ نشاطا من الأنشطة التدريبية خلال فترة السنتين. وتحدد نطاق ومضمون هذه الأنشطة أساسا وفقا لديناميات المفاوضات الجارية لمنظمة التجارة العالمية، والتحضيرات للمفاوضات المتعددة الأطراف المقبلة والاحتياجات التي أعربت عنها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وروعت أيضا في تصميم بعض أنشطة البرنامج، المفاوضات التجارية الإقليمية فيما بين البلدان النامية. كما أعد البرنامج العديد من "أدوات التدريب للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف" والعديد من صحائف الوقائع، وورقات المعلومات الأساسية والمواد التدريبية عن قضايا تتعلق بالتنمية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

١٣٨- وتوسعت إلى حد كبير المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان التي هي في سبيلها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. فقدمت المساعدة إلى ٢٠ بلدا من بين البلدان الثلاثين المنضمة إلى المنظمة، بما فيها جميع أقل البلدان نموا المنضمة تقريبا. وبوجه عام، تم تنظيم ٣٣ نشاطا (جولات دراسية، تدريب جماعي وبعثات استشارية). وصدر قرص مدمج مقروء (CD-ROM) عن "الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: مواد مرجعية وتحليلات موجهة إلى صانعي السياسة العامة والمتفاوضين" (UNCATED/ITCD/TNCDB/TM/1 والتصويبات).

١٣٩- كما واصل الأونكتاد تنفيذ مشاريع عن مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على استخدام الأفضليات التجارية الممنوحة لها في إطار نظام الأفضليات المعمم، ونظام كوتونو التجاري وقواعد المنشأ، بما فيها أحدث التطورات في مخططات بلدان مجموعة الأربعة. وتم على نطاق واسع نشر سلسلة منشورات بعنوان "نظام الأفضليات المعمم". وسيصدر عن قريب دليل خاص عن نظام الأفضليات المعمم بالنسبة لأقل البلدان نموا. كما واصل الأونكتاد العمل كجهة لإيداع الصكوك الأصلية لنظام الأفضليات المعمم.

١٤٠- ووسع الأونكتاد إلى درجة كبيرة المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مجال للتفاوض بشأن اتفاقات التجارة الحرة فيما بينها (اتحاد المغرب العربي، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) أو مع البلدان المتقدمة (الاتفاقات الأوروبية المتوسطة، السوق المشتركة للمحروط الجنوبي - مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ - الاتحاد الأوروبي، هيئة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ) من خلال إعداد مواد ودراسات تحليلية. وقدم الأونكتاد على الأخص إلى عملية المفاوضات التي أجرتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة وإلى وفود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مساعدة تحليلية

وتقنية مستمرة، مما يسر إلى حد كبير المناقشات في محفل المفاوضات التجارية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. كما قدمت المساعدة إلى أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وإلى الدول الأعضاء في عملية بدء المفاوضات بشأن تجارة الخدمات فيما بين أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقدمت عند الطلب ورقات تقنية عديدة للتقدم في المداولات بشأن الموضوعات المتخصصة ضمن المجموعات دون الإقليمية والإقليمية، بما في ذلك ورقات عن التعاون فيما بين الجنوب والجنوب.

١٤١ - كما قدم الدعم التقني إلى البلدان الأفريقية في مجال بناء القدرات على المشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية الدولية وتنفيذ اتفاقات التجارة. وفي إطار البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية المتعلق بنخبة من أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية الأخرى، استفادت ثمانية بلدان أفريقية من سلسلة من الأنشطة. ونظمت تسع حلقات عمل عن أهداف واستراتيجيات المفاوضات التجارية لدعم البلدان في عمليات التحضير للمشاركة بفعالية في منظمة التجارة العالمية والمفاوضات بشأن اتفاق كوتونو المبرم بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. وفي إطار البرنامج الإقليمي لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الممول من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنجرت دراسات عديدة وعقدت أربع حلقات عمل دولية عن الخدمات، وقضايا التجارة الدولية والترابط بين المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والمفاوضات التجارية بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. وقدم دعم فني للأنشطة التحضيرية التي اضطلعت بها البلدان الأفريقية مثل الاجتماعين الثالث والرابع لوزراء التجارة في بلدان منظمة الوحدة الأفريقية/الجماعة الاقتصادية الأفريقية؛ واجتماع وزراء الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي/الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠١؛ والاجتماعين الثالث والرابع لوزراء التجارة في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

١٤٢ - وقدمت مساهمتان هامتان في تقرير التجارة والتنمية، الذي رفعه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين (A/55/396 و A/56/376)، كما قدمت مدخلات موضوعية إلى التقرير المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين بموجب القرار ٢٠/٥٥. كما قدمت مساهمات موضوعية في وثائق المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، وقدمت مدخلات تحليلية إلى مجموعة الـ ٧٧ والمجموعات الإقليمية.

(ب) النتائج والفوائد

١٤٣ - ازداد استخدام الحكومات والمفاوضين التجاريين التابعين لها، وغيرهم من المنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك الكيانات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، النتائج التحليلية للأونكتاد. وظلت أهم تغذية مرتدة لذلك تقوم متمثلة في طلب الحكومات للحصول على المساعدة، بما في ذلك سياقات "جدول الأعمال الأيجابي" للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة، والمفاوضات التجارية الإقليمية، وبرنامج الدبلوماسية

التجارية وحالات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وجاءت غالبية الطلبات من البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، لا سيما أقل البلدان نمواً التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية، والبلدان النامية ذات الاقتصادات الصغيرة، والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وساهم العمل التحليلي للأونكتاد مساهمة كبيرة وعلى وجه الخصوص في تعزيز قدرات البلدان النامية على المشاركة بفعالية في المفاوضات الجارية لمنظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة والخدمات، وكذلك في مساهماتها النشطة في العمل التحضيري للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة. وتم توثيق ردود فعل المشتركين في أنشطة برنامج الدبلوماسية التجارية في شكل تغذية مرتدة تعكس بوجه عام تصورات المشتركين الإيجابية بدرجة تتراوح من جيد إلى ممتاز.

١٤٤- وساهمت اجتماعات الخبراء واجتماعات فريق الخبراء المتخصص، وكذلك المنشورات، في تحديد المواقف الوطنية وأثرت على عمليات التفاوض المتعددة الأطراف والإقليمية التي تلتها. ورأى المشتركون أن نوعية الوثائق التي تم إعدادها لاجتماعات الخبراء هذه كانت في معظمها "جيدة" و"ممتازة" (٧٨ في المائة من المسوحات). واعتمدت لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية في دورتها الخامسة، توصيات متفقا عليها تستند بالأساس إلى نتائج اجتماعات الخبراء، التي ساعدت على تحسين وتوسيع نطاق عمل الأونكتاد في المجالات المعنية.

١٤٥- ويسرت المساعدة التقنية مشاركة البلدان المستفيدة بفعالية أكبر في أنشطة منظمة التجارة العالمية والمفاوضات المتعلقة بها، وفي المفاوضات المتصلة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، من خلال تحسين فهم قواعد وأنظمة منظمة التجارة العالمية وآثارها على خيارات السياسات الوطنية. كما ساهمت المساعدة التقنية مساهمة كبيرة في رفع مستوى القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مجال السياسة التجارية. وقد وردت رسائل تقدير من وزراء وغيرهم من المسؤولين رفيعي المستوى في العديد من البلدان المستفيدة.

١٤٦- ورحبت الجمعية العامة في القرار ١٨٢/٥٥ بأنشطة الأونكتاد الرامية إلى مساعدة البلدان النامية في وضع جدول أعمال إيجابي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة، ودعت أمانة الأونكتاد إلى مواصلة تقديم الدعم التحليلي والمساعدة التقنية، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات، إلى تلك البلدان لمشاركتها الفعالة في المفاوضات.

١٤٧- كما جرى تطعيم عمل الأونكتاد بتغذية مرتدة إيجابية من غيره من المنظمات الدولية والإقليمية (مثل منظمة التجارة العالمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا). ونظم الأونكتاد بمشاركة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقات عمل إقليمية عديدة عن عمليات التحضير للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، وعمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وازداد التعاون الوثيق مع أمانة

منظمة التجارة العالمية، لا سيما التعاون التقني مع البلدان المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية. ونظم الأونكتاد حلقات عمل/ندوات وطنية عديدة (على غرار ما حدث في اليمن والجزائر) بمشاركة أمانة منظمة التجارة العالمية التي أعلنت رسمياً أن "التعاون مع الأونكتاد في تقديم وتكييف المساعدة التقنية (إلى البلدان المنضمة) كان وثيقاً وتكميلياً بوجه خاص".

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك

١٤٨ - الفقرات ١٢٩-١٣٤ و ١٣٦-١٣٩: كان التنفيذ مرضياً كما تشهد بذلك على الأخص نتائج اجتماعات الخبراء، والدورة الخامسة للجنة، وأنشطة برنامج الدبلوماسية التجارية والمساعدة التقنية المقدمة لدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للمشاركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجديدة (جدول الأعمال الإيجابي) وعمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وسيلزم خلال فترة السنتين المقبلة (رهنا بالمنحى الذي تنحوه المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجديدة، في هذه المجالات) تنفيذ ولايات خطة عمل بانكوك فيما يتعلق بوصول السلع إلى الأسواق (الفقرة ١٣٢) والمعاملة الخاصة والتفضيلية (الفقرة ١٣٩) تنفيذاً يتسم بقدر أكبر من التفصيل.

ثالثاً - تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلاً

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

١٤٩ - أثبت الأونكتاد قدرته على متابعة القضايا والتطورات في النظام التجاري المتعدد الأطراف وعلى المساهمة في مدخلات تحليلية وتقنية تقدم في حينه. وقد أبدت الحكومات تقديرها لما تلقته من المساعدة التقنية، لا سيما فيما يتعلق بجدول الأعمال الإيجابي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة، وبرنامج الدبلوماسية التجارية وعمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. والدعوات الموجهة للمشاركة في اجتماعات يحضرها كبار المسؤولين في العواصم هي إشارة إلى القيمة الموضوعية في خبرة الأونكتاد. ومع ذلك، لوحظ في الوقت نفسه، انخفاض مستوى المشاركة بوجه عام، لا سيما من قبل الخبراء، في الاجتماعات الحكومية الدولية التي يعقدها الأونكتاد، وبخاصة اجتماعات لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية.

١٥٠ - وخلال فترة السنتين، بذلت محاولات لاستنباط هيكل جديد للبرنامج يستند إلى مبدئين: تنسيق شامل وتعزيز الوصل بين العمل التحليلي وأنشطة بناء القدرات، إلى جانب تنامي المسؤوليات المسندة إلى الموظفين وزيادة استقلاليتهم. وتأثر أداء أنشطة المساعدة التقنية، لا سيما برنامج الدبلوماسية التجارية، تأثيراً كبيراً بزيادة الطلب على المساعدة التقنية، وكذلك بتوافر الأموال الخارجة عن الميزانية على نحو يعسر التنبؤ به وعلى أساس "تقييد" هذه الأموال.

(ب) مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة

١٥١- سيركز هذا البرنامج الفرعي على الأبعاد الإنمائية للنظام التجاري الدولي ومشاكل الاتساق بين التجارة والتمويل والتنويع. وسيتضمن ذلك ما يلي: (أ) إجراء بحوث تجريبية وتحليل للسياسة العامة لتحديد بارامترات الأبعاد الإنمائية للنظام التجاري المتعدد الأطراف وآثار قواعد التجارة المتعددة الأطراف القائمة والناشئة على آفاق التنمية بالنسبة للبلدان النامية؛ والسبل والوسائل التي تجعل المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية أكثر قابلية للتطبيق وملزمة قانوناً؛ (ب) تحليل قضايا وصول البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى الأسواق وإلى المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الزراعة، وتحرير التجارة في قطاع الخدمات؛ (ج) تقديم الدعم إلى البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفي سعيها إلى تحقيق الاندماج الإقليمي؛ (د) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتحديد أدوات السياسة التجارية لأغراض التنمية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بشروط متزنة والاندماج الفعال في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ (هـ) الاضطلاع، من خلال برنامج الدبلوماسية التجارية، بأنشطة تدريبية وأنشطة لبناء القدرات بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول أعمال التجارة الدولية. ومع ذلك، يعتمد العمل في إطار البنود (ج) و(د) و(هـ) على توفر موارد كافية.

٢- التحليل التجاري والمعلومات التجارية

أولاً- الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

١٥٢- تعزيز فهم التغييرات الهيكلية والتطورات الجديدة في التجارة الدولية والقيام بالاستناد إلى البحوث والأدلة التجريبية وتقييم أثر التنمية، بتحديد ما يترتب على قواعد التجارة المتعددة الأطراف القائمة والناشئة من آثار على الآفاق الإنمائية للبلدان النامية.

(ب) الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
تعرف بأنها مؤشرات مصدرها الدول الأطراف من خلال آليات التغذية المرتدة تبين الطريقة التي قدم بها الأونكتاد المساعدة إلى هذه البلدان للمشاركة بفعالية أكبر في المداولات والمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن قضايا التجارة الدولية.	تتعلق الإنجازات المتوقعة بما يلي: (أ) إحراز تقدم في اندماج البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً... في النظام التجاري الدولي؛ تعزيز مشاركة تلك البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف".

ثانيا - تنفيذ البرنامج والإنجازات

(أ) الإنجازات

١٥٣- أصدر الأونكتاد دراسات تحليلية عديدة عن التجارة الدولية، ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية وتضمنت تقييمات كمية لمقترحات وصول المنتجات الصناعية والزراعة والخدمات إلى الأسواق باستخدام نموذج مشروع (تحليل التجارة العالمية). واستخدمت هذه الدراسات أيضا كمدخلات في المساعدة التقنية ووزعت في ٣٧ مؤتمرا وحلقة دراسية وغيرها من الاجتماعات.

١٥٤- تم الاحتفاظ بقاعدة بيانات نظام التحليلات والمعلومات التجارية ونظام استرجاعها واستكمالها. ووزعت نسختان من قرص مدمج مقروء (CD-ROM) لنظام التحليلات والمعلومات التجارية، على أكثر من ٢٠٠ مستخدم من مراكز التنسيق وتم عرضها وتوزيعها على مشتركين في ١٧ حلقة دراسية وطنية وإقليمية في البلدان النامية. وسجل نظام التحليلات والمعلومات التجارية الذي وضع على شبكة الإنترنت أكثر من ١٢ ٠٠٠ حالة وصول إليه خلال فترة ١٤ شهرا منذ تطبيق نظام تسجيل حالات الوصول، في أيار/مايو ٢٠٠٠. فضلا عن ذلك، تم إعداد جداول وملفات إحصائية وتحليلية تناسب كل حالة على حدة لفائدة أكثر من ٥٠ طلبا من طلبات الحصول على هذه المعلومات جاء من الحكومات الوطنية كأستراليا وماليزيا والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية (إلخ.)، والمنظمات الدولية (مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومجلس التنمية الصناعية، والمكتب الدولي للمنسوجات والملابس، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، إلخ.) والجامعات وغيرها من المؤسسات البحثية.

١٥٥- وتم توفير الدعم التحليلي للاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالاقليمية من دورة مجلس التجارة والتنمية. واستعرض فريق خبراء متخصص الحالة الراهنة للعمل بشأن جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية بحيث يستند التحليل إلى بيانات تمتاز بقدر أكبر من الشمول ويمكن التعويل عليها. ويظل الأونكتاد يشكل مصدرا للبيانات بالنسبة للعديد من الدراسات الأكاديمية والمتعلقة بالسياسة العامة، في مجال السياسة التجارية. وساعد الأونكتاد من خلال إتاحة وصول الجمهور إلى بياناته، في المشاركة في زيادة المعارف المتعلقة بالروابط بين التجارة والتنمية، وكان اجتماع فريق الخبراء خطوة أخرى نحو هذا الاتجاه.

(ب) النتائج والفوائد

١٥٦- تحسنت بدرجة كبيرة خلال السنوات الأخيرة نوعية وكفاءة مشاركة البلدان النامية في المفاوضات التجارية (الإقليمية والمتعددة الأطراف). وتحسنت قدرة البلدان النامية على عرض الوقائع المتصلة بها وتصنيفها بشكل يجعل قضاياها تقوم على حجج متينة. ويشهد بهذا مئات المقترحات التقنية المحددة التي قدمتها تلك البلدان

إلى العملية الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، خلال السنوات الثلاث الأخيرة (ما قبل سياتل وما قبل الدوحة)، وكذلك عملها في المفاوضات المحددة داخل منظمة التجارة العالمية، والهيئات الإقليمية وغيرها من المنظمات. وهذه المشاركة المتنامية في المفاوضات هي جزء من النتائج التي يمكن في الأجل الطويل توقع استمرارها بدعم من برنامج الأونكتاد المتعلق بتحليل التجارة.

١٥٧- ومن بين أهم الدراسات التي أجريت أثناء المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، دراسة بعنوان Duty-and Quota-Free Market Access for LDCs: An Analysis of Quad Initiatives. واستشهدت بهذه الدراسة الصحف الدولية العديدة (حيث أشارت صحيفة الفاينانشيل تايمز الصادرة في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠١ مثلاً إلى فشل مؤتمر الأمم المتحدة في تحقيق التقدم لصالح الفقراء، وأشارت الـ World Trade News الصادرة في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠١، إلى توقع حدوث مكاسب إيجابية بالنسبة لأقل البلدان نمواً إذا أخذت مجموعة الأربعة بنظام الحصص الكاملة والوصول إلى الأسواق المعفى من الرسوم الجمركية.

١٥٨- واستخدمت المعلومات التي وفرتها قاعدة بيانات نظام التحليلات والمعلومات التجارية، في المحافل التفاوضية التجارية مثل برنامج العمل للتعاون الاقتصادي، الاتحاد الأوروبي - جنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي - السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، بالنسبة لدراسات متنوعة أجرتها منظمات دولية ومؤسسات بحوث، إلى جانب جهات تجارية موزعة في جميع أنحاء العالم. وساهمت أكثر من ٥٠ جهة مانحة في الصندوق الاستثماري لنظام التحليلات والمعلومات التجارية للمساعدة في تقديم الدعم المالي من أجل المحافظة على قواعد البيانات وزيادة تطويرها. وأبدى اجتماع فريق الخبراء الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن شبكة المعلومات التجارية والاستثمارية الإقليمية (بانكوك، شباط/فبراير ٢٠٠٠) "إجماعه على فائدة وتفرد بيانات نظام التحليلات والمعلومات التجارية المسجلة في قرص مدمج مقروء (CD-ROM)". وتم تناول نظام التحليلات والمعلومات التجارية في مجلة للبحوث عنوانها New Political Economy صادرة في عام ٢٠٠١ فقيل "إن الأونكتاد يقدم تطبيقاً هاماً لبرنامج حاسوبي مباشر يدعى نظام التحليلات والمعلومات التجارية، له تطبيقات واسعة على صعيد التجارة وأنشطة الشركات عبر الوطنية".

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك

١٥٩- إن مهمة البحث والتحليل موزعة في عدد من الفقرات المتعلقة بالتجارة الدولية، لا سيما الفقرات ١٢٩-١٣٢ و ١٣٦-١٣٩.

١٦٠- الفقرة ١٣٢ (الوصول إلى الأسواق): "هل هناك بالفعل سبيل ممدد لصادرات البلدان النامية؟" (UNCTAD/ITCD/TAD/2) "Is there effectively a level playing field for developing country exports?"

١٦٢- الفقرة ١٣٤: "إصلاح قطاع الخدمات واستراتيجيات التنمية: الأولويات في القضايا والبحوث" (الفقرة ١٣٤) (para. 134) "Service sector reform and development strategies: Issued and research priorities" (UNCTAD/ITCD/TAB/9).

١٦٣- الفقرة ١٣٥ (التجارة في الخدمات): "التجارة الإلكترونية، منظمة التجارة العالمية والبلدان النامية" "E-commerce, WTO and developing countries" (UNCTAD/ITCD/TAB/3)؛ دعم بالتدابير المؤثرة على تجارة الخدمات للمعلومات التجارية؛ "التعريفات، والضرائب والتجارة الإلكترونية: الآثار في الإيرادات بالنسبة للبلدان النامية" "Tariffs, taxes and electronic commerce: trade information support by MAST" (UNCTAD/ITCD/TAB/5)؛ دعم البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: دعم بمعلومات تجارية من نظام التحليلات والمعلومات التجارية وقاعدة البيانات للوصول إلى الأسواق الزراعية.

١٦٤- الفقرة ١٣٧ (التكامل الإقليمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف): "الاتفاقات التجارية الإقليمية والبلدان النامية: حالة اتفاق التجارة الحرة المقترح بالنسبة لجزر المحيط الهادئ" "Regional trade agreements and developing countries: The case of the Pacific Islands' proposed free trade agreement" (UNCTAD/ITCD/TAB/11)؛ "وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق من خلال الإعفاء من التحصيل والرسوم الجمركية: مزيد من الأدلة من نموذج التوازن العام المحتسب" "Duty and Quota-Free Access for LDCs: Further Evidence from CGE Modelling" (UNCTAD/ITCD/TAB/15)؛ تقييم ترتيبات التجارة الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ" "Assessing regional trading arrangements in the Asia-Pacific" (UNCTAD/ITCD/TAB/16)؛ "تقييم ترتيبات التجارة الإقليمية: هل أن تدابير تعديل الشروط بأثر رجعي بين الجنوب والجنوب يتسبب في تحويل المزيد من التجارة؟" "Assessing regional trade arrangements: Are South-South RTAs more trade diverting?" (UNCTAD/ITCD/TAD/17)؛ الجزء الخاص بالمشاركة الرفيعة المستوى مجلس التجارة والتنمية "التكامل الإقليمي والاقتصاد العالمي" "Regional TDB High Level Segment" "integration and the global Economy" (TD/B/47/6)؛ الدعم بمعلومات تجارية من نظام التحليلات والمعلومات التجارية.

١٦٥- المعاملة الخاصة والتفضيلية: السياسة الصناعية ومنظمة التجارة العالمية "Industrial policy and the WTO" (UNCTAD/ITCD/TAB/7)؛ "وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق من خلال الإعفاء من التحصيل والرسوم الجمركية: مزيد من الأدلة من نموذج التوازن العام المحتسب" "Duty and Quota-Free Access for LDCs: Further Evidence from CGE Modelling" (UNCTAD/ITCD/TAB/15)؛ وصول أقل البلدان نمواً

إلى الأسواق من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية: تحليل لمبادرات مجموعة الأربعة
Duty and Quota Free Market Access for LDCs: An Analysis of Quad Initiatives
(UNCTAD/DITC/TAB/Misc.7).

(د) الاستعراضات التشريعية الخارجية

١٦٦- أُنشئت لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، في دورتها الخامسة، على العمل التحليلي الذي اضطلع به الأونكتاد بشأن مختلف قضايا سياسة التجارة. ورحبت الجمعية العامة في القرار ١٨٢/٥٥ بأنشطة الأونكتاد الرامية إلى مساعدة البلدان النامية ودعت أمانة الأونكتاد إلى مواصلة تقديم الدعم التحليلي إلى البلدان المعنية لمشاركتها الفعالة في المفاوضات. كما تلقى الأونكتاد في أعماله أثناء المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً تغذية مرتدة إيجابية من مختلف الدول الأعضاء (لا سيما أقل البلدان نمواً والاتحاد الأوروبي). وقدمت تغذية مرتدة مماثلة أثناء اجتماع الجزء الرفيع المستوى لمجلس التجارة والتنمية عن موضوع الإقليمية، عندما قدم الوثيقة المرجعية التي أعدها الأمانة كأساس لمناقشة متعمقة للعديد من القضايا المعنية.

١٦٧- وفضلاً عن ذلك، خضعت جميع الدراسات والورقات التي أعدها الفرع لعملية استعراض الأنداد قام بها خبراء داخليون وخارجيون.

ثالثاً - تنفيذ البرنامج والإنجازات

(د) التقييم والدروس المستخلصة

١٦٨- أسفر برنامج البحوث عن حصيلة كبيرة خلال سنتين من وجوده، وعرضت هذه الحصيلة في اجتماعات رسمية وأكاديمية. وساعدت أعمال التحليل على الارتقاء بمستوى فهم البلدان النامية للقضايا وقدرتها على التفاوض في السنوات الأخيرة.

١٦٩- وقد ركز الأونكتاد حتى الآن على تنفيذ برنامج العمل استناداً إلى الطلبات الواردة من الدول الأعضاء، وتجارب موظفيه، والإفادة من آراء زملاء المهنة في الأوساط الأكاديمية والمنظمات الأخرى. ويمكن أن تستفيد الأعمال من الآراء التي تقدمها أقسام الأونكتاد الأخرى، وذلك بوسائل منها المشاركة في أعمال المساعدة التقنية، بحيث تكون البحوث أكثر توافقاً مع احتياجات البلدان النامية. ومن ناحية أخرى، ثمة حاجة أيضاً إلى اعتماد منظور أطول أجلاً، فيجب ألا تقتصر مهمة البحوث على الاستجابة للمشاكل والاحتياجات الراهنة، بل يجب أن تحاول أيضاً التنبؤ بما قد يطرأ في المستقبل من مشاكل واحتياجات. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة خطر في أن يؤدي

الضغط من أجل المشاركة المباشرة في الاجتماعات وأنشطة المساعدة التقنية إلى تقليل الوقت المكرس للبحوث الرئيسية. ويشكل التوصل إلى الموازنة السليمة بين هاتين المهمتين جزءا من التحدي المقبل.

(هـ) مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة

١٧٠- في ضوء نتائج الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، من المتوقع أن يتزايد التركيز على قضايا التفاوض. وسيشمل ذلك التحليل فضلا عن توفير الأدوات اللازمة للارتقاء بقدرة البلدان النامية على الاضطلاع بعمليات التحليل بنفسها، وتحديد مراكزها التفاوضية. وستشمل الأعمال ما يلي:

- إجراء تقييمات كمية لمقترحات التفاوض باستخدام مشروع تحليل التجارة العالمية (النموذج المحوسب للتوازن العام)؛

- إجراء تقييمات كمية لمقترحات إتاحة النفاذ إلى الأسواق لكافة السلع على مستوى الخط التعريفي، باستخدام نموذج التوازن الجزئي لبرنامج تحليل الأسواق والقيود المفروضة على التجارة (SMART) الذي سيشكل جزءا من مشروع الحلول التجارية العالمية المتكاملة المشترك بين البنك الدولي والأونكتاد. ومن شأن هذا النموذج أن يتيح أيضا للحكومات الأعضاء أن تعد مقترحاتها بنفسها. ويمكن تزويد الحكومات الأعضاء بهذا المنتج لتستخدمه على نحو يمكنها من التعرف بأكبر قدر من التفاصيل على المجالات التي تكون فيها مؤهلة للحصول على أكبر قسط من الفوائد الناشئة عن تحرير التجارة في أسواق البلدان الثالثة؛

- إجراء تقييمات كمية للمقترحات المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق وعمليات الدعم الداخلية وإعانات التصدير في مجال الزراعة، بحسب كل سلعة أساسية وكل بلد، وذلك باستخدام نموذج شبكة دراسات السياسات الأفريقية التكنولوجية (ATPS). (وتقوم حكومة المملكة المتحدة بتمويل تطويره). ومن المقرر تجهيز النموذج لتسليمه إلى الحكومات الأعضاء في النصف الأول من عام ٢٠٠٢ بحيث يتسنى لها أيضا إجراء تقييماتها بنفسها.

١٧١- وفي ضوء الأزمات الأخيرة، تتزايد التساؤلات بشأن الفرضيات التي يستند إليها "توافق الآراء" الذي تم التوصل إليه في واشنطن"، رغم تعديلها منذ ذلك الحين لزيادة مراعاتها للعوامل المؤسسية. فقد سعت بلدان عديدة، في إطار النظام المتعدد الأطراف، إلى ضمان أن تؤخذ في الحسبان على نحو أكمل احتياجات البلدان النامية في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية. فالحالة الاقتصادية الراهنة تطرح بإلحاح متزايد الحاجة إلى عملية إعادة تقييم جادة للروابط بين التجارة والتنمية. وعليه، تتمثل النقاط الإضافية التي يلزم التركيز عليها في الفترة القادمة فيما يلي:

- إعادة النظر في استراتيجيات وسياسات التجارة والتنمية لتحديد كيفية التمكّن من استخدامها بفعالية أكبر من أجل تعزيز التنمية من خلال التجارة؛
- تقديم الدعم إلى البلدان النامية فيما يتصل بتطور برنامج العمل التجاري على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف؛
- الإسهام في العملية التحضيرية المؤدية إلى الأونكتاد الحادي عشر، بتحديد السياسات التجارية وما يتصل بها من سياسات تؤثر على القدرة التنافسية للقطاعات والشركات في البلدان النامية؛
- الإسهام في بناء القدرات فيما يتصل بالتجارة.

١٧٢- وسيتم الاضطلاع بهذه الأعمال بالتعاون مع الوكالات الدولية الأخرى، واللجان والمؤسسات الإقليمية، والمصارف الإنمائية، والمجتمع المدني، حسب الاقتضاء.

٣- السلع الأساسية

أولاً - الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

١٧٣- تحسين فهم القضايا الراهنة والناشئة في التجارة الدولية التي تمم البلدان النامية، وتعزيز القدرة على معالجة هذه الشواغل في مجال الزراعة من خلال مساعدة هذه البلدان على تطوير قطاعات السلع الأساسية الموجهة نحو التصدير، لا سيما قدرتها على التوريد، مع التركيز على التنوع.

(ب) الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
آراء الدول الأعضاء والقائمين على تشغيل القطاع الخاص، التي يتم الحصول عليها من خلال استطلاع آراء القراء وغير ذلك من الدراسات الاستقصائية بشأن إسهامات الأونكتاد في الارتقاء بمستوى فهمهم لأهم القضايا، وإسهاماته في اتخاذ الإجراءات الملائمة في مجالات تنوع السلع الأساسية، وإدارة مخاطر تقلب أسعار السلع الأساسية، والمشاركة في سلاسل القيمة المضافة.	زيادة إسهام قطاع السلع الأساسية في التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي، وتطبيق الحديث من أدوات إدارة مخاطر تقلب أسعار السلع الأساسية والأدوات المالية، وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة المضافة.

ثانيا - تنفيذ البرنامج والإنجازات

(أ) الإنجازات

١٧٤- وفيما يتعلق بشفافية السوق والمعلومات المتصلة بالسلع الأساسية، تقدم النشرة الجديدة للاستقصاء العالمي للسلع الأساسية أحدث الاستعراضات للتطورات التي طرأت في الأسواق فيما يتصل بأكثر من ٨٠ سلعة أساسية. ويعد دليل إحصاءات تجارة المعادن في العالم الذي يصدر سنويا المصدر الوحيد المتاح للحصول على معلومات إحصائية شاملة عن تجارة المعادن والفلزات. وقد أنشئت "بوابة إلكترونية" دولية جديدة يطلق عليها اسم "INFOCOMM" (<http://www.unctad.org/infocomm>) لتقديم معلومات عن السلع الأساسية باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية، بغية تيسير رسم السياسات المتعلقة بإنتاج السلع الأساسية وتسويقها وتجهيزها وتمويلها (ومن ذلك، على سبيل المثال، أن المعلومات المتعلقة بمبادلات الصفقات التجارية الآجلة تتضمن قائمة مفصلة بالمبادلات التجارية الناشئة في مجال السلع الأساسية، ومعلومات عن المنتجات المتاجر بها، والعقود والأطر التنظيمية، فضلا عن قائمة بالمبادلات التجارية الإلكترونية في مجال السلع الأساسية).

١٧٥- وقدمت المساعدة إلى منتجي السلع الأساسية بغرض الاستفادة من أدوات الحد من المخاطر، من خلال أنشطة زيادة الوعي وتوفير المواد التدريبية، ومن خلال التعاون مع المنظمات الأخرى (الاجتماع العاشر للفريق الاستشاري المعني باقتصاد الكاكاو العالمي التابع للمنظمة الدولية للكاكاو، أو منتدى الاقتصاد القياسي الصناعي بشأن الفولاذ والفلزات غير الحديدية). وقد يسرت المؤتمرات الأفريقية المتعلقة بتجارة النفط والتمويل عملية تغيير السياسة العامة في مجالات تسويق النفط وإدارة المخاطر والتمويل.

١٧٦- وتم تقديم مساعدة تقنية بشأن "بناء القدرات من أجل التنويع والتنمية القائمة على السلع الأساسية" من خلال سبع حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية (ثلاث لأفريقيا، وواحدة لكل من أمريكا الوسطى، وأقل البلدان نموا والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في آسيا، والبلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ، وبلدان آسيا الوسطى) وحلقة عمل وطنية (كوبا) حضرها ما يزيد عن ٣٠٠ مشارك. ويجري العمل على تنظيم عدة حلقات عمل (غامبيا وغينيا والفلبين). وقد أعد من أجل هذه الأنشطة أكثر من خمسين دراسة ومذكرة تدريبية سينشر العديد منها أيضا. وبصفة عامة، أبدى المشاركون في حلقات العمل هذه رضاهم عنها: حيث بلغ متوسط درجات تقييم المشاركين لخمس حلقات عمل ٣,٩ درجات (١ هي الدرجة الأدنى، و٥ الدرجة الأعلى). وسجل أعلى الدرجات "مستوى الاهتمام" (٤,٢)، و"مدى معالجة حلقة العمل للاحتياجات والشواغل ذات الصلة ببلد المشارك" (٤,١)، وسجل أدنى الدرجات بصدد "التخطيط والتنظيم" (٣,٥).

١٧٧- وساعد المشروع المتعلق بالموارد الطبيعية على الارتقاء بإدارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة القائمة على الموارد وذلك من خلال أنشطة بناء القدرات وتنسيق السياسات. وقد نظمت في هذا السياق حلقة عمل عن "الثروة المعدنية ورأس المال البشري" من أجل أمريكا اللاتينية، وتبعها برنامج تدريبي للسلطات المحلية المختصة بمجالات التعدين في المنطقة، وأنشطة لتنسيق السياسات تم دعمها بفضل موقع منتدى الموارد الطبيعية/المعدنية على الشبكة العالمية (www.natural-resources.org).

(ب) النتائج والفوائد

١٧٨- إن نشرة الاستقصاء العالمي للسلع الأساسية لعام ٢٠٠٠-٢٠٠١ (World Commodity Survey) تحظى باستمرار باستحسان كبير في مراجعات الصحافة التجارية وقطاع الصناعة. وقد أشير في الاستعراض الأمريكي السنوي للمراجع إلى أن "هذا العمل الرفيع المستوى يقدم بحثاً موجزاً من ثلاث أو أربع صفحات تستعرض فيه الحالة الراهنة والاتجاهات العالمية الأخيرة لحوالي ٧٠ سلعة أساسية"، ويتزايد منحاه التحليلي بشأن حالة السلع الأساسية، [وهو] يوفر فهماً لأحوال السوق على نحو أفضل مما يرد في المؤلفات المذكورة أعلاه"، وقد أوصى ذلك الاستعراض الأمريكي بقوة بالاستفادة من هذا العمل من قبل "المدارس التجارية، والمكتبات العامة الكبرى وغيرها من المكتبات المهتمة بالسلع الأساسية والأعمال التجارية الدولية". كما تكثرت المؤسسات الصناعية والمنظمات العامة من توجيه طلبات إلكترونية في هذا الخصوص إلى "بوابة" INFOCOMM، مما يدل على اهتمام المستخدمين بهذا المصدر المنشأ حديثاً من مصادر المعلومات عن السلع الأساسية الذي يزوره حوالي ٢٣٠.٠٠٠ زائر شهرياً قاموا بتصفح ٧٠٠.٠٠٠ صفحة إلكترونية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

١٧٩- وفيما يتعلق ببناء القدرات من أجل التنوع والتنمية القائمة على السلع الأساسية، أكد المشاركون في حلقات العمل الإقليمية أن حلقات العمل كانت مبتكرة ومهمة ومفيدة، وأنها أتاحت تبادل أفكار متبصرة ممتازة فيما يتعلق بقضايا التنوع ومشاكله وآفاقه. وقد أسفر المشروع عن طلب الاضطلاع بأنشطة قطرية محددة ذات تركيز محكم، حيث وردت طلبات للحصول على مساعدة محددة من كل من بابوا غينيا الجديدة وبيرو وكينيا وفيجي وموريشيوس وموزامبيق ونيجيريا، وعدة بلدان من آسيا الوسطى ورابطة الدول المستقلة.

١٨٠- كما أظهرت التحضيرات للاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية أن الحكومات المشاركة تضع التوصيات في اعتبارها على أعلى المستويات. فقد أشار وزير الزراعة بمالي، على سبيل المثال، إلى التوصيات الصادرة عن حلقة العمل الإقليمية الفرانكوفونية الأفريقية في بيانه أمام الدورة الاستثنائية السادسة للجنة الزراعية في منظمة التجارة العالمية.

١٨١- وقد أدت الأعمال التي اضطلع بها الأونكتاد في مجال التمويل المنظم للسلع الأساسية وتمويل إيصالات التخزين والمبادلات التجارية الناشئة في مجال السلع الأساسية إلى جعل بعض الحكومات (زمبابوي وغانا والكاميرون وكوبا) تعيد النظر في سياساتها بغية تيسير إدارة المخاطر والتمويل المنظم للسلع الأساسية من قبل فعاليات القطاع الخاص. وفي الهند التي كان فيها للأونكتاد برنامج نشط لتقديم المشورة في مجال السياسات، تم تغيير السياسات الضريبية وقواعد إعادة العملات الأجنبية إلى بلد المنشأ، وتم تنقيح أساليب تشغيل الوكالة المشرفة على بورصات السلع الأساسية. كما أن اهتمام الأونكتاد باعتماد أساليب قائمة على السوق لمساعدة البلدان النامية على معالجة مشكلة تقلب أسعار السلع الأساسية قد ساعد على إحداث تغيير في السياسة العامة لمنظمات أخرى، وبخاصة مجموعة البنك الدولي. وكان هذا عاملاً رئيسياً أدى إلى إنشاء فرقة العمل الدولية المعنية بإدارة مخاطر تقلب الأسعار. وقدمت المساعدة إلى بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في عملية التفاوض من أجل إبرام اتفاق شراكة كوتونو، وبخاصة بشأن إعادة تشكيل آليات التعويض. واعتمدت لجنة سفراء بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ التوصيات الصادرة عن الأونكتاد وأمانة الكومنولث.

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك

١٨٢- الفقرة ١٤٤: الشق ١: "الاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية، والبلدان النامية" (UNCTAD/DITC/COM/23)؛ و"تحليل سلاسل القيمة المضافة واستراتيجيات النفاذ إلى الأسواق الأجنبية في قطاع الأغذية: التركيز على الفواكه والخضار الطازجة" (UNCTAD/DITC/COM/33)؛ و"استراتيجيات التنوع وإضافة القيمة إلى الصادرات من الأغذية: من منظور سلسلة القيمة المضافة" (UNCTAD/DITC/COM/TM/1)؛ واجتماع الخبراء بشأن "أثر عملية الإصلاح الزراعي على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة للأغذية استيراداً صافياً، وسبل معالجة شواغلها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف" واجتماع الخبراء بشأن "سبل تعزيز قدرات البلدان النامية على إنتاج وتصدير المنتجات الزراعية والغذائية بما فيها المنتجات المتميزة كالمنتجات المفضلة بيئياً"؛ وورقات المعلومات الأساسية ومذكرات التدريب المعدة من أجل حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية؛ والتعاون مع إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشأن الإطار التنفيذي للتنوع في أفريقيا. الشق ٢: تقرير مقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن "الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية"؛ ومنتدى مناقشة السلع الأساسية ضم ممثلين عن الحكومات، وخبراء من القطاع الخاص، والوكالات الإنمائية المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، وأولهما موضوعه "ماذا يمكن أن يكشفه تحليل سلاسل القيمة المضافة فيما يتعلق بالتوزيع غير المتكافئ للمكاسب الناتجة عن العولمة؟" وثانيهما موضوعه: "الممارسات التجارية المنصفة: إمكانية مكافحة الفقر في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية؟"؛ وكتاب عن "إنتاج الفواكه والخضار العضوية في المنطقة المدارية، والتجارة الدولية"، وهو يشتمل على تحليل لزراعة المنتجات العضوية في البلدان النامية، واستعراض لشروط نفاذها إلى أسواق الولايات المتحدة وأوروبا وسويسرا؛ ولحات عن

السلع الأساسية مدرجة على موقع INFOCOMM فيما يتعلق بديناميات كل سوق من أسواق السلع الأساسية؛ وعروض لسلاسل السلع الأساسية الدولية في اجتماعات من قبيل "مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة: إعداد برنامج العمل السليم"، الذي شارك في رعايته مشروع مركز الجنوب/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد السياسات الزراعية والتجارية، وهيئة المعونة العملية، ومنظمة التركيز على الجنوب العالمي؛ و"دورة تدريبية دولية بعنوان: التكامل الإقليمي والمفاوضات الدولية في حوض البحر المتوسط"، نظمت في رحلة؛ و"حلقة دراسية إقليمية عن نوعية الأسماك" عقدت في الرباط ونظمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مع الأمانة الدائمة للمؤتمر الوزاري للتعاون في صيد الأسماك فيما بين الدول الأفريقية المطلّة على المحيط الأطلسي؛ ودورة تدريبية بشأن السياسات التجارية لمنظمة التجارة العالمية. الشق ٣: "آثار عمليات اندماج وشراء الشركات والمشاريع المشتركة وغيرها من أشكال الشراكة على التنوع، لا سيما في قطاع الصناعات الغذائية" (UNCTAD/DITC/COMM/24)؛ و"معايير جودة الأغذية: تعريفها ودورها في التجارة العالمية" (UNCTAD/DITC/COMM/34)؛ فضلا عن غير ذلك من الدراسات التحليلية والمذكرات المعدة من أجل حلقات العمل، والتقارير المقدمة إلى الاجتماعات الحكومية الدولية. الشق ٤: دليل إحصاءات تجارة المعادن في العالم (Handbook of World Mineral Trade Statistics)؛ ونشرة الاستقصاء العالمي للسلع الأساسية (World Commodity Survey)؛ وموقع INFOCOMM على الشبكة العالمية؛ وموقع على الشبكة العالمية مخصص بصفة رئيسية لإدارة مخاطر تقلب أسعار السلع الأساسية (<http://commrisk.net/unctad>) يتضمن لمحات عن مخاطر تقلبات الأسعار والسوق تشمل عددا كبيرا من السلع الأساسية، وقد أعد بالتعاون مع البنك الدولي؛ ومنشور يشتمل على معلومات عن تنمية القدرات في مجال صناعات البوكسيت/الألومينا/الألومنيوم (UNCTAD/ITCD/COM/27). الشق ٥: توفير الخدمات لمؤتمرات التفاوض في إطار اتفاق الجوت الدولي والاتفاق الدولي للكاكاو. الشق ٦: البعثات الاستشارية الموفدة إلى البلدان النامية، وبعضها في سياق فرقة العمل الدولية المعنية بإدارة مخاطر تقلب الأسعار (بنن، وجمهورية ترانينا المتحدة، وسنغافورة، والصين، وغانا، وكينيا، ومنغوليا)؛ وثلاث حلقات عمل بشأن التمويل (إندونيسيا، وغانا، والهند)؛ وخدمات استشارية بصدد إنشاء سوق للتعاملات الآجلة (الجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، وسنغافورة، والصين، وكولومبيا، وماليزيا، والهند، وهنغاريا)؛ ومنسدى بشأن الأسواق الناشئة أثناء انعقاد اجتماعات بورغنستوك السنوية لأسواق التعاملات الآجلة. الشق ٧: المؤتمر الأفريقي الخامس للنفط. الشق ٨: التعاون مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية بوسائل منها مشاركة موظفي الصندوق المشترك في حلقات العمل التي ينظمها الأونكتاد، ومشاركة موظفي الأونكتاد في حلقات العمل التي ينظمها الصندوق.

ثالثاً - تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلاً

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

١٨٣- تم تنفيذ برنامج العمل بالكامل. وكان توافر أموال إضافية خارجة عن الميزانية للأعمال المتصلة بالتنوع، وذلك للمرة الأولى منذ سنوات، عاملاً إيجابياً جداً في مساعدة البلدان النامية محلياً وإتاحة الفرصة للجمع بين الأعمال التحليلية والمساعدة التقنية. غير أنه ثبتت صعوبة تأمين الأموال الخارجة عن الميزانية، باستثناء حساب التنمية، حيث بدأ أن الأنشطة المرتبطة بجدول أعمال منظمة التجارة العالمية تكاد تحظى بأولوية مطلقة، داخل الأونكتاد وخارجه على السواء، عند تخصيص الموارد المتاحة في مجال التجارة. وباستثناء حساب التنمية، أمكن تنفيذ معظم الأنشطة التنفيذية بفضل التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى والقطاع الخاص.

(ب) مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة

١٨٤- لا يزال العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، يعتمد على قطاعات السلع الأساسية فيها لتوليد المدخرات والعملات الأجنبية اللازمة لتنميتها وتحولها الهيكلي. وفي ضوء هذا الوضع، وكذلك في ضوء ما تنطوي عليه التغييرات في قواعد التجارة الدولية وهياكل الأسواق من تحديات وفرص بالنسبة لقطاع السلع الأساسية، يكتسب العمل في هذا القطاع أهمية خاصة. وستسعى أعمال الأونكتاد إلى حد كبير، في فترة السنتين القادمة، إلى الإسهام في التنمية القائمة على السلع الأساسية والتنوع في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية في البيئة العالمية التي حدد معالمها النظام التجاري الدولي لما بعد مؤتمر الدوحة، والديناميات المستمرة لأسواق السلع الأساسية الدولية. ومن المتوخى التركيز على الإجراءات المعززة لاستخدام حكومات البلدان النامية لـ"حيز السياسات" في السلع الأساسية الذي أسفرت عنه مفاوضات منظمة التجارة العالمية الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية في هذه البلدان، وإزالة العقبات المتعلقة بالتوريد والتي تعترض زيادة الصادرات والحفاظ على القيمة المضافة. وتوجد أيضاً خطط لتنظيم اجتماع للخبراء في عام ٢٠٠٢، من أجل استخلاص الاستنتاجات المتصلة بالسياسات من هذا المشروع. وينبغي النظر إلى أنشطة إدارة المخاطر والتمويل في السياق نفسه، على أن تكون الأهداف الرئيسية منها هي تخفيض تكاليف الصفقات وإدارة المخاطر التي يتعرض لها منتجو السلع الأساسية والمتاجرون فيها. وتحقيقاً للفعالية، على الصعيد القطري خاصة، لا بد من متابعة مشروع حساب التنمية المتعلق بالتنوع، وعدم فقدان القوة الدافعة التي تولدت. وعليه، فسيجري إعداد قائمة جرد، مرتبة حسب الأولويات، للمقترحات المتعلقة بأنشطة المساعدة التقنية التالية للمشروع، وذلك بمجرد إنجازها.

١٨٥- وفي ميدان المعلومات المتصلة بالسلع الأساسية، سيتواصل تعزيز موقع INFOCOMM على الشبكة العالمية، بما في ذلك تقديم لمحات جديدة عن السلع الأساسية والتطورات الجديدة في بورصات السلع الأساسية. وستحسن فرص دخول الموقع من خلال إنشاء وصلات بالمؤسسات المختصة في البلدان النامية.

٤ - قوانين وسياسات المنافسة، وحماية المستهلك

أولاً - الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

١٨٦- تحسين فهم القضايا الراهنة والناشئة في التجارة الدولية التي تم البلدان النامية، وتعزيز القدرة على معالجة هذه الشواغل في ميدان قوانين وسياسات المنافسة.

(ب) الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
آراء الدول الأعضاء في إسهام الأونكتاد في زيادة الوعي بسياسات المنافسة والتشريعات أو بحماية المستهلك، أو في اتخاذ الإجراءات الملائمة لذلك.	تعزيز القدرة على تهيئة بيئة للتجارة والتنمية تزايد فيها المنافسة على الصعيدين الوطني والدولي.

ثانياً - تنفيذ البرنامج والإنجازات

(أ) الإنجازات

١٨٧- كان مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية الحدث الدولي الرئيسي في مجال سياسات المنافسة، وقد وفر حافزاً للحوار المتعدد الأطراف بشأن سياسات المنافسة والقدرة التنافسية والتنمية. واتفق المؤتمر على برنامج عمل موسع بشأن سياسات المنافسة والتنمية خلال السنوات الخمس القادمة. وبناء على توصية أصدرها المؤتمر، عقد اجتماع الخبراء المعني بمصالح المستهلك والقدرة على المنافسة والتنمية. واجتمع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، وهو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف بالكامل، والمشكلة من سلطات المنافسة فضلاً عن ممثلي البلدان التي لا توجد فيها سلطات معنية بالمنافسة، لمناقشة مسائل محددة في مجال المنافسة وتبادل الآراء بشأنها. وأحيلت أعمال الأونكتاد في هذا الصدد إلى الفريق العامل المعني بتفاعل التجارة وسياسات

المنافسة التابع لمنظمة التجارة العالمية، وسائر الهيئات ذات الصلة، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ميدان المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بسياسات المنافسة، اشترك الأونكتاد مع أكاديمية القانون الدولي في تنظيم دورة مكثفة عن "النظام التجاري الدولي وصلته بسياسات المنافسة".

١٨٨- وأثناء الإعداد للمؤتمر الاستعراضي الرابع، تم تنظيم خمسة اجتماعات إقليمية (للبلدان الأعضاء من وسط وشرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة؛ والبلدان العربية وبلدان منطقة البحر المتوسط؛ وبلدان جنوب وشرق أفريقيا؛ وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والبلدان الآسيوية). وتناولت هذه الاجتماعات قضايا السياسات التي تختص كل منطقة أو تجمع من تجمعات التكامل، وحددت مجالات الاهتمام المشترك والتعاون، مما يسر المناقشات أثناء المؤتمر وعزز مشاركة هذه البلدان بفعالية في المداولات. وصدرت عن كافة الاجتماعات التحضيرية هذه مقترحات ملموسة قدمت إلى المؤتمر وتم التعبير عنها في القرار الذي اتخذته المؤتمر (TD/RBP/CONF.5/15).

١٨٩- وتبين الردود على الاستبيانات التقدير البالغ للوثائق التي قدمها المشاركون في المؤتمر والاجتماعات الأخرى، وبخاصة الوثائق التالية: "الخبرات المكتسبة حتى الآن في التعاون الدولي بشأن قضايا سياسات المنافسة والآليات المستخدمة" (TD/B/COM.2/CLP/21، و TD/RBP/CONF.5/4)؛ و"سياسات المنافسة وممارسة حقوق الملكية الفكرية" (TD/B/COM.2/CLP/22 و TD/RBP/CONF.5/6)؛ و"استعراض برامج المساعدة التقنية والبرامج الاستشارية والتدريبية المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة" (TD/B/COM.2/CLP/20)؛ و"دليل تشريعات المنافسة" (TD/B/COM.2/CLP/15)؛ و"مشروع التعليقات على العناصر المحتملة لمواد القانون النموذجي أو القوانين النموذجية المتعلقة بالمنافسة" (TD/RBP/CONF.5/7)؛ و"حماية المستهلك والمنافسة والقدرة التنافسية والتنمية" (TD/B/COM.1/EM.17/3). وتم أيضا تقييم المؤتمرات والحلقات الدراسية المعنية بالمساعدة التقنية، وكانت هذه المؤتمرات والحلقات موضع تقدير بالغ.

١٩٠- وتمت مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما تبذله من جهود لصياغة أو تنقيح تشريعات المنافسة أو تنفيذها بفعالية، واستطاعت هذه البلدان أن تتبادل الخبرات والمعلومات في عدد من الحلقات الدراسية الإقليمية ودون الإقليمية التي نظمها الأونكتاد أو التي أسهم في تنظيمها في هانوي (٣ حلقات دراسية) وبانكوك (٥) واسطنبول، وجاكرتا (٢) وكيب تاون (٢) وبوانت - آ - بيتر (غواديلوب)، وموسكو، وجيبور، وغوا (٢)، وسيول وهافانا وباماكو ومومباسا وكيكو وغواياكيل (إكوادور) وليفنغستون (زامبيا) وأكرا وكرتاخينا وبيشكيك (قيرغيزستان). كما أسهم الأونكتاد في إعداد أو صياغة أو تنقيح تشريعات المنافسة في عدد من البلدان النامية، لا سيما إكوادور، وأنغولا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وتايلند، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسوازيلند، والصين، وفييت نام، وكوبا، وكينيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، وموريتانيا، وموريشيوس،

وناميبيا، والبلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، تم نشر كتيب عن "قوانين المنافسة الدولية، والتنظيم والتعاون" (باللغة الروسية) لتوزيعه على بلدان كومنولث الدول المستقلة.

١٩١- وتم تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقد قام الأونكتاد بتنظيم اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي مباشرة بعد اجتماع الفريق العامل المعني بالتفاعل بين التجارة وسياسات المنافسة التابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي شارك فيه الأونكتاد بصفة مراقب. كما شارك الأونكتاد بصفة مراقب في لجنة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنية بقانون المنافسة وسياساتها، وتعاون مع هذه المنظمة من خلال اشتراكهما في حلقات عمل تدريبية وحلقات دراسية. كما ازداد التعاون مع البنك الدولي، وسيتواصل التعاون معه، وكذلك مع المنظمة الدولية للمستهلكين، ومنتدى حماية المصلحة العامة المعروف باسم PRO-PUBLIC، وجمعية وحدة وثقة المستهلكين.

(ب) النتائج والفوائد

١٩٢- تعيد الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٥٥ "تأكيد دور قوانين وسياسات التنافس بالنسبة للتنمية الاقتصادية السليمة، وتحيط علما بأهمية العمل المفيد لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا المجال، وتقرر، في هذا الصدد، عقد دورة خامسة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية تحت رعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ٢٠٠٥". ومن المؤشرات الدالة على الالتزام بأعمال الأونكتاد في مجال المنافسة، ومن ثم على فائدتها، البيانات الرسمية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإيطاليا وجمهورية كوريا وجهات أخرى أثناء انعقاد المؤتمر الاستعراضي الرابع واجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. ففي هذا الاجتماع الأخير، أقر السيد ماريو مونتي، المفوض المعني بالمنافسة في المفوضية الأوروبية بأن "الأونكتاد اضطلع على مر السنين بأعمال بالغة القيمة بالنسبة للمجتمع الدولي المناهض للاحتكار". كما أن مجموعة الـ ٧٧ أعربت عن تأييدها القوي لأعمال الأونكتاد في الحلقة الدراسية التي نظمتها في كوالالمبور بشأن العولمة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وقد دعت في توصياتها (الفقرة سادسا-١١) إلى "الارتقاء بمستوى مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، بحيث تصبح صكا ملزما على الصعيد الدولي، لمواجهة آثار تكوين التكتلات الاحتكارية في الاقتصاد العالمي".

١٩٣- وكانت المساعدة المقدمة إلى البلدان في إعداد أو صياغة أو تنقيح تشريعات المنافسة موضوع تقدير. فقد كتب نائب وزير التجارة في فييت نام، السيد لي دانه فينه، علي سبيل المثال، إلى الأونكتاد قائلا إن "المساعدة التي قدمها الأونكتاد قد أسهمت إسهاما كبيرا في زيادة الوعي بثقافة المنافسة في المجتمع الفيتنامي، وذلك في أوساط

صانعي السياسات والمشاريع على السواء"، وأعرب عن أمله في أن يواصل الأونكتاد تقديم الدعم إلى بلده "في صياغة وإعمال قوانين المنافسة، لا سيما في ميدان بناء القدرات والمؤسسات".

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك

١٩٤ - الفقرتان ١٤٠ و ١٤١: قام الأونكتاد، من خلال المساعدة التقنية والتعاون مع المنظمات الأخرى، على النحو المبين أعلاه، بمواصلة وتوسيع نطاق ما يقدمه من مساعدة إلى البلدان المهتمة في مجال تطوير أطرها الوطنية التنظيمية والمؤسسية، وتعزيز قدرة مؤسساتها العامة المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك، وبمساعدة البلدان النامية على تثقيف الجمهور وممثلي القطاع الخاص.

١٩٥ - الفقرتان ١٤٢ و ١٤٣: قام الأونكتاد، من خلال الوثائق وغيرها من أشكال الدعم المقدم إلى الاجتماعات الحكومية الدولية، على النحو المبين أعلاه، بمواصلة بحث قضايا قوانين وسياسات المنافسة التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للتنمية، وإعداد تقارير ودراسات عن قضايا محددة (العقبات التي تعترض القطاعات الاستراتيجية والأثر الإنمائي المترتب على الاتفاقات الدولية المحتملة)، فضلا عن مواصلة دراسة وتوضيح ورصد العلاقة بين المنافسة والقدرة التنافسية، فضلا عما يتصل بالتجارة من جوانب المنافسة. وفي هذا الصدد، طلب فريق الخبراء الحكومي الدولي، في دورته الثالثة، من الأونكتاد إجراء دراسة عن إمكانية صياغة اتفاق تعاون نموذجي في مجال قوانين وسياسات المنافسة، وإعداد دراسات عن المواضيع التالية: العلاقة بين المنافسة والقدرة التنافسية والتنمية؛ والسبل التي يمكن من خلالها تطبيق الاتفاقات الدولية المحتملة على البلدان النامية، بما في ذلك من خلال المعاملة التفضيلية أو التمايزة؛ والأدوار التي يمكن أن تضطلع بها الآليات المحتملة للوساطة في حل المنازعات والترتيبات البديلة، بما فيها استعراضات الأنداد الطوعية، في مجال قوانين وسياسات المنافسة لعرضها على دورته لعام ٢٠٠٢.

ثالثا - تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلا

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

١٩٦ - أسهم الأونكتاد إسهاما كبيرا في الأنشطة الوطنية والإقليمية والدولية في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. ويضع الأونكتاد في حسابه باستمرار ما تقدمه المؤتمرات والحلقات الدراسية من آراء للارتقاء بالأداء وتحسين تركيزه على الأهداف، بما يجعله يتلاءم إلى حد كبير مع طلبات البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية واحتياجاتها في مختلف المراحل فيما يتصل بقوانين وسياسات المنافسة و/أو حماية المستهلك. ولا تزال هناك بعض أوجه الضعف التي تم تحديدها في التقييم المتعمق المستقل لعام ١٩٩٩ (تأخر تسليم نسخ العروض المقدمة في الحلقات الدراسية، وعدم تخصيص الوقت الكافي للمناقشة بعد إلقاء المحاضرات).

١٩٧- وسيتم متابعة تقديم دعم أكثر تحديدا من داخل الأونكتاد وتحسين الاتصالات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفرادى الحكومات والمؤسسات المناحة. كما تلزم الاستعانة بخبرات إضافية للاستجابة للحجم الكبير من الأنشطة المختلفة التي ينطوي عليها برنامج العمل.

(ب) مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة

١٩٨- طلب من الأمانة في الفقرة ١٤٣ من خطة عمل بانكوك أن تقوم بـ "دراسة العلاقة بين المنافسة والقدرة التنافسية فضلا عن جوانب المنافسة المتصلة بالتجارة وتوضيحها ورصدها، بطرق منها إجراء دراسات قطرية ودراسات حالات إفرادية محددة". وتشمل المهمة التي كلف بها الأونكتاد في الفقرة ١٤٢ على إعداد "تقارير دورية عن التقييدات التي تفرض في القطاعات الاستراتيجية وأثرها على البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، لا سيما على قدرتها التنافسية". وطلب كل من فريق الخبراء الحكومي الدولي واجتماع الخبراء إجراء دراسات تتصل بالقدرة التنافسية.

١٩٩- وبالإضافة إلى الدراسات وأعمال الهيئات التداولية، من المتوقع أن يتواصل قدر كبير من التعاون التقني على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف، وأن يتم التوسع فيه إذا سمحت الموارد بذلك. وبعد الحصلة التي انتهى إليها المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة في مجال المنافسة، سيضم ذلك أيضا توفير التدريب وأعمالا استشارية لصالح البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فالأونكتاد يضطلع بدور مهم في مبادرة "إطار المنافسة العالمي" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد، فضلا عن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، حيث تم الاتفاق على أن بعد التنمية سيراعى مراعاة كاملة، وأنه سيتم إشراك البلدان النامية.

٥- التجارة والبيئة والتنمية

أولا- الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

٢٠٠- زيادة فهم القضايا الراهنة والناشئة المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية وتعزيز قدرة البلدان النامية على معالجتها، بغية مساعدة هذه البلدان على الاندماج في النظام التجاري الدولي على نحو أكمل والاستفادة منه.

(ب) الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
آراء الدول الأعضاء والقطاع الخاص حول مساهمة الأونكتاد وما يقدمه من مساعدة لتنسيق وتطبيق سياسات التجارة والبيئة بحيث تدعم بعضها البعض.	زيادة الوعي والقدرة على وضع سياسات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية تدعم بعضها البعض على المستويين الوطني والمتعدد الأطراف.

ثانياً - تنفيذ البرنامج والإنجازات

(أ) الإنجازات

٢٠١ - أحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ العديد من البنود الأربعة عشر المحددة في خطة العمل. وقد تحقق ذلك بعقد ثلاثة اجتماعات للخبراء وإجراء عدد كبير من الدراسات التحليلية وتنفيذ مشاريع في مجال التعاون التقني. وترد أدناه معلومات مفصلة بشأن كل ولاية من هذه الولايات في إطار تنفيذ البرنامج. وينبغي إبراز أهمية إنشاء فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد بشأن التجارة والبيئة والتنمية (فرقة العمل المعنية ببناء القدرات)، وتصميم البرنامج الخاص لفرقة العمل هذه لبناء القدرات لصالح أقل البلدان نمواً.

(ب) النتائج والفوائد

٢٠٢ - استفادت وفود رئيسية، منها بوجه خاص وفدا البرازيل والهند، من النتائج التي أسفر عنها اجتماع الخبراء المعني بالمعرفة التقليدية، ومن حلقات العمل التي نظمها الأونكتاد في مجال التعاون التقني، في العروض التي قدمتها إلى المجلس المعني بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية وإلى لجنة التجارة والبيئة فيها. وقد أدرجت مسألة المعرفة التقليدية على نحو صريح للمرة الأولى في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية الذي اعتمد في المؤتمر الوزاري الرابع الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في الدوحة. وقررت الهند استضافة حلقة دراسية بشأن المعرفة التقليدية، بالاشتراك مع الأونكتاد، وذلك بتوفير قدر كبير من الأموال من موارد الحكومة الهندية. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم الأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إسهاماً كبيراً في بناء توافق في الآراء حول فوائد إجراء عمليات تقييم وطنية ومتكاملة للتجارة وسياسات التجارة، كما يتبين في الإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

٢٠٣ - وحظيت مبادرة التجارة البيولوجية بتقدير كبير، وطلبت عدة دول أعضاء (بوليفيا وفنزويلا وكوستاريكا) المساعدة من البرامج القطرية الخاصة بها والتزمت بتوفير الدعم المؤسسي لتنفيذها. وكنتيجة مباشرة

لمبادرة التجارة البيولوجية، أدرج مفهوم التجارة والاستثمار في منتجات وخدمات التنوع البيولوجي في الاستراتيجية الوطنية والإقليمية للتنوع البيولوجي في بلدان المنطقة الأندية.

٢٠٤- وأدى انعقاد فريق خبراء مخصص معني بالتطبيقات الصناعية والبيئية للتكنولوجيا البيولوجية: آثار هذه التطبيقات على التجارة والتنمية، إلى إدراج مبادرة دبلوماسية العلم والتكنولوجيا في قرار لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وسيكون دور المشورة العلمية والتكنولوجية في المفاوضات المتعددة الأطراف وتنفيذها على المستوى الوطني موضوع مؤتمر سنوي مشترك بين الأونكتاد وجامعة هارفرد سيعقد في عام ٢٠٠٢.

٢٠٥- وقد أسفر منتدى ريو الخامس بشأن السياسة العامة الذي نظم تحت عنوان "التجارة وتغير المناخ: حالة سوق غازات الدفيئة" (ريو دي جانيرو) عن اهتمام متواصل بعمل الأونكتاد بشأن تغير المناخ وعن دعم لهذا العمل.

٢٠٦- وأدت المناقشة المتعمقة التي تناولت قضايا الوصول إلى الأسواق ومسائل تصدير السلع المحظورة محليا والتي أجريت في إطار المشروع الممول من المملكة المتحدة إلى تقديم وثيقتين إلى لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

٢٠٧- وقام الأونكتاد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة الفلبين، بإنشاء فريق يتألف من عدد كبير من المساهمين لإسداء المشورة إلى الحكومة بشأن وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة لإدارة موارد الرصاص على نحو مستدام في الفلبين، بما في ذلك استعادة الرصاص بشكل سليم.

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك

٢٠٨- الفقرة ١٤٦: الشق ١: ركزت معظم أنشطة بناء القدرات على تعزيز التنسيق في مجال السياسة العامة بين وزارتي التجارة/الصناعة وإدارات البيئة على المستوى الوطني. وكان للمشروع الممول من المملكة المتحدة دور مركزي في هذا الصدد، وهو مشروع يتعلق بتعزيز القدرة على إجراء البحوث ووضع السياسة العامة في ١٠ بلدان نامية تنتمي إلى ثلاث مناطق.

الشق ٢: نشر مركز أبحاث كلووير أكاديميكس دراسة تحليلية عن تدابير التجارة للأغراض غير التجارية. وشرع في تنفيذ عدد من المشاريع لتحسين فهم آثار الشروط المتعلقة بالصحة والبيئة على صادرات البلدان النامية، بما في ذلك مشروع بشأن المعايير والتجارة ممول من قبل المركز الدولي للبحوث الإنمائية في كندا، وأسفر عن تنسيق الأنشطة تنسيقاً وثيقاً مع البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعن تنفيذ أنشطة مشتركة معهما.

الشق ٣: أنشئت فرقة العمل لبناء القدرات وبرنامج خاص لهذه الفرقة لبناء القدرات لصالح أقل البلدان نمواً، وشرع في تنفيذ أربعة مشاريع لفرقة العمل لبناء القدرات بقيادة الأونكتاد. وبالإضافة إلى ذلك، تم في إطار البرنامج الفرعي تنفيذ

مشروعين دوليين، ومشروعين إقليميين، و ٨ مشاريع وطنية لبناء القدرات، تشمل جميع مجالات العمل الرئيسية. واستفاد نحو ٤٠ بلدا من هذه الأنشطة بشكل مباشر، واستفاد عدد أكبر من هذه الأنشطة من خلال نشر نتائج المشاريع وتقارير عنها. وأصبح التدريب عنصرا بالغ الأهمية من عناصر العمل في مجالات التجارة والتنمية والبيئة، كما هو الحال مثلا في إطار الفقرة ١٦٦ والمجموعة المتكاملة من مواد برنامج التدريب التجاري بشأن التجارة والبيئة والتنمية، حيث توجد ٨ نماذج (متاحة على شبكة ويب). وعقدت حلقتان تدريبيتان في إطار فرقة العمل لبناء القدرات في أواخر عام ٢٠٠٢ (بالإسبانية والإنكليزية). ونظمت مبادرة التجارة البيولوجية وشركاؤها حلقات تدريبية لوضع خطط للأعمال التجارية بغية استخدام منتجات التنوع البيولوجي استخداما مستداما، فضلا عن دورتين تدريبيتين لمدة ثلاثة شهور بشأن الإدارة المستدامة للأعمال التجارية وترويج المنتجات الطبيعية. وانتهى العمل من وضع كتيب تدريبي عن آليات تغير المناخ الواردة في بروتوكول كيوتو.

٢٠٩- الفقرة ١٤٧: الشق ١: يجري تنفيذ مشروع مشترك بين صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للشراكة الدولية/مؤسسة الأمم المتحدة عنوانه "إرساء نظام متعدد الأطراف لتداول انبعاثات غازات الدفيئة". وتشمل أنشطة هذا المشروع نشر دراسة عن الآفاق المرتقبة لسوق غازات الدفيئة، وكتيبا للتدريب، وعدة إصدارات من النشرة الإعلامية العالمية بشأن تداول انبعاثات غازات الدفيئة، والمحفل الخامس بشأن السياسة العامة (آب/أغسطس). وفي إطار مشروع آلية التنمية النظيفة المشترك بين الوكالات والذي تموله مؤسسة الأمم المتحدة، عقد اجتماع لتنسيق المشروع مع النظراء البرازيليين. وشملت الأنشطة المضطلع بها في إطار اتفاقية بازل إنشاء محفل يتألف من عدد كبير من المساهمين لإسداء المشورة إلى حكومة الفلبين. وأنشئ مشروع في إطار فرقة العمل لبناء القدرات لإرساء نظام إقليمي سليم لجمع وإعادة تدوير بطاريات سيارات الخردة لصالح ١٢ بلدا في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي. ونظمت سلسلة من حلقات العمل للبلدان سريعة التصنيع بهدف وضع معيار دولي لإدارة النفايات إدارة سليمة بيئيا لأغراض استعادة الموارد. وفي سياق مشروع الاتفاقية الإطارية للتحكم في التبغ، قام الأونكتاد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بنشر دراسة عن الجوانب الاقتصادية لوضع بدائل عن زراعة التبغ في ملاوي وإنتاجه وتسويق صادراته.

الشق ٢: كان لمشروع بشأن إدارة البيئة عبر الحدود، نفذ بالتعاون مع معهد إدارة البيئة وإدارة الأعمال في ألمانيا، دور مفيد في قيام كبرى الشركات الألمانية وحكومة ألمانيا الاتحادية بطرح مبادرة للانضمام إليه، وأسفر عن وضع خلاصة وافية لدراسة الحالات.

الشق ٣: عقد اجتماع للخبراء بشأن النظم والخبرات الوطنية في مجال حماية المعرفة التقليدية والابتكارات والممارسات، ونشر على شبكة ويب عدد كبير من الأوراق التي أعدها الخبراء. وأضيفت وحدة نموذجية بشأن تسخير المعرفة التقليدية لأغراض التنمية والتجارة إلى الدورة التدريبية لبرنامج التدريب التجاري بشأن التجارة

والبيئة والتنمية. وأسهمت المشاريع القطرية المنفذة في إطار مبادرة التجارة البيولوجية والأونكتاد/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إسهاما كبيرا في العمل في هذا المجال. وما برح الأونكتاد يشارك في الأنشطة المضطلع بها في إطار استراتيجية الهند الوطنية بشأن التنوع البيولوجي، خاصة في مجالي التسويق والمعرفة التقليدية.

الشق ٤: عقدت حلقات عمل في ثلاث مناطق نامية. وأعدت خمس ورقات مسح (بما في ذلك ثلاث ورقات إقليمية) بالتعاون مع منظمات حكومية دولية أخرى مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي.

الشق ٥: عقد اجتماع للخبراء بشأن "وسائل تعزيز قدرات البلدان النامية على إنتاج وتصدير المنتجات الزراعية والمنتجات الغذائية، بما في ذلك المنتجات المتخصصة مثل المنتجات المفضلة بيئيا". واتخذت الهند إجراءات ملموسة بهدف تأمين الاعتراف بمعاييرها ونظمها الخاصة بالتفتيش في كبرى الأسواق التصديرية. وقرر الاتحاد الأوروبي تمويل حلقة عمل في إطار فرقة العمل لبناء القدرات بهدف النظر في اتخاذ تدابير لتعزيز الإنتاج الزراعي العضوي في البلدان النامية وتحسين فرص وصولها إلى الأسواق، وطلبت الحركة الدولية لهيئات الزراعة العضوية إلى الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة الاشتراك في تنظيم مؤتمر دولي بشأن معايير المنتجات الزراعية العضوية واشترطات إصدار الشهادات بشأنها.

الشق ٦: تمت بلورة وتنفيذ البرامج القطرية للتجارة البيولوجية في منطقة الأمازون والمنطقة الأندية لمعالجة الأطر القانونية وأطر السياسة العامة، ولتنمية الأعمال التجارية ذات الصلة بالمنتجات البيولوجية، وترويج التجارة، ووضع معايير للاستدامة، ونظم معلومات وأدوات مالية. وشملت المشاريع التي بدأ تنفيذها مشروعا إقليميا في منطقة الأمازون يغطي إكوادور والبرازيل وبيرو وكولومبيا؛ ومشروعا مع مؤسسة الدعم الأندية والجماعة الأندية للتعاون في تنفيذ مبادرة التجارة البيولوجية في البلدان الأندية، بما في ذلك التعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بشأن تنفيذ استراتيجية التنوع البيولوجي في منطقة البلدان الأندية. ويسرت حلقات العمل الإقليمية بشأن التجارة البيولوجية تبادل الخبرات على صعيد البرامج القطرية.

الشق ٧: أجري عدد من الدراسات. وفي اجتماع لجنة التجارة والبيئة الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أوصت بنغلادش بأن تكون أفرقة تعزيز التنمية وأحد البنود ذات الأولوية في إطار فرقة العمل لبناء القدرات المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد.

الشق ٨: نظم الأونكتاد، بالتعاون مع الفريق الدولي لدراسة المطاط، حلقتي العمل الدوليتين الثالثة والرابعة بشأن فرص وقيود إدخال التكاليف والفوائد البيئية في أسعار المطاط الطبيعي ومنتجات المطاط. ونظم الأونكتاد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سلسلة من حلقات العمل بين البلدان سريعة التصنيع لوضع معيار بيئي دولي حول الإدارة المستدامة للمواد القابلة للاستعادة التي تيسر التبادل التجاري.

الشق ٩: أدى انعقاد فريق خبراء مخصص بشأن التكنولوجيا البيولوجية الصناعية والبيئية: آثارها على التجارة والتنمية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، إلى تقدم العمل المضطلع به من قبل مركز التكنولوجيا والتنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة، وذلك من خلال معالجة قضايا تتعلق بدخول التكنولوجيا البيولوجية في مجال الصناعة وإدارتها وإدارة عالمية. وقد مهد فريق الخبراء المخصص التابع للأمين العام والمعني بمبادرات التفاوض الطريق أمام العمل الحكومي الدولي وأمام المساعدة التقنية في عدد من المجالات، بما في ذلك دور التعاون التكنولوجي في العلاقات التجارية ونطاق تطبيق التكنولوجيا البيولوجية في مجالات المنسوجات والجلود والأغذية والمنتجات الغذائية الجامعة بين المواد الطبيعية و مواد العقاقير.

الشق ١٠: عقد اجتماع لفريق الخبراء المخصص المعني بالتكنولوجيات البيولوجية جنباً إلى جنب مع اجتماع لفريق تابع للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن نفس الموضوع. وأنشئ فريق مشترك بين شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات/شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع لوضع المبادرة المتعلقة بدبلوماسية العلم والتكنولوجيا موضع التنفيذ الكامل، وسيعمل الفريق بالتعاون مع مركز هارفرد للتنمية الدولية وبرنامجها الخاص بتقديم المساعدة.

الشق ١١: نظرت لجنة التنمية المستدامة في قضايا التجارة والاستثمار. وأعد تقرير لاستعراض التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. وسيقدم الدعم إلى مؤتمر القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة ومتابعة المؤتمر خلال فترة السنتين القادمة.

(د) الاستعراضات التشريعية والخارجية

٢١٠ - لم تجر عمليات تقييم مستقلة بهذه الصفة، ولكن عمليات الاستعراض التي جاءت في شكل معلومات وآراء مستخلصة من الاجتماعات كانت إيجابية. فعلى سبيل المثال، أفادت المعلومات والآراء التي قدمت بشأن اجتماع الخبراء المعني بالمعرفة التقليدية، بنسبة ٩٠ في المائة تقريباً، بأن الوثيقة كانت "مفيدة جداً"، في حين اعتبرت الوثيقة التي قدمت في اجتماع الخبراء المعني بتعزيز قدرات إنتاج وتصدير المنتجات الزراعية والمنتجات الغذائية، بما في ذلك المنتجات المفضلة بيئياً "مفيدة جداً" من جانب ٦٠ في المائة من المشاركين. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المشاركون في حلقات العمل التي نظمت في إطار مشاريع التعاون التقني تعليقات وآراء إيجابية وبناءة.

ثالثاً - تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلاً

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

٢١١- يمكن زيادة فعالية العمل الحكومي الدولي بتعزيز أوجه التعاضد مع أنشطة التعاون التقني، بما في ذلك في الميدان، لتأمين أمور من بينها الأعمال التحضيرية داخل البلد ومشاركة الخبراء بفعالية. وقد ثبتت فائدة تعزيز التعاون مع منظمات حكومية دولية أخرى وفائدة البرامج المشتركة مع منظمات غير حكومية (مثلاً منظمات FIELD و SOLAGRAL و POEMA). وقد اكتسب برنامج فرقة العمل لبناء القدرات زخماً ويتوقع أن يصبح برنامجاً كاملاً في عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بتزويده بموارد من خارج الميزانية. ونظراً إلى أن خطة عمل بانكوك تتضمن مجموعة من الولايات، فلا يزال تركيز العمل وإرساء الأولويات بصورة دورية يمثلان تحدياً مستمراً.

(ب) مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة

٢١٢- سيتواصل تنفيذ برنامج العمل الشامل في إطار خطة عمل بانكوك. وسيولى اهتمام خاص أيضاً متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعنى بأقل البلدان نمواً. وسيؤدي إدراج البيئة في المفاوضات التجارية المقبلة لمنظمة التجارة العالمية إلى تعاظم الحاجة إلى بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية ودعم عمل لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية وإلى تحليل السياسة العامة. وستجري أيضاً متابعة مؤتمر القمة العالمية بشأن التنمية المستدامة. وزيادة في التحديد، ستغطي الأعمال المجالات التالية: مساعدة البلدان النامية في العملية اللاحقة لمؤتمر الدوحة، لا سيما بدعم مشاركتها في المفاوضات المتعلقة بالتجارة والبيئة، وعمل لجنة التجارة والبيئة والفريق العامل المنشأ حديثاً المعنى بالتجارة ونقل التكنولوجيا؛ ودعم مبادرة دبلوماسية العلم والتكنولوجيا دعماً موضوعياً؛ وحماية وتسخير المعرفة التقليدية لأغراض التنمية، ومتابعة تنفيذ التوصيات المتفق عليها للجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية؛ وتعزيز فرص التجارة في المنتجات المفضلة بيئياً، خاصة المنتجات العضوية، وتنفيذ توصيات اجتماع الخبراء؛ ومساعدة البلدان النامية في معالجة قضايا السياسة العامة ذات الصلة بالإدارة الدولية للتكنولوجيا البيولوجية مثل الوصول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيات، والطرق التنظيمية، وتوزيع المخاطر والفوائد والسياسات العامة، بالتنسيق مع لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ وبلورة برنامج بشأن جوانب التجارة والاستثمار والتكنولوجيا في سياسات تغير المناخ، بما في ذلك آلية التنمية النظيفة؛ وزيادة تطوير مبادرة التجارة البيولوجية، بما في ذلك في أفريقيا؛ والتشجيع على وضع سياسات في مجالي التجارة والبيئة يدعم بعضها البعض من خلال تعزيز الحوار في مجال السياسة العامة وإجراء بحوث بشأن مجموعة القضايا التي تتناولها السياسة العامة لإدخال التكاليف والفوائد البيئية في أسعار السلع كثيفة الاعتماد على الموارد والاشتراك أيضاً في العمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الأدوات الاقتصادية وعمليات تقييم الآثار تقييماً متكاملًا؛ ووضع برنامج واسع لبناء القدرات مع حكومة الهند بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك والمتعلق بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز؛ والمشاركة في الفريق العالي المستوى المشترك بين الوكالات والمعنى بالإدارة العالمية للبيئة؛ وبلورة برنامج لبناء القدرات يركز على فرقة العمل لبناء القدرات المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعلى التدريب؛ وبدء استعراض التجارة والبيئة.

البرنامج الفرعي ٩-٤

الهياكل الأساسية للخدمات لأغراض التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية

أهداف البرنامج الفرعي

٢١٣- إن الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحسين قدرتها التنافسية في التجارة الدولية ببناء هياكل أساسية فعالة للخدمات الداعمة للتجارة، بما في ذلك باستخدام تكنولوجيات المعلومات.

١ - تنمية الموارد البشرية وبرنامج النقاط التجارية

أولاً - الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

٢١٤ - زيادة قدرة البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة إنتقالية على تحسين قدرتها التنافسية في التجارة الدولية عن طريق إقامة هياكل أساسية فعالة لخدمات الدعم التجاري، بما في ذلك عن طريق استخدام تكنولوجيات المعلومات؛ تعزيز بناء القدرات التعليمية في البلدان النامية في ميادين التجارة الدولية والنقل البحري والقطاعات المرفئية، وتقديم دعم فني لمؤسسات التدريب القائمة حالياً من خلال توفير منهج دراسي مستوفي للدورات والمواد التدريبية؛ تيسير مشاركة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم من البلدان النامية في التجارة الدولية وتحسين قدرتها على المنافسة بتزويدها بالأدوات التي تمكنها من الوصول إلى شبكات المعلومات العالمية واكتساب خبرة عملية مباشرة في مجال التجارة الإلكترونية.

(ب) المنجزات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	المنجزات المتوقعة
طرائق التعاون والاتفاقات الموضوعة والموقعة مع الجامعات ومعاهد التعليم العالي ومراكز التدريب؛ عدد الدورات الجديدة المستحدثة وعدد ما يقدم منها في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً؛ نتائج الاختبارات التجريبية للاستراتيجية الجديدة للتعلم من بعد؛ زيادة أعداد النقاط التجارية العاملة وزيادة القدرات الوظيفية للشبكة العالمية للنقاط التجارية؛ النقل الفعلي لأجزاء من برنامج النقاط التجارية إلى كيان مناسب خارج الأونكتاد لا يتوخى الربح؛ تقييم الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة لجودة عمل الأمانة	إقامة شبكة دولية من التعاون تضم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التي تتولى التدريب في ميدان التجارة الدولية؛ استحداث دورات جديدة وتنظيم دورات لتدريب المدربين من أجل البلدان النامية، مع التركيز على أقل البلدان نمواً بوجه خاص؛ تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للتعلم من بعد، التي وضعها الأونكتاد من أجل البلدان النامية والبلدان التي تمر في مرحلة إنتقالية؛ ترسيخ أساس برنامج النقاط التجارية، بما في ذلك عضويته وشبكة النقاط التجارية العالمية؛ نقل البرنامج تدريجياً إلى كيان مناسب خارج الأونكتاد لا يتوخى الربح

ثانيا - تنفيذ البرنامج ومنجزاته

(أ) المنجزات

٢١٥- أحرز الأونكتاد تقدما كبيرا في توسيع نطاق شبكاته التدريبية التالية: برنامج التدريب التجاري (TrainForTrade)، والشهادات المرفئية، وبدرجة أقل، برنامج تطوير التدريب في ميدان النقل البحري (TRAINMAR)، ولاسيما في أقل البلدان نموا من خلال تحليل الاحتياجات التدريبية وتنظيم دورات لتدريب المجموعات. وأنجزت (في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١) عملية دمج الشبكات الثلاث على نحو ما أوصى به التقييم المستقل الذي جرى في إطار برنامج TRAINMAR. وتم تدريجيا الأخذ بأنشطة التعلم من بعد باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والإنترنت في الحلقات الدراسية التدريبية.

٢١٦- وكانت المواضيع التي ناقشها اجتماع الخبراء المعني بـ "تنمية الموارد البشرية وتدريبها في مجال خدمات الدعم التجاري: مفتاح للنمو الذي يتيح إمكانات خاصة لأقل البلدان نموا" (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)، المواضيع التالية: "تنمية الموارد البشرية من أجل النمو"، و"النجاح في تنمية الموارد البشرية"، و"تنمية الموارد البشرية في مجال خدمات الدعم التجاري"، و"التدريب في صلب التنمية"، و"تدابير لخدمة أقل البلدان نموا على أفضل وجه". وأصدر الاجتماع توصيات في مجال السياسة العامة شملت العمل، على الصعيد الوطني، على اعتماد إطار سياسة عامة لتنمية الموارد البشرية، وللتعاون الإقليمي والدولي، وللمعايير والإجراءات المشتركة، ودور القطاع الخاص، ودور المجتمع الدولي.

٢١٧- وأقيمت الشبكة العالمية للنقاط التجارية على نسق أحدث الاتجاهات التكنولوجية. وتلقت النقاط التجارية العاملة أقرصا حاسوبية مدمجة (سي دي- روم) مع مجموعة متكاملة من البرامج الحاسوبية التي تتيح لها تنظيم بياناتها/قواعد بياناتها تنظيما مستقلا خارج شبكة الحاسوب واستكمال معلوماتها مباشرة على الشبكة العالمية للنقاط التجارية.

٢١٨- وتم توحيد طريقة عمل النقاط التجارية من خلال إعداد وثائق ومبادئ توجيهية موحدة. كما وضعت الأمانة إطارا واضح المعالم للتعاون التقني بين النقاط التجارية والأونكتاد (أحكام وشروط موحدة تسري على المساعدة التقنية المقدمة للنقاط التجارية وضعت وفقا لبرنامج الأونكتاد الخاص بالنقاط التجارية) انضمت إليه جميع النقاط التجارية العاملة. ويسر الأونكتاد إنشاء اتحاد عالمي للنقاط التجارية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠).

٢١٩- ونقل الأونكتاد ملكية نظام فرص التجارة الإلكترونية وتشغيله إلى الاتحاد العالمي للنقاط التجارية (أيار/مايو ٢٠٠١). وما برح الاتحاد يتولى تشغيل النظام بنجاح مستخدما الهياكل الأساسية والخبرة الفنية

الموجودة لدى نقطتي مدريد وكاستيا لامانتشا التجاريتين في إسبانيا. كما نقلت إلى الاتحاد حقوق الملكية الفكرية في اسم برنامج النقاط التجارية ورمزه (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١).

(ب) النتائج والفوائد

٢٢٠- تم، تحت مظلة برنامجي TRAINFORTRADE و TRAINMAR لبناء القدرات، استحداث الأدوات اللازمة للتواصل الشبكي والتعلم من بعد وتدريب المدربين لأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وأسيا والمحيط الهادي.

٢٢١- وبات لدى ميناءي السنغال وبنن خبرة في تنظيم دورتين كاملتين لبرنامج الأونكتاد الخاص بشهادات الموانئ، واجتذبا خبراء فنيين محليين على نطاق واسع في مجال التعليم، وبات يمكن اعتبارهما قادرين على تصريف شؤونهما ذاتيا في هذا المجال. ويسعى الميناءان إلى وضع ترتيبات مع مؤسسات تعليمية ثالثة تضيف طابعا دائما على البرنامج بإدراجه في البرامج الحالية التي تمنح في نهايتها شهادة الكفاءة.

٢٢٢- وبغية النهوض بالقدرات التدريبية المحلية من خلال استخدام أساليب التعلم الحديثة، تم تدريب ١٥ من واضعي الدورات على استخدام أدوات التعلم وأساليبه الحديثة (آنتورب، شباط/فبراير ٢٠٠١)، مما زودهم بالمهارات اللازمة للبدء في إنتاج مواد تدريبية مرنة للتعلم من بعد. ووضعت تحت تصرفهم منصة إلكترونية لتمكينهم من تلقي الدعم وتقديمه بشكل متبادل في هذا الشأن.

٢٢٣- إن دورات التدريب على استخدام الشبكة العالمية المعززة للنقاط التجارية قد مكنت ممثلي النقاط التجارية من استخدام هذه الأدوات الجديدة بفعالية. كما أن التكنولوجيا المستحدثة من أجل الشبكة المذكورة قد عادت بالمنفعة على برامج أخرى في الأونكتاد، مثل برنامج تطوير المشاريع (EMPRETEC). وازداد عدد النقاط التجارية العاملة من ٥١ نقطة إلى ٦٣ أثناء الفترة التي يتناولها هذا التقرير، على الرغم من تطبيق شروط أكثر صرامة نظرا لزيادة جودة عضوية برنامج النقاط التجارية. كما استخدمت الأحكام والشروط الموحدة نموذجا لمشاريع أخرى في الأونكتاد.

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك

٢٢٤- الفقرة ١٥٩: وضع البرنامج أنشطة للتواصل والتعاون مع المعاهد والجامعات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. ومن الأمثلة على هذه المعاهد والجامعات: جامعة بروكسل الحرة، في بروكسل؛ ومركز الدراسات البحرية للمحيط الأطلسي، في لاس بالمس؛ وجامعة آبرتا، في لشبونة، والمعهد الوطني للتجارة الخارجية،

في روما؛ فضلا عن مراكز التعلم عن بعد؛ والشبكة الأفريقية للتدريب من بعد، في بنن وبوركينا فاسو؛ ونظام تبادل المعلومات في البلدان الناطقة بالفرنسية، في غابون.

٢٢٥- الفقرة ١٦٠: من بين المنظمات الإقليمية والدولية التي أقيم تعاون معها منظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، وكلية موظفي الأمم المتحدة؛ وجرى تبادل المعلومات بانتظام داخل مجموعة شبكات التدريب TRAIN-X (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، ومنظمة الطيران المدني الدولي، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، ومعهد الأمم المتحدة لتدريب والبحث (اليونيتار)، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)؛ وبدأ تنفيذ برنامج تدريبي جديد مشترك بين منظمة العمل الدولية واليونكتاد بشأن "إدماج التجارة ومبادئ العمل وحقوقه الأساسية في صلب السياسة الإنمائية".

٢٢٦- الفقرة ١٦٢: أفضى العمل المتعلق بأقل البلدان نموا إلى تقديم مقترحات محددة في شكل أهداف يمكن تحقيقها للمشاريع المتصلة بتنمية الموارد البشرية في أقل البلدان نموا وبناء القدرات في هذه البلدان، وقدمت هذه المقترحات إلى الدورة المواضيعية بشأن "تنمية الموارد البشرية، والعمالة" التي عقدت في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

٢٢٧- الفقرة ١٥٨: أتم الأونكتاد عملية توريد نظام فرص التجارة الإلكترونية من الخارج، ونقل حقوق الملكية الفكرية في الاسم والرمز إلى الاتحاد العالمي للنقاط التجارية، وساعد الاتحاد على وضع خطة استراتيجية لتنمية الأعمال التجارية (أيار/مايو-تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١). وواصل الأونكتاد دعمه للرابطات الإقليمية للنقاط التجارية. وإضافة إلى محفل البلدان الأمريكية للنقاط التجارية القائم حاليا، شرع في مبادرة لإقامة نقطة تجارية في أفريقيا (آب/أغسطس ٢٠٠١)، وأنشئ محفل للنقاط التجارية في آسيا والمحيط الهادئ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١).

(د) الاستعراضات التشريعية والخارجية

٢٢٨- قدم إلى الدورة الثامنة والثلاثين لفرقة العمل المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية تقييم متعمق مستقل للبرنامج التدريبي في مجال النقل البحري (ترينمار) (أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، TD/B/WP/144) وحدد التقرير التقييمي العناصر والإسهامات القيمة، غير أنه أشار في الوقت ذاته إلى أوجه القصور. وأكد أنه، لدى تنفيذ ما ورد فيه من توصيات، ينبغي مراعاة الاستفادة من الجوانب القيمة لبرنامج ترينمار فيما يتعلق بمراقبة الجودة

والتكيف مع أحدث التطورات، فضلا عن تحقيق التكامل والتنسيق المناسبين بين برامج ترينفورتريد وترينمار وشهادات الموانئ. وأحاطت فرقة العمل علما بأن العملية التحضيرية للتنفيذ قد بدأت بالفعل.

٢٢٩- وعقب التقييم المتعمق لبرنامج النقاط التجارية الذي جرى في الدورة الثالثة والثلاثين للفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية المعقودة في ١٩٩٨/١٩٩٩ (الوثيقة TD/B/WP/110 المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، والوثيقة TD/B/115 المؤرخة ١٦ آذار/مارس ١٩٩٩) وما تم في وقت لاحق من إقرار للاستراتيجية الجديدة لبرنامج النقاط التجارية (الوثيقتان TD/B/WP/120 المؤرخة ٩ آب/أغسطس ١٩٩٩ و TD/B/WP/120/Add.1 المؤرخة ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩) في الدورة الرابعة والثلاثين للفرقة العاملة، ما برحت التقارير المرحلية عن تنفيذ استراتيجية برنامج النقاط التجارية تدرج بانتظام في جدول أعمال الفرقة العاملة. وقدم التقرير المرحلي الأول (الوثيقة TD/B/WP/128 المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠)، وكذلك ورقة غرفة الاجتماع عن "نقل نظام فرص التجارة الإلكترونية إلى كيان لا يتوخى الربح" (TD/B/WP (XXXVI)/CRP.1) إلى الدورة السادسة والثلاثين التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وأعربت الفرقة العاملة في مقراتها (الوثيقة TD/B/47/L.4 المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر، الفقرات من ٩ إلى ١٦) عن تأييدها لإنشاء اتحاد دولي للنقاط التجارية يكون ممثلا للجميع، وطلبت اتخاذ إجراءات عديدة في سبيل توريد نظام فرص التجارة الإلكترونية من الخارج في الوقت المناسب. كما كررت وجوب تنفيذ الاستراتيجية في الإطار الزمني المتفق عليه في الاستراتيجية (أي بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢). وشجعت البلدان المانحة على إتاحة موارد خارجة عن الميزانية من أجل مشاريع بناء القدرات الرامية إلى تحقيق الهدف المحدد في الاستراتيجية المعتمدة. وقدم تقرير مرحلي ثان (الوثيقة TD/B/WP/143 المؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠٠١) إلى الدورة الثامنة والثلاثين للفرقة العاملة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي الفقرة ٧ من المقرر الذي اعتمده الفرقة العاملة في الوثيقة TD/B/WP/L.102 المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أحاطت الفرقة العاملة "علما مع التقدير بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية النقاط التجارية، وخاصة إنشاء الاتحاد العالمي للنقاط التجارية ونقل نظام الفرص التجارية الإلكترونية إلى هذا الاتحاد"، وأكدت أهمية دور الأونكتاد في تدعيم وتعزيز النقاط التجارية والاتحاد العالمي للنقاط التجارية في مرحلة نموه الحالية. ومن المقرر تقديم تقرير آخر عن تنفيذ الاستراتيجية إلى دورة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ للفرقة العاملة.

ثالثا - تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلا

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

٢٣٠- أظهر تحليل نتائج أنشطة السنة الأولى لبرنامج التدريب التجاري (TRAINFORTRADE) في بنن وبوركينا فاسو ومالي أن البرنامج يسهم إسهاما إيجابيا في تلبية الاحتياجات التدريبية لهذه البلدان في التجارة الدولية، ويرسي الأساس لتوسيع نطاقه ليشمل جميع بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغربي أفريقيا. وذكر ممثلو

البلدان الذين شاركوا في برنامج شهادات الموانئ أنهم يعتبرون الأونكتاد مصدرا رئيسيا من مصادر التوجيه والمشورة الحياديين في المسائل المتصلة بالموانئ. وتم تدريب ٤٤ مدربا في ثلاث دورات (لاس بالمس، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛ غنت، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١؛ الرأس الأخضر، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)، وقام هؤلاء المدربون بنشر البرنامج على ١٤٠ متدربا في بنن والسنغال وغابون. ويبدو أن من الأهمية مواصلة وتعزيز الصلات التقليدية التي ما برحت تربط بين الأونكتاد وموانئ غرب أفريقيا. والتحديات التي تواجه موانئ الإقليم كبيرة، والرغبة في جعل الأونكتاد شريكا متميزا من أجل تقديم المشورة والدراسات والتدريب قوية للغاية.

٢٣١- إن تنفيذ استراتيجية الانسحاب لبرنامج النقاط التجارية قد واجه عددا من التحديات، وهي: عدم وجود تمويل خارج عن الميزانية من أجل أنشطة بناء القدرات؛ عدم وجود مبادئ توجيهية واضحة لدى الأمم المتحدة بشأن إقامة الشراكات مع القطاع الخاص؛ قصر المهل المحددة لتنفيذ الاستراتيجية تنفيذا تاما، لا سيما بالنظر إلى انعدام التمويل الخارج عن الميزانية الذي يتوقف عليه عدد من الأنشطة؛ الوضع غير المؤاتي في السوق الدولية لتكنولوجيا المعلومات أثناء الأشهر الإثني عشر الماضية، مما يجعل من الصعب مساعدة الاتحاد على تحديد الشركاء الراغبين في المساهمة في زيادة تطوير البرنامج.

٢٣٢- وأسفر تنفيذ البرنامج منذ نشأته عام ١٩٩٢ عن استخلاص عدد من العبر التي قد تكون مفيدة في برامج مشابهة مستقبلا، ومن هذه العبر:

- من الصعوبة القيام، في أوساط الأمم المتحدة، بإدارة مشروع يتطلب نجاحه مشاركة قوية من فعاليات القطاعين العام والخاص على السواء، نظرا لتنوع المصالح والفلسفات التي قد يصعب التوفيق بينها.
- إن برنامج النقاط التجارية، على خلاف المشاريع القطرية، هو برنامج قائم على شبكة. وتبين التجربة أنه، في المشاريع ذات الطابع المماثل، يتعين حشد جهود جادة (كما يتعين بناء القدرات) من أجل مد هذه الشبكة. ويشمل ذلك وضع القواعد الناظمة لذلك وضمان امتثال جميع المشاركين لها ولجموعة من القيم والأهداف. وتحقيق ذلك هو تحد حقيقي، نظرا للوسائل المحدودة التي كانت متاحة من أجل مد الشبكة. وعليه، ينبغي لتصميم البرنامج أن يكون محادا تحديدا صحيحا منذ البداية، وينبغي تعديله بانتظام في ضوء ما يستجد من تطورات.
- ينبغي صياغة "خطة للأعمال التجارية" في المرحلة الأولية من المشروع، وأن تتضمن مفهوم تحقيق الاستفادة الذاتية، على صعيدي الوطن والشبكة على السواء، عبر فترة معقولة من الزمن.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تتضمن الخطة إقامة شراكات، منذ المرحلة المبكرة من تنفيذ المشروع، مع أكثر الفعاليات كفاءة في القطاعات المعنية.

- كما يلزم إشراك الجهات المستفيدة منذ البداية وإعدادها إعداداً منهجياً (من حيث الدراية، ومهارات إدارة البرنامج، والإطار المؤسسي) على تولى تنفيذ البرنامج حال انسحاب الأونكتاد.
- من الأهمية (التمتع بحرية) اختيار أفضل نظير محلي ممكن من أجل تنفيذ المشروع في بلد ما.

(ب) مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة

٢٣٣- ينبغي أن تشمل الأهداف إنشاء وتنفيذ موقع على الإنترنت يكون بمثابة صلة وصل بين الأونكتاد والبلدان المستفيدة وأعضاء الشبكة، مع التركيز على تعيين وتوافر مواد تعليمية داخل الأونكتاد وخارجه؛ كما ينبغي إقامة وصلات بمواقع أخرى في الإنترنت ذات صلة بذلك، مع إمكانية البحث عن معلومات تعليمية وبحرية حسب الموضوع.

٢٣٤- إن المساعدة التقنية مطلوبة في بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية في التجارة الدولية وفي الاستثمار والنقل الدوليين، وفي تطوير/تكييف/ترجمة مجموعات المواد التدريبية للأونكتاد في هذه المجالات. وستجري الأنشطة في البلدان النامية، مع التشديد بوجه خاص على أقلها نمواً. وسيستمر الاضطلاع بأنشطة التعلم من بعد في فترة السنتين القادمة. وفي هذا السياق، ستوضع استراتيجية التعلم من بعد في صيغتها النهائية، وسيوسع نطاق تطبيقها ليشمل كل ما يضطلع به الأونكتاد من أنشطة بناء القدرات ذات الصلة.

٢٣٥- ووفقاً لاستراتيجية برنامج النقاط التجارية التي اعتمدها الدول الأعضاء في الأونكتاد، ينبغي تنفيذ البرنامج من خارج الأونكتاد بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وسيتم التركيز في الفترة المتبقية على تقديم المساعدة للاتحاد العالمي للنقاط التجارية لكي يصبح عاملاً وقادراً تماماً على تولى زمام تنفيذ برنامج النقاط التجارية من الأونكتاد؛ وتقديم المساعدة للنقاط التجارية على استيفاء شروط النقاط التجارية العاملة، لا سيما فيما يتعلق بتنمية خدمات النقاط التجارية الموحدة؛ وتقديم المساعدة للنقاط التجارية في تعزيز التعاون المتبادل والعمل كشبكة؛ ونقل الأجزاء المتبقية من البرنامج إلى الاتحاد العالمي للنقاط التجارية.

٢ - النقل، وتيسير التجارة، والجمارك

أولا - الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

٢٣٦- زيادة قدرة البلدان النامية والبلدان التي تحتاز مرحلة انتقالية على تحسين قدرتها التنافسية في التجارة الدولية عن طريق إقامة هياكل أساسية فعالة لخدمات الدعم التجاري، بما في ذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات.

٢٣٧- ثمة أهداف محددة في اللوجستيات التجارية لتحسين كفاءة خدمات التجارة والنقل في البلدان النامية، وهي: (أ) تحليل المشاكل والعمل على إيجاد حلول لها في مجالات النقل (بما فيه النقل المتعدد الوسائط)، وتيسير التجارة، واللوجستيات؛ (ب) إقامة وتنفيذ أنشطة التعاون التقني في ميادين النقل، وتيسير التجارة، وتحديث الجمارك، واللوجستيات؛ (ج) العمل على وضع إطار قانوني يهدف تيسير التجارة والنقل الدوليين في البلدان النامية.

(ب) المنجزات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	المنجزات المتوقعة
دراسات استقصائية لقراء المنشورات؛ تقييم الحلقات الدراسية والتدريبية؛ طلبات الحصول على وثائق/منشورات ومعلومات ومشورة تقنية؛ الدعوات الموجهة لإلقاء محاضرات وعرض ورقات تقنية في شتى المؤتمرات والمؤسسات الأكاديمية. حصيلة المؤتمرات واجتماعات الخبراء. درجة تنفيذ مشاريع التعاون التقني ووقوع هذه المشاريع وفقا للمعايير والآليات المحددة في وثائق المشاريع ذات الصلة.	زيادة الوعي والتفهم لدى صانعي القرار في القطاعين العام والخاص باحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تحتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية في مجالات النقل وتيسير التجارة واللوجستيات. تحسين قدرة البلدان النامية والبلدان التي تحتاز مرحلة انتقالية على إيجاد خدمات فعالة لدعم التجارة والإفادة من الفرص الناشئة عن توسيع التجارة الإلكترونية.

ثانيا - تنفيذ البرنامج ومنجزاته

(أ) المنجزات

٢٣٨- إن الدورة التفاعلية المواضيعية المعنية بالنقل التي أقيمت أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، والتي حضرها نحو مائتي موفد من ٨٠ بلداً، قد عملت على زيادة الوعي بما للنقل من أهمية في تنمية

أقل البلدان نمواً. وإن ما قدمه المحاضرون من مساهمات كبيرة وما اتصفت به مناقشات المشاركين الرفيعي المستوى من جودة قد عمل على زيادة التعريف بأساليب تحسين كفاءة التجارة والنقل. وأقر الوزراء والموظفون الرفيعي المستوى بما يقدمه الأونكتاد والمجتمع الدولي من إسهام من خلال مشاريع التعاون التقني في الترويج لاستخدام شبكات النقل لديهم بقدر أكبر من الكفاءة وإصلاح إدارة الإجراءات الجمركية والرقابة عليها.

٢٣٩- وعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي. وكان هذا الاجتماع بمثابة محفل لمناقشة ما تحدته التجارة الإلكترونية من وقع في النقل، وأصدر عدداً من التوصيات الهامة الرامية إلى تحسين كفاءة خدمات النقل الدولي لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من الفرص التي تتيحها التجارة الإلكترونية. وتتصل هذه الفرص بالهياكل الأساسية للنقل والاتصالات، وتيسير التجارة، والإطار القانوني، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، ومستندات النقل غير القابلة للتداول.

٢٤٠- ويصدر سنوياً استعراض النقل البحري، الذي ما زال يقدم معلومات وتحليلات فريدة لاتجاهات الأسعار والعرض والطلب وما تحدته التطورات الاقتصادية والتكنولوجية من وقع في النقل البحري الدولي. هذا المنشور، الذي له قراء على نطاق واسع، كثيراً ما يستخدم أساساً في قرارات السياسة العامة والقرارات والاستثمارية والتشغيلية التي يتخذها الموظفون الحكوميون ومديرو القطاع الخاص في البلدان النامية. وفي دراسة استقصائية أجراها ٤٤ شخصاً، حصل استعراض النقل البحري لعام ٢٠٠٠، وفقاً لسلم درجات يبدأ بدرجة ١ (الأسوأ) وينتهي بدرجة ٤ (الأفضل)، على درجة ٣,٧ عموماً، و٣,٦ عن أسلوب عرضه، و٣,٨ عن مدى منفعته في عملهم. ومن بين التعليقات التي أدلى بها القراء على المنشور المذكور ما يلي: "جيد باستمرار"، و"منشور ممتاز"، و"يستخدم بانتظام"، و"مفيد للغاية لموظفي النقل البحري التنفيذيين الذين لا تتاح لهم سوى فرص محدودة للحصول والاطلاع على المعلومات العالمية". وثمة منشور عنوانه Study for governments and port authorities on the use of information technology in small ports (2000) (دراسة أعدت من أجل الحكومات وسلطات الموانئ عن استخدام تكنولوجيا المعلومات في الموانئ الصغيرة (لعام ٢٠٠٠)) يتضمن توجيهات لمساعدة مديري الموانئ في البلدان النامية على الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وصدرت الطبعة الثانية من المنشور Compendium of Trade Facilitation Recommendations (مجموعة التوصيات المتصلة بتيسير التجارة)، الذي وضع بالتعاون وثيق مع مركز الأمم المتحدة لتيسير الإجراءات والممارسات في مجال الإدارة والتجارة والنقل (سيفاكت)، وتضمنت معلومات شاملة عن التدابير الرامية إلى تخفيض تكاليف التجارة والنقل. كما صدرت الوثيقة Implementation of multimodal transport rules (تنفيذ قواعد النقل المتعدد الوسائط)، التي تضمنت تحليلاً للقواعد والأنظمة الحالية المعتمدة على الصعيد الدولي والأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية بشأن النقل المتعدد الوسائط، وقدمت أساساً لإطار قانوني يحظى بالقبول على نطاق واسع، حيث إنها سلطت الضوء على ظهور قوانين وأنظمة شتى تعوق الجهود الرامية إلى تيسير التجارة الدولية. ويتولى متابعة هذا العمل اجتماع

خبراء مخصص لقواعد النقل المتعدد الوسائط عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وجرى فيه تقييم لأثر الحالة الراهنة، كما أسديت مشورة بشأن منحى العمل مستقبلاً.

٢٤١- وتم تعزيز القدرات الإدارية في خدمات التجارة والنقل من خلال تنظيم وعقد محاضرات وحلقات دراسية وتدريبية في جامعات ومؤسسات أكاديمية مختلفة، وهي: المعهد الدولي لإدارة اللوجستيات، في لوزان؛ والجامعة البحرية العالمية، في مالمو؛ ومعهد القانون البحري التابع للمنظمة البحرية العالمية، في مالطة؛ ومعهد ماليزيا البحري، في كوالالمبور؛ وكذلك في بيانات قدمت في حلقات دراسية ومؤتمرات وطنية/دولية مختلفة نظمتها جهات شتى، من بينها الشركة الصينية للشحن عبر المحيطات (بيجين)، والرابطة الدولية للنقل المتعدد الوسائط، ومؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية (عمان)، والرابطة اللبنانية للتأمين البحري (بيروت)، وسلطة مرفأ سنغافورة (سنغافورة)، ومعهد الدراسات والتعاون في مجال المرفأ (فالنسيا)، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية (الرأس الأخضر).

٢٤٢- واستمر بناء القدرات، وذلك بتنفيذ ومساندة المشاريع الإقليمية والوطنية في مجالات النقل (بما فيه النقل المتعدد الوسائط)، وتيسير التجارة، واللوجستيات، والإصلاح الجمركي. وأفضى تنفيذ نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، المعمول به في ١٢ من بلدان آسيا وأفريقيا، إلى تحسين إنتاجية متعهدي النقل وكفاءتهم في عدد من البلدان النامية. وفي المنطقة دون الإقليمية للسوق المشتركة لشرقي أفريقيا والجنوب الأفريقي، يستخدم كبار العملاء ووكلاء الشحن الرئيسيون الإنترنت في تعقب المعدات والبضائع المشحونة بواسطة السكك الحديدية. وفي المنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، يجري العمل على إقامة نظام معلومات عن عربات السكك الحديدية يصل بين سبع شبكات للسكك الحديدية. وكجزء من مشروع إقليمي كبير من مشاريع برنامج التدريب التجاري (ترينفورتريد)، أعدت مواد تعليمية من أجل حلقة تدريبية بشأن النقل المتعدد الوسائط واللوجستيات، وشرع في ثلاث دراسات رائدة بشأن لوجستيات الصادرات غير التقليدية. وأسفر العمل على إصلاح إدارة الموانئ في الصومال عن تحسين الإدارة والعمليات في هذا القطاع الهام بالنسبة للحياة الاقتصادية للمنطقة الشمالية. وبدأ في منتصف عام ٢٠٠١ تنفيذ مشروع جديد لتيسير التجارة في باكستان.

٢٤٣- وفي مجال الإصلاح الجمركي، استفادت الإدارات الوطنية من تنفيذ برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية. وثمة وحدات برامج حاسوبية جديدة تتيح رصد بضائع المرور العابر، وتم تطوير العمليات الحالية لتناسب مع تطور احتياجات المستعملين. ومع تطوير القدرة الوظيفية للنظام الآلي للبيانات الجمركية (آسيكودا)، بات يوجد الآن تسعة بلدان إضافية تستخدم هذا النظام، ووضع الآن نظام "آسيكودا++" موضع التنفيذ فيما يزيد عن ٣٠ بلداً. وتيسرت التجارة، وتعززت الرقابة الجمركية، وزادت إيرادات الميزانية، من خلال تبسيط الإجراءات القائمة على مدخلات التجار المباشرة والفحص الآلي للتعاملات التجارية بواسطة وحدة البرنامج

الحاسوبي الانتقائي. وعقدت ثلاث اجتماعات إقليمية رفيعة المستوى في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ ساعدت على بناء القدرات في هذا القطاع. وكان أول هذه الاجتماعات من أجل بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، وحضره ما يزيد عن ٢٥ بلدا. وكان الاجتماع الثاني من أجل بلدان الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ. وأحيط المشاركون علما بالوظائف الجديدة التي يتضمنها النظام الآلي للبيانات الجمركية، وتبادلوا الخبرات والأفكار والآراء بشأن ما للتجارة الإلكترونية من أثر في الجمارك والأوساط التجارية. وتمت توعية موظفي الجمارك بما قد يحدث من خسارة في الإيرادات نتيجة للتجارة الإلكترونية، وبضرورة وضع أنواع جديدة من الضوابط الجمركية استنادا إلى مراجعة الحسابات عقب التخليص، وباستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات. أما الاجتماع الثالث فكان من أجل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وناقش بوجه خاص الامتثال لنظم الاتحاد الأوروبي.

(ب) النتائج والفوائد

٢٤٤- حددت الدورة المواضيعية المعنية بالنقل، التي نظمت أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، عددا من الحلول للمشاكل التي يواجهها قطاع النقل في أقل البلدان نموا. وأبدى ممثلو الحكومات اهتماما بإيجاد حل لمسألة الممرات الإنمائية يجمع بين الأنشطة الاقتصادية وإقامة هياكل أساسية جديدة للنقل أو إصلاحها. وأسفرت الدورة عن تقديم مقترحين محددين، هما: تعهد الاتحاد الدولي للسكك الحديدية بإنشاء قاعدة بيانات للإحصاءات التشغيلية للسكك الحديدية في البلدان النامية؛ وتعهد إحدى المؤسسات الأكاديمية السويسرية (معهد لوزان الاتحادي للفنون التطبيقية) بتقديم دعم تعليمي لأقل البلدان نموا في ميدان إدارة الإمدادات واللوجستيات، تعقبه رعاية بعض الأنشطة في أحد مشاريع غرب أفريقيا.

٢٤٥- وعقب انعقاد اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي، ما برح أحد متعهدي النقل الرئيسيين، هو شركة مائرسكسيلاند (MaerskSealand)، يحض على الأخذ بتوصيات الاجتماع كوسيلة لتحسين كفاءة النقل من خلال موقعه على الإنترنت.

٢٤٦- وتم تدريب قرابة ١٠٠٠ شخص سنويا في مجال النقل وتيسير التجارة واللوجستيات من خلال الحلقات الدراسية والتدريبية والمؤتمرات التي ساعدتهم على تحسين الخدمات المتصلة بالنقل. وأعرب الطلبة، من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، وكذلك المؤسسات الموجهة للدعوات، عن عالي تقييمهم لما قدم من مساهمات. ويتجلى ذلك في تكرار واستمرار طلبات هذا الشكل من المساعدة. فعلى سبيل المثال، كتب كبير الموظفين التنفيذيين في الشركة (مجموعة الشركات) الصينية للشحن عبر المحيطات أن الحلقة التدريبية المعنية بالتخطيط الاستراتيجي سوف تؤدي دورا رائدا في نمو الشركة.

٢٤٧- واستمر التعاون التقني في تزويد البلدان المستفيدة بأحدث الأدوات التكنولوجية والإدارية، وبأفضل الممارسات الكفيلة ببناء قدرة قطاعي التجارة والنقل فيها وتحسين كفاءتهما. وكمثال على ذلك، فإن مشاريع نظام المعلومات المسبقة عن البضائع قد أتاحت لشركات السكك الحديدية تحسين إنتاجية معداتها تحسينا كبيرا وموافاة مصالح شحن البضائع بمعلومات دقيقة أولا بأول (انظر الوثيقة UNCTAD/SDTE/TIB/4 [غير مترجمة إلى العربية] التي تتناول تجربة شركة السكك الحديدية الترانزية). وكمثال آخر على ذلك، تعمل مشاريع تيسير التجارة والإصلاح الجمركي على تعزيز بناء المؤسسات من خلال إنشاء لجان لتيسير التجارة. ففي باكستان ونيبال، حققت هذه اللجان وما زالت تحقق توافقا في الآراء بين جميع الأطراف المعنية في سبيل وضع تدابير لتحسين أنشطة التجارة والنقل. وفي نيبال، ساعدت اللجنة على وضع الصيغ النهائية لقوانين التجارة والنقل قبل عرضها على الهيئة التشريعية.

٢٤٨- وما زال برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية هو مشروع التعاون التقني الرئيسي للأمم المتحدة في المجال الجمركي، ويجري تنفيذه حاليا في ٧٥ بلدا. وما زال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يقترحانه أداة للإصلاح الجمركي. وما جرى من تقييم خارجي (في رومانيا) وداخلي (في الأردن وإستونيا) يؤكد كفاءة هذا النظام في تزويد إدارات الجمارك والأوساط التجارية بأداة حديثة وذات كفاءة لتبسيط عملية التخليص الجمركي. إن استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلا عن استخدام إجراءات الانتقائية وإجراءات مدخلات التجار المباشرة، قد عمل على اختصار فترات التخليص، وأعد في الوقت ذاته البيئة التجارية الخارجية المؤاتية للتجارة والإدارة إلكترونيا. وإن استحداث وحدة أساسية للمرور العابر ووضعها موضع التنفيذ قد زاد فائدة النظام كأداة لتخفيض تكاليف صفقات التجارة الدولية على البلدان غير الساحلية.

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك

٢٤٩- الفقرة ١٤٨: ما برحت المساعدة تعمل على إرساء الهياكل الأساسية الخدمائية في مجالي الجمارك والنقل في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال أنشطة البحث والتدريب والتعاون التقني.

٢٥٠- الفقرة ١٤٩: شمل التحليل والتعاون التقني ما يلي: إعداد تقارير عن تيسير التجارة، وتكنولوجيا المعلومات في الموانئ، والتجارة الإلكترونية، وخدمات النقل الدولي؛ وعقد اجتماع خبراء معني بالتجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي؛ وتنفيذ برامج تدريب ومشاريع تعاون تقني لتعزيز التعاون الإقليمي، كنظام المعلومات المسبقة عن البضائع والنظام الآلي للبيانات الجمركية.

٢٥١- الفقرة ١٥٠: إن الدورة المتعلقة بالنقل، التي عقدت في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، قد عاجلت على وجه التحديد المشاكل المتصلة بتوفير خدمات النقل الدولي والاستفادة منها. كما يرد بحث

للمشاكل والحلول الممكنة لها في المنشورات المختلفة التي ورد ذكرها سابقا. وتم العمل على بناء القدرات في فترة السنتين من خلال تنظيم حلقات دراسية وتدريبية ومؤتمرات و/أو المشاركة فيها، ومن خلال أنشطة التعاون التقني.

٢٥٢- الفقرة ١٥١: قامت شركات السكك الحديدية المستفيدة في أوغندا، وتزانيا (شركتان) وزامبيا، في إطار برنامج نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، بتوقيع شهادة تفويض تسلم النظام لمتهدين محليين (حزيران/يونيه ٢٠٠١). ويجر العمل قدما على وضع نظام الموانئ في إيران ونظام السكك الحديدية في بلغاريا موضع التنفيذ، بينما يتوقع توسيع نظام التعقب في أفريقيا بفضل التمويل الجديد.

٢٥٣- الفقرة ١٥٢: نشرت دراسة عن القواعد الناظمة للنقل المتعدد الوسائط، ونظم اجتماع خبراء مخصص لهذه القواعد.

٢٥٤- الفقرة ١٥٣: استمر تقديم الدعم لإدارات الجمارك في تنفيذها برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (آسيكودا). أما عملية الانتقال إلى "آسيكودا ++"، التي جرت بصفة رئيسية في أفريقيا، فزودت إدارات الجمارك بتكنولوجيا معلومات مستوفاة. وفي عدد من الحالات (بنن وبوركينا فاصو ونيكاراغوا)، تولت البلدان المستفيدة تمويل مشاريع التحول هذه ذاتيا. وقدمت مساعدة لإتاحة المجال لوضع اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تحديد الرسوم الجمركية موضع التطبيق، باستحداث وظائف محددة لبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية وتنظيم حلقات دراسية توعوية مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة الجمركية العالمية.

٢٥٥- الفقرتان ١٥٦ و١٥٧: إن اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الالكترونية وخدمات النقل الدولي، والمنشور المتعلق بتكنولوجيا المعلومات في الموانئ، قد تضمننا آراء ومعلومات عن العلاقة بين التجارة الالكترونية وخدمات النقل الدولي.

ثالثا- تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلا

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

٢٥٦- تم تأكيد ما لتيسير النقل والتجارة من أهمية بالنسبة للبلدان النامية، حيث تمت زيادة التشديد على الربط المتناسك بين التحليل والمداولات الحكومية الدولية والمساعدة التقنية. ومن بين المنشورات التي صدرت في هذا الشأن استعراض النقل البحري، الذي يصدر سنويا، ومنشورات لا تصدر بانتظام تناولت الإطار القانوني للنقل وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات النقل، بينما عقد اجتماعان للخبراء تناولوا التجارة الالكترونية وخدمات النقل الدولي وقواعد النقل المتعدد الوسائط. وفي مجال المساعدة التقنية، استمرت أنشطة نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، وأصدرت إحدى الجهات المستفيدة الرئيسية تقريرا حددت فيه بوضوح

المنافع التي يمكن جنيها من تلك الأنشطة. وإضافة إلى ذلك، أنجز بنجاح مشروعان وطنيان رئيسيان في الصومال ونيبال، بينما شرع في برنامج جديد لتيسير التجارة في باكستان بالاشتراك مع البنك الدولي. وما برح النظام الآلي للبيانات الجمركية بمثابة قوة محركة للإصلاح الجمركي في كثير من البلدان النامية.

٢٥٧- وإلى جانب هذه الاعتبارات الإيجابية عموماً، لا بد من الإقرار أيضاً بأن تحسين التفاعل بين التحليل والمساعدة التقنية من جهة والآلية الحكومية الدولية من الجهة الأخرى من شأنه أن يحسن القدرة على المضي قدماً في الأخذ بأفكار ونهج جديدة، مما يحسن الفرص الإنمائية للبلدان النامية.

(ب) مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة

٢٥٨- سيستمر العمل في فترة السنتين القادمة على تطبيق النهج المتكامل في تيسير النقل والتجارة عملاً بالفقرات ذات الصلة من خطة عمل بانكوك. ولأونكتاد ميزة خاصة في هذا الشأن، حيث إنه المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة التي تعالج الجوانب الاقتصادية والتجارية والقانونية للنقل وما يتصل به من خدمات معالجة شاملة. ونظراً لما حدث في السنوات الأخيرة من تزايد في العولمة وثورة في النقل وتكنولوجيا المعلومات، لم تعد البلدان النامية تجد أنفُسها أمام فرص متاحة فحسب، بل باتت تواجه أيضاً تحديات كبيرة. وسيركز العمل على الجوانب الاقتصادية والتجارية والقانونية للتحديات الجديدة التي تواجه قطاعي النقل والجمارك، وسيستهدف إجمالاً تيسير التجارة وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية. إن ما يقوم به الأونكتاد من عمل على زيادة قدرات التوريد من خلال تيسير النقل والتجارة سيكون عنصراً هاماً داعماً لعملية ما بعد الدوحة في منظمة التجارة العالمية.

٣- التجارة الإلكترونية

أولاً- الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

٢٥٩- زيادة قدرة البلدان النامية والبلدان التي تحتاز مرحلة انتقالية على تحسين قدرتها التنافسية في التجارة الدولية عن طريق إقامة هياكل أساسية فعالة لخدمات الدعم التجاري، بما في ذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات.

٢٦٠- والأهداف المحددة في مجال التجارة الإلكترونية هي: (أ) زيادة توعية واضعي السياسات العامة والشركات في البلدان النامية بما تتيحه التجارة الإلكترونية من فرص لزيادة القدرة التنافسية للبلدان النامية، وبالتالي، لزيادة

مشاركة هذه البلدان في التجارة الدولية، و(ب) إدراج المنظور الإنمائي في المناقشات الدولية التي تتناول، في جملة ما تتناوله، الجوانب الاقتصادية والمالية والقانونية للتجارة الالكترونية.

(ب) المنجزات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	المنجزات المتوقعة
دراسات استقصائية لقراء ما يصدر من منشورات في مجال التجارة الالكترونية والتنمية؛ تقييم الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة لجدوى عمل الأونكتاد وجودته كأساس للمناقشات الحكومية الدولية في مجال التجارة الالكترونية	زيادة الوعي والتفهم لدى صانعي القرار في القطاعين العام والخاص باحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تتجاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية في مجالي خدمات الدعم التجاري وكفاءة التجارة

ثانيا- تنفيذ البرنامج ومنجزاته

(أ) المنجزات

٢٦١- عزز الأونكتاد تحليل سياسته في مجال التجارة الالكترونية. وصدر في شباط/فبراير ٢٠٠٠ المنشور المعنون Building Confidence: Electronic Commerce and Development (بناء الثقة: التجارة الالكترونية والتنمية). وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بلغ عدد المرات التي استنسخت فيها صيغته الالكترونية من موقع الأونكتاد على الإنترنت ٢٠٧ ١٣٩ مرات. أما المنشور المعنون Electronic Commerce and Development Report 2001 (تقرير التجارة الالكترونية والتنمية عن عام ٢٠٠١)، فيقدم استعراضا لجميع جوانب التجارة الالكترونية من حيث ما يترتب عليها من آثار بالنسبة للبلدان النامية. كما صدرت أثناء فترة السنتين هذه منشورات أكثر تخصصا، منها Tariffs, taxes and electronic commerce: revenue implications for developing countries (التعريفات الجمركية والضرائب والتجارة الالكترونية: ما يترتب على إيراداتها من آثار بالنسبة للبلدان النامية).

٢٦٢- ونظمت على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا تظاهرة بشأن الفرص الجديدة التي تتيحها التجارة الالكترونية في أقل البلدان نموا، حيث تم تحديد عدد من الأسواق المتخصصة التي يمكن فيها لشركات أقل البلدان نموا أن تستغل فرصا جديدة لمزاولة التجارة الالكترونية. وأكد من شاركوا في هذه التظاهرة من وزراء وكبار موظفين ومقاولين أهمية تغيير المغالطات الشائعة عن مدى قدرة التجارة الالكترونية على الانتشار والاستمرار في أقل البلدان نموا، ورحبوا بما يتخذه الأونكتاد من مبادرات تيسيرا لإقامة روابط وشراكات بين شركات التجارة الالكترونية في أقل البلدان نموا وشركات البلدان المتقدمة. وكان هذا الحدث رديفا لمائدة

مستديرة أخرى عقدتها أقل البلدان نمواً وجرى التركيز فيها على التجارة الالكترونية، مما أتاح تبادلاً مفيداً للخبرات بين مزاولي التجارة الالكترونية في أقل البلدان نمواً جميعها تقريباً.

٢٦٣- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عقد اجتماع للخبراء بشأن "بناء القدرات في التجارة الالكترونية. ما للاقتصاد الجديد من أثر في القطاعات التقليدية من اقتصادات البلدان النامية: التجارة الالكترونية والسياحة". وناقش هذا الاجتماع الاستراتيجيات التي يمكن للبلدان النامية أن تعتمد عليها في استخدام التجارة الالكترونية لتحسين موقفها النسبي في السوق الدولية لخدمات السياحة، ووضع وأصدر عدداً من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة (انظر الوثيقة TD/B/COM.3/EM.9/L.1). ومن بين المسائل الأخرى العديدة التي تدعو إليها هذه التوصيات، وضع أساليب مأمونة ومدفوعات معاملات التجارة الالكترونية الخاصة بالسياحة، وإدماج قنوات التجارة الالكترونية الخاصة بالسياحة في قنوات التوزيع التقليدية وغير التقليدية الخاصة بالسياحة، والنهوض بمنظمات إدارة الوجهات السياحية. وعلى غرار ذلك، فإن اجتماع الخبراء الذي عقد مؤخراً بشأن "تحسين القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية: دور التمويل، بما فيه التمويل الالكتروني، في زيادة تنمية الشركات" قد أصدر توصيات بشأن إيجاد بيئة تنظيمية مؤاتية للتمويل الالكتروني، وإيجاد محافل محلية وإقليمية وعالمية للتمويل الالكتروني يمكن أن تصل إليها الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، ووضع ترتيبات بديلة، ثنائية ومتعددة الأطراف، للتمويل والمدفوعات بواسطة الإنترنت، كغرف المقاصة المتاحة على الإنترنت.

٢٦٤- كما قدم الأونكتاد مساهمات عديدة بغرض زيادة التعريف بالتجارة الالكترونية على الصعيدين الفني والعملي. فقد عقدت ثلاثة اجتماعات إقليمية (لأفريقيا، وآسيا، وأوروبا الوسطى والشرقية) نظمت، في إطار برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية، من أجل كبار الموظفين في الجمارك، وجرى فيها عرض وبحث لما يترتب على التجارة الالكترونية من آثار فيما يتعلق بالجمارك. وعقد في تونس مؤتمر بشأن تنمية ضمان الائتمان في أفريقيا وبلدان البحر الأبيض المتوسط، شارك في تنظيمه مركز التجارة الدولية. وقدم الأونكتاد، كإسهام جوهري رئيسي منه في هذا المؤتمر، تقريراً عما لتكنولوجيات التجارة الالكترونية من أثر في ضمان الائتمان. كما نظمت بالاشتراك مع حكومة أوروغواي، حلقة دراسية وطنية بشأن التجارة الالكترونية. وأعربت حكومة أوروغواي عن ارتياحها لما يقدمه الأونكتاد من إسهام في هذا الشأن.

(ب) النتائج والفوائد

٢٦٥- نظراً لأن الكثير مما يقوم به الأونكتاد من عمل في هذا المجال يهدف إلى زيادة التوعية بالطرق التي يمكن فيها للبلدان النامية أن تستفيد من زيادة الأخذ بممارسات التجارة الالكترونية، كما يهدف إلى زيادة الوعي بالآثار العملية المترتبة على تنمية التجارة الالكترونية في الميادين ذات الصلة، كجباية الضرائب والنقل، فمن الصعب قياس نتائج ذلك ومنافعه المباشرة على الأجل القصير.

٢٦٦- غير أنه، في بعض الجوانب، فإن عمل الأونكتاد قد أحدث أثرا بالفعل. ففي مجال فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، مثلا، أجرى الأونكتاد بحثا أتاحت لوضعي السياسات العامة في البلدان النامية تفهم المسائل المطروحة تفهما أفضل، على نحو ما أظهرته بعض البيانات التي أدلي بها مؤخرا في اجتماعات منظمة التجارة العالمية في هذا الشأن. ومن بين وفود البلدان النامية التي أبدت اهتماما شديدا بما خلص إليه الأونكتاد من نتائج في هذا الشأن أوروغواي والبرازيل والهند. كما أشارت الولايات المتحدة إلى البحث الذي أجراه الأونكتاد في هذا المجال في سياق المباحثات المذكورة أعلاه التي جرت في منظمة التجارة العالمية. ومن الجدير بالإشارة أنه لم يتم إلا في الآونة الأخيرة إيلاء هواجس البلدان النامية اعتبارا مناسباً في كثير من المناقشات الدولية التي جرت بشأن الضرائب الواجب فرضها على التجارة الإلكترونية.

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بانكوك

٢٦٧- إلى جانب اجتماعي الخبراء الوارد ذكرهما أعلاه (تناولا مسائل التجارة الإلكترونية والسياحة والتمويل الإلكتروني)، فمن بين ما أنجز من أنشطة أخرى ذات صلة في هذا المجال ما يلي: "إدخال أقل البلدان نموا في الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الرقمية"، وهي تظاهرة أقيمت على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (بروكسل، أيار/مايو ٢٠٠١)؛ الحلقة الدراسية الوطنية المعنية بالتجارة الإلكترونية والتنمية (مونتيفيديو، حزيران/يونيه ٢٠٠١)؛ "تنمية ضمان التأمين في أفريقيا وبلدان البحر الأبيض المتوسط" (تونس، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)؛ المائدة المستديرة المعنية بالتجارة الإلكترونية والتنمية من أجل أقل البلدان نموا (كاتماندو، أيار/مايو ٢٠٠٠). وبالتعاون مع برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية، جرى أيضا تنظيم ثلاثة اجتماعات إقليمية رفيعة المستوى بشأن التجارة الإلكترونية والإيرادات الضريبية، عقدت في أفريقيا، (أوجا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، وآسيا (كوالالمبور، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، وأوروبا الوسطى والشرقية (بروكسل، حزيران/يونيه ٢٠٠١). واشترك الفرع مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في رعاية الندوة الدولية المعنية بالاقتصاد المترابط بواسطة الشبكات وحسن التدبير الاقتصادي (بيجين، نيسان/أبريل ٢٠٠٠) والندوة الدولية المعنية بمشاركة الحكومات في تنمية التجارة الإلكترونية (نينغبو، الصين، نيسان/أبريل ٢٠٠٠).

٢٦٨- الفقرة ١٥٧: أثناء فترة السنتين، تناولت المنشورات التالية بإسهاب المسائل التي ينبغي للأونكتاد أن يجري بشأنها تحليلا للسياسة العامة وفقا للفقرة ١٥٧: "بناء الثقة: التجارة الإلكترونية والتنمية" (٢٠٠٠)، و"التعريفات الجمركية والضرائب والتجارة الإلكترونية: ما يترتب على إيراداتها من آثار بالنسبة للبلدان النامية" (٢٠٠٠)، و"تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام ٢٠٠١".

ثالثاً - تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلاً

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

٢٦٩- فيما يتعلق بتحليل السياسة العامة، تسنى للأونكتاد معالجة المواضيع الواسعة النطاق التي أرسى الأونكتاد العاشر بشأنها ولاية في التجارة الإلكترونية. وحظيت منشوراته في هذا المجال بالاستحسان، وكانت متميزة عما صدر بشأن التجارة الإلكترونية من كتابات غزيرة، حيث إنها تركز على ما لدى البلدان النامية من تجارب وهو اجس محددة، لا سيما بشأن ما يترتب على شبكة الإنترنت من آثار تجارية، بالمقارنة بما يترتب عليها من آثار اجتماعية أوسع نطاقاً. كما تبين أن ما ينجز من عمل تحليلي دعماً للآلية الحكومية الدولية هو أمر مفيد نظراً للحصيلة المرضية لاجتماعي الخبراء اللذين عقدا في هذا المجال.

٢٧٠- وثمة استثناء من التوقعات الإيجابية عموماً في عملية تحليل السياسات العامة، هو مشكلة قلة البيانات الإحصائية الموثوقة عن التجارة الإلكترونية، التي لم يحرز فيها سوق تقدم قليل حتى الآن. ومن المتوقع أن يفضي تعاون الأونكتاد مع غيره من الهيئات الدولية، لا سيما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى إحراز تقدم خلال فترة السنتين القادمة.

٢٧١- وفيما يتعلق بالجهود المبذولة في مجال التوعية، تسنى، للأونكتاد تنظيم سلسلة من التظاهرات، منحت فيها الأولوية لجانبين من جوانب التجارة الإلكترونية، هما: ما تتيحه من فرص لأقل البلدان نمواً، وما يترتب عليها من آثار مالية بالنسبة للبلدان النامية. وكان وجه القصور الرئيسي في هذا المجال أن الاهتمام الذي استأثرت به هذه المسائل، لا سيما الإعداد للتظاهرة التي جرت على هامش المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، لم يتح للأونكتاد توسيع نطاق أنشطته التوعوية لتشمل مناطق جغرافية أخرى و/أو ما قد يرتئيه من مواضيع.

(ب) مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة

٢٧٢- إن وضع أحكام ولاية بانكوك فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية موضع التنفيذ ينبغي أن يظل يحظى بأولوية الفرع في فترة السنتين القادمة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لما يلي: (١) تعزيز قدرة البرنامج على إسداء مشورة بشأن السياسات العامة إلى البلدان النامية في شتى جوانب التجارة الإلكترونية التي يجري بشأنها نقاش دولي؛ (٢) والإسهام في إبراز المسائل الإنمائية في هذه المناقشات؛ (٣) وموافاة صانعي القرارات في البلدان النامية بتحليل فائق الجودة لما للتجارة الإلكترونية وغيرها من أوجه تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أثر في القدرة التنافسية لقطاع الشركات في البلدان النامية.

البرنامج الفرعي ٩-٥

أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة

أهداف البرنامج الفرعي

٢٧٣- يتمثل الهدف من هذا البرنامج الفرعي في المساهمة في إدماج أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة في الاقتصاد العالمي وتحقيق مشاركتها تدريجياً وبشكل مفيد فيه وفي النظام التجاري الدولي، بما في ذلك من خلال تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، والمساهمة في الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً، والمساهمة في الإخراج التدريجي من قائمة أقل البلدان نمواً.

١ - أقل البلدان نمواً

أولاً - الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

٢٧٤- لتسهيل الجهود الإنمائية التي تبذلها أقل البلدان نمواً، وبدعم من شركائها في التنمية، وللمساهمة في إندماج أقل البلدان نمواً ومشاركتها تدريجياً وبشكل مفيد في الاقتصاد العالمي، وكذلك لتمكين أكبر عدد ممكن من البلدان من آفاق التنمية من أجل إخراجها تدريجياً من مركزها كبلدان من أقل البلدان نمواً.

(ب) الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الانجاز للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١

مؤشرات الانجاز	الإنجازات المتوقعة
اعتماد المؤتمر لبرنامج عمل جديد للعقد لصالح أقل البلدان نمواً، مع التعهد بالتزامات ملموسة لتنفيذه من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية	التحضير والانجاز الناجحان لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
إصدار تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٠، في الوقت المحدد، وكذلك تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠٠١، والاستعراضات التي تتلقاها الدول الأعضاء ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية	إعداد تقريرين سنويين عن أقل البلدان نمواً لإثراء معرفة المجتمع الدولي وفهمه لمسائل مختارة لها صلة بأقل البلدان نمواً
استكمال الاسهامات ذات الصلة وتقديمها في الوقت المناسب لعمليات استعراض لجنة السياسات الإنمائية (نيسان/أبريل ٢٠٠١) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (تموز/يوليه ٢٠٠١)	المساهمة الموضوعية في عمل لجنة السياسات الإنمائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فيما يتعلق بالاستعراض الثلاثي السنوات لقائمة أقل البلدان نمواً
اكمال الاسهامات ذات الصلة بالبرامج الخاصة ببلدان محددة للمساعدة التقنية في سياق الإطار المتكامل، في الوقت المحدد	المساهمة الفعلية في إعداد وتنفيذ برامج للمساعدة التقنية خاصة ببلدان محددة، لصالح عدد من أقل البلدان نمواً، في سياق الإطار المتكامل

ثانياً - تنفيذ البرنامج والإنجازات

(أ) الإنجازات

٢٧٥- لقد انعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً بنجاح، وأفضى إلى إصدار إعلان وبرنامج عمل بروكسل (A/CONF.191/13). واستطاع المشاركون إجراء نقاش موضوعي في ١٢ دورة موضوعية تفاعلية، و٩ أحداث من الأحداث الموازية، ومنتدى للمنظمات غير الحكومية. وكان ذلك نتيجة العملية التحضيرية المحكّمة والجهود الذي يبذله الأونكتاد على نطاق المنظومة. وفي التحضير للمؤتمر، تلقت كل حكومة من حكومات أقل البلدان نمواً مساعدة من الأونكتاد في إنشاء لجنة تحضيرية وطنية وإعداد برنامج عمل وطني. ونتيجة لذلك، استطاع ٤٦ بلداً من أقل البلدان نمواً من أصل ٤٩ عرض برامج عملها الوطنية في المؤتمر (A/CONF.191/CP.1-46). وقدم الأونكتاد أيضاً دعماً فنياً أثناء المرحلة التحضيرية، مركزاً على قدرة العرض وعلى المسائل التجارية، من خلال ثلاثة اجتماعات للخبراء الإقليميين (اجتماع لأقل البلدان نمو أفريقيا الناطقة بالإنكليزية، واجتماع لأقل البلدان نمو أفريقيا الناطقة بالفرنسية وهايتي، واجتماع لأقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ، على التوالي) ومن خلال اجتماع رفيع المستوى مشترك بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (A/CONF.191/IPC/2-4). وقد انعكس البعض من توصيات هذه الاجتماعات في برنامج العمل الشامل الجديد. وعلى المستوى العالمي، استعرض فريق خبراء رفيع المستوى تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات، مقيماً التنفيذ على المستوى القطري، واستعرض تدابير الدعم الدولية، وتقديم بتوصيات بشأن آليات التنفيذ الفعال لهذه التدابير (A/CONF.191/IPC/16).

٢٧٦- وتميز مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً بمساهمة ومشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصالح والشركاء، انطلاقاً من الوكالات الدولية ووصولاً إلى المجتمع المدني. وإجمالاً، شارك في المؤتمر قرابة ٦ ٥٠٠ مندوب يمثلون ١٥٨ بلداً، و٢٠ مكتباً وهيئة من مكاتب وهيئات الأمم المتحدة، و١٥ وكالة متخصصة ومنظمة لها صلة بذلك، و٢٠ منظمة حكومية دولية، وقرابة ٢٠٠ منظمة غير حكومية. وتمت تعبئة الشركاء المعنيين، كما تم خلق التآزر بينهم، من خلال ما يلي: أربعة اجتماعات مشتركة بين الوكالات؛ وأربعة اجتماعات محافل استشارية للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني؛ وثلاث دورات للجنة التحضيرية الحكومية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت عشرة اجتماعات خبراء وثلاثة اجتماعات للمنظمات غير الحكومية، لإثراء الأساس الموضوعي للمؤتمر، وتقدمت هذه الاجتماعات بتوصيات بشأن التدابير والسياسات الرامية إلى مساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها الانمائية (سلسلة A/CONF.191/BP & L).

٢٧٧- وقد أبرز تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٠ بنية مشاكل التمويل الانمائي في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك نطاق تعبئة الموارد المحلية، والقدرة المحتملة لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة، وتدفقات المعونة وفعاليتها، والدين

الخارجي. وكان الهدف منه أن يكون إسهاما رئيسيا في كل من المؤتمر الثالث ومؤتمرات التمويل لأغراض التنمية. وكان التقرير المنشرة الدولية الرئيسية الأولى التي تنظر بتعمق في التغييرات الجذرية في التعاون الإنمائي الدولي التي أدخلت منذ عام ١٩٩٩. وهو يقترح عناصر نهج بديل لأقل البلدان نموا يمكن أن تسهل انتقالا تدريجيا تكون فيه أقل البلدان نموا قدرات إنتاجية وقدرة على المنافسة دوليا وتزيد فيه من الاعتماد على تعبئة الموارد المحلية وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة لتلبية احتياجاتها التمويلية الإنمائية.

٢٧٨- وأعد الأونكتاد مذكرات ودراسات مختلفة دعما للجنة السياسة الإنمائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكان من بين هذه المذكرات والدراسات مجمل الضعف الاقتصادي في كل من الرأس الأخضر وملديف وساموا وفانواتو (حالات الوضع الحرج)، التي أعدت لاستعراض عام ٢٠٠٠ لقائمة أقل البلدان نموا؛ ومذكرة حول المنافع ذات الصلة بمركز أقل البلدان نموا، ومسألة الاخراج التدريجي من القائمة (E/2001/CRP.5). التي أشير إليها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2001/L.49.

٢٧٩- وساعد الأونكتاد في إعداد برامج المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة في كل من أوغندا وتزانيا وزامبيا وهابيتي، حيث نظمت اجتماعات مائدة مستديرة في الإطار المتكامل للتعاون التقني لأقل البلدان نموا. وقد انعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، ادخلت ترتيبات تنفيذ جديدة للإطار المتكامل لمخطط نموذجي يشمل ثلاثة بلدان من أقل البلدان نموا (هي كمبوديا ومدغشقر وموريتانيا). ويستتبع التركيز الجديد للإطار المتكامل إدماج التجارة في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية الرئيسية، بما في ذلك في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. وقام البنك الدولي بدراسات تشخيصية يجري على أساسها وضع برامج عمل لتشجيع التجارة الدولية في السلع والخدمات.

(ب) النتائج والفوائد

٢٨٠- لقد وجه مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا أنظار العالم إلى وضع واحتياجات أقل البلدان نموا. وأعاد تأكيد التزام وتصميم المجتمع الدولي وأقل البلدان نموا على تحسين ظروف عيش سكان أقل البلدان نموا، وإحراز تقدم كبير في طريق تخفيض نسبة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع بالنصف بحلول عام ٢٠١٥. وأعاد المؤتمر تأكيد مسؤولية المجتمع الدولي الجماعية عن السهر على أن تصبح العولمة قوة إيجابية لجميع الأمم، كما هو مبين في الإعلان بشأن الألفية. وقد أدخلت تحسينات كبيرة على العديد من المنافع الخاصة التي يوفرها المجتمع الدولي لأقل البلدان نموا، بما في ذلك زيادة فرص الوصول إلى السوق الأوروبية الموحدة، والتعهدات بالمعونة غير المشروطة، وإمكانية تقديم المساعدة المالية والتقنية من خلال برامج خاصة بقطاعات محددة. وجميع المنافع والتعهدات المعززة تتفق مع الالتزامات ذات الواجهة العملية التي تم التعهد بها في سبعة مجالات عمل هامة في إطار برنامج العمل الجديد.

٢٨١- ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا تغطيه إلى حد كبير وسائل الإعلام الوطنية والدولية، ويقدم التقارير عنه بانتظام أكثر من ٤٥٠ صحفيا. (استعراض الصحافة: المجلدان الأول والثاني). وتم الإعراب عن وجهات نظر مختلفة حول نتائج المؤتمر منها مثلا أن: "... الأمم المتحدة تحرز تقدما بطيئا في مكافحة الفقر" (فاينانشيال تايمز، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١)؛ "... لقد وفر مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا مبادئ توجيهية واسعة الأساس لأقل البلدان نموا من أجل وصولها السريع إلى الأسواق العالمية وتعزيز مواردها البشرية من أجل الحد من اعتمادها على المساعدة الأجنبية والتخفيف من عبء الدين" (ذي اندبندنت، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠١). وحسب مجلة السوق المشتركة والاتحاد الأوروبي (Revue du march commun et de l'Union Européenne) (٢٠٠١) كان المؤتمر "مؤتمرا مبتكرا"؛ "... لقد أجمع الأوروبيون، شأنهم شأن قادة الأونكتاد على امتداح "الروح الجديدة" التي ظهرت في المؤتمر. وسوف نحكم على النتائج ... بعد عشرة أعوام من الآن". (مجلة الأسواق الاستوائية والمتوسطية (Marches tropicaux et mditerraneens، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠١).

٢٨٢- ولقي تقرير أقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٠ قبولا حسنا من جانب المجتمع الدولي، كما تدل على ذلك الإشارات الإيجابية العديدة إلى تحاليه وتوصياته. ولقد استشهد به على نطاق واسع في الصحافة الدولية. واعتبرته صحيفة فاينانشيال تايمز "خطة إصلاحية جديدة من أجل فقراء العالم" (فاينانشيال تايمز، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠).

٢٨٣- ولقد أعربت هذه الهيئات في جهودها الرامية إلى تنفيذ استعراض دوري مستفيض لقائمة أقل البلدان نموا عن تقديرها للإسهامات الموضوعية لعمل لجنة السياسات الإنمائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع مراعاة التغييرات المفاهيمية الهامة المسجلة في المنهجية وفي معايير تحديد أقل البلدان نموا. وكان للأونكتاد منذ عام ١٩٩٧ الفضل في جعل الأمم المتحدة تعتمد معيار الطرف الاقتصادي، الأمر الذي سهل معاملة العديد من أقل البلدان نموا معاملة منصفة، ولا سيما الدول الجزرية الأقل نموا التي تعد دولا ذات وضع حرج.

٢٨٤- والتطور المؤسسي للإطار المتكامل قد سهل إدراج المشاغل ذات الصلة بالتجارة في السياسات الإنمائية وفي استراتيجيات الحد من الفقر في البلدان ذات الصلة. ووافقت مؤخرا اللجنة التوجيهية للإطار المتكامل على توسيع المخطط ليشمل أحد عشر بلدا من أقل البلدان نموا.

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بانكوك

٢٨٥- لقد لعب الأونكتاد دوره التنسيق في تنفيذ الفقرات ١٦١-١٦٣ من خطة العمل. وقدم إسهاما حاسما في إعداد ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، بما في ذلك صياغة برنامج العمل الجديد ومشروع رسم للطريق لتنفيذه الفعال. ولقد شارك الأونكتاد أيضا في عمل لجنة السياسات الإنمائية بشأن معايير

تصنيف أقل البلدان نموا وتعديل القوائم، وكذلك في الأنشطة ذات الصلة بتقييم المنافع الفعلية ذات الصلة بمركز أقل البلدان نموا.

٢٨٦- وقام أيضا برصد مختلف المبادرات الدولية الأخيرة ذات الصلة بأقل البلدان نموا، وقدم مساعدة متواصلة لأقل البلدان نموا في منظمة التجارة العالمية. وفي سياق الإطار المتكامل، استخدم الأونكتاد أكثر ما يمكن الموارد المحدودة للمشاركة في إعداد برامج تعاون تقني خاصة ببلدان محددة، وتنسيق ذلك في بعض الحالات، غير أنه على الرغم من نداء بانكوك، لم يستطع الأونكتاد أن يلعب الدور القيادي في إعداد "برنامج عمل متكامل من أجل تقديم المساعدة التقنية لأقل البلدان نموا".

(د) الاستعراضات التشريعية والخارجية

٢٨٧- لقد حظيت نوعية الإسهام الفعلي في جميع الأحوال بتقدير مختلف أصحاب المصالح في الأونكتاد التي اعترفت بها حق الاعتراف، بما في ذلك أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية في مختلف المحافل، بما في ذلك في الجمعية العامة، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي مجلس التجارة والتنمية، وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا ومختلف الاجتماعات التحضيرية له، وفي اجتماع زنجبار لوزراء تجارة أقل البلدان نموا إلخ... وأعرب المشاركون في هذه الاجتماعات عن تقديرهم للوثائق الفنية وللخدمة الفعالة التي وفرتها البرامج الفرعية. وتمشيا مع أحكام برنامج عمل بروكسل، قدم أمين عام الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة تقريرا عن إنشاء مكتب الممثل الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية.

ثالثا - تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلا

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

٢٨٨- لقد كان نجاح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا ناتجا أولا وقبل كل شيء عن الجهود الرامية إلى إشراك جميع أصحاب المصالح ذوي الصلة في المؤتمر، وثانيا عن الدعم الفني المقدم من مختلف أقسام الأمانة، وثالثا عن تفاني الموظفين في الإعداد لهذه التظاهرة. وتمثل إنجازان كبيران في النهج تجاه هذا المؤتمر في ما يلي: '١' الأهمية المعطاة لمجموعة واسعة من التظاهرات القطاعية التي يستطيع المجتمع الدولي من خلالها تبين ما يمكن أن تفعله كل منظمة من المنظمات الدولية والإقليمية لمساعدة أقل البلدان نموا على تعزيز تخصصها الاقتصادي، والإفادة من الفرص التجارية الجديدة، وزيادة حظوظها في الإفادة من قوى العولمة؛ '٢' الاعتراف بالدور البارز المسند إلى المجتمع المدني في عملية التنمية.

٢٨٩- ويتمثل درس من الدروس الرئيسية التي يمكن استخلاصها من العملية التحضيرية وللمستقبل في أنه لا بد من الاستفادة من الفرص المتاحة على المستوى القطري للقيام، مع الخبراء المحليين، بتحليل منهجي لمدى إفادة أقل البلدان نمواً، على امتداد العقد الماضي، من المنافع والتسهيلات الموفرة لها من شركائها في التنمية. والقيام بذلك كان يتطلب ضمناً القيام في مرحلة مبكرة بعملية جرد للمنافع والتسهيلات الموفرة وتحليل فعاليتها. فمن شأن تحليل كهذا أن يسلط الضوء على الحاجة إلى إعادة النظر في البعض من المنافع القائمة والنظر في الامتيازات الجديدة الممكنة.

٢٩٠- والتوجه البحثي في عام ٢٠٠٠ في مجال تمويل التنمية، الذي اعتمد بوصفه تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٠، أثبت أنه توجه قيم نظراً للأهمية الحيوية لهذا الموضوع في جدول أعمال المؤتمر. فهذا الموضوع يكمل تماماً التركيز الذي أعطي لمسألة القدرات الإنتاجية في التقرير السنوي للعام السابق. وتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠١ يستجيب للتحديات التحليلية الجديدة التي وضعها برنامج العمل الجديد. ويتمثل هدف مركزي من أهداف برنامج العمل الجديد في الحد من الفقر، لكنه لا توجد حالياً بيانات قابلة للمقارنة دولياً عن اتجاهات الفقر في أقل البلدان نمواً. ويحاول التقرير تدارك هذا النقص بإقامة مجموعة بيانات جديدة حول الفقر في أقل البلدان نمواً، مستخدماً إحصاءات الحسابات الوطنية. وعلى هذا الأساس، يصف خصائص الفقر في أقل البلدان نمواً ويحلل العلاقات المعقدة القائمة بين النمو والفقر، وكيفية تأثير التجارة الدولية عليها. وهو ينظر أيضاً في مضاعفات التحليل من حيث جعل استراتيجيات الحد من الفقر أكثر فعالية.

٢٩١- والدعم الفني المقدم من الأونكتاد للجنة السياسات الإنمائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عملهما المتواصل في مجال قائمة أقل البلدان نمواً وفيما يتصل بالمعايير أيضاً قد عزز دور الأونكتاد في صلب جهود المجتمع الدولي لجعل مفهوم المعاملة الخاصة والتفاضلية مفهوماً فعلياً ومنصفاً لجميع الأمم المعنية. وفقاً لذلك، يستعد الأونكتاد لمواجهة تحدي "إجراء مناقشة فيما يتعلق بمعاملة البلدان التي ترفع من قائمة أقل البلدان نمواً" (E/2001/L.49، الفقرة ٤)، وتسهيل إحراز تقدم في طريق التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الطريقة التي يجب أن تعامل بها أقل البلدان نمواً وفئات أخرى من البلدان، مراعاة للعوائق الهيكلية والضعف الاقتصادي الذي تشكو منه.

٢٩٢- وفيما يتعلق بالإطار المتكامل والتغيرات التي سجلت في الترتيبات المؤسسية ذات الصلة، يجب أن يكون المرجع الذي يستند إليه لتقييم فعالية هذه الترتيبات الجديدة استجابة وتنفيذ الوكالات الأساسية الست وتقديمها للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة في حينها. والتقييم الوشيك للمخطط النموذجي في إطار الترتيبات الجديدة يهدف إلى مزيد تحسين العملية وزيادة تجاوب المساعدة. وبشكل خاص، وبعد أن تكتمل المرحلة النموذجية ويكتمل تقييمها، يجب أن يكون هناك تقييم لمزايا وعيوب ترتيب الوكالة الرائدة الوحيدة، الذي أدخل في عام ٢٠٠٠.

(ب) مجالات التركيز، لفترة السنتين القادمة

٢٩٣- سيظل الأونكتاد يساهم، في مجالات اختصاصه، في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وفي الأنشطة في سياق الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً. وينوي الأونكتاد المشاركة في جهود الأمم المتحدة لصقل منهجية تحديد هذه البلدان وتسهيل ظهور توافق في الآراء من أجل "استراتيجية خروج" لأقل البلدان نمواً، كيما يوفر المناخ انتقال سلس للبلدان المحتمل إخراجها تدريجياً من قائمة أقل البلدان نمواً. ورؤية الأونكتاد الجديدة لمركز أقل البلدان نمواً تعني ضمناً اعتماد برنامج عمل يعكس أهمية مفاهيم المنافع الفعلية، والانتقال السلس، ومزيد التميز في تحليل المشاكل التي تواجهها البلدان المحرومة، وفي ردود الفعل على هذه المشاكل.

٢٩٤- ويجري التفكير أيضاً في برنامج بحث شامل بشأن مسائل الاقتصاد الكلي ومشاكل التنمية القطاعية التي لها صلة بأقل البلدان نمواً، بما يتلاءم والزخم القائم من خلال تنوع الموضوعات في إطار برنامج مؤتمر بروكسل.

٢٩٥- وسينظم أساساً التعاون التقني لصالح أقل البلدان نمواً، في فترة السنتين الجديدة، في ضوء المشاريع المحددة التي تم تقديمها في بروكسل، مع الاستجابة في نفس الوقت للاحتياجات التي حددتها أقل البلدان نمواً في تنفيذ الإطار المتكامل في سياق المخطط النموذجي والمراحل اللاحقة. وسيكون لنتائج اجتماع الدوحة تأثير على المساعدة التي يقدمها الأونكتاد.

٢٩٦- وتمشيا مع الفقرة ١١٦ من برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، يوجد أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية تقرير الأمين العام عن إنشاء مكتب الممثل الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية.

٢- البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة

أولاً - الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

٢٩٧- تتمثل الأهداف في تسهيل تحسين مشاركة البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي، وتسهيل إدماجها فيهما وذلك، في جملة أمور، من خلال تنفيذ تدابير متفق عليها دولياً لصالح هاتين المجموعتين من البلدان.

(ب) الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
عدد البلدان التي تتخذ تدابير للتقليل من وقت العبور وتكاليفه، بما في ذلك التدابير الموصى بها بموجب الإطار الشامل للتعاون في مجال النقل العابر لعام ١٩٩٥	تسهيل مرور التجارة العابر في البلدان النامية غير الساحلية
عدد البلدان المنضمة إلى توافق الآراء لتشجيع التعاون في مجال المرور العابر على أساس المبادئ المنصوص عليها في الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية	
مستوى الاعتراف الدولي، الناشئ عن دعم الأونكتاد الفعلي، بالمشاكل التي تواجهها الدول النامية الجزرية الصغيرة في منع تهميشها من الاقتصاد العالمي.	المساهمة الفعلية في تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة

ثانيا - تنفيذ البرنامج والإنجازات

(أ) الإنجاز

البلدان النامية غير الساحلية

٢٩٨- بمساعدة الأونكتاد، أصبحت بلدان عديدة تنفذ الآن تدابير السياسات العامة التي اعتمدت في عام ١٩٩٥ بموجب الإطار الشامل للتعاون في مجال المرور العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والمجتمع الدولي. والتوصيات توعز إلى الدول الأعضاء، في جملة أمور، بتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في هياكل النقل الأساسية ومرافقه أو إدارة هذه الهياكل والمرافق. ومن أمثلة الإجراءات المحددة التي اتخذت ما يلي: امتيازات خطط السكك الحديدية الرابط بين أبيدجان وواغادوغو؛ وخط السكك الحديدية الرابط بين ملاوي وموزامبيق؛ شيلي وبوليفيا؛ والاستثمار في مجال الطرقات: مشاريع البناء والتشغيل والنقل في البرازيل والأرجنتين وجنوب أفريقيا وموزامبيق؛ وخصخصة الاتصالات السلكية واللاسلكية: أوغندا وتزانيا؛ وامتيازات الموانئ: جيبوتي وتزانيا؛ وخطوط الأنابيب: كنسورسيوم أنابيب بحر القزوين.

٢٩٩- ولقد سهل الأونكتاد بناء توافق في الآراء بالاستناد إلى الاستنتاجات المتفق عليها وتوصية اجتماع الخبراء الحكوميين الدوليين الخامس للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، الذي دعا إلى ما يلي: (أ) عكس الاتجاه التروفي الحالي للمساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل الخاص لتطوير النقل في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛ (ب) تقديم البلدان المانحة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات المالية

والإنمائية المتعددة الأطراف، للمساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في شكل هبات أو قروض تساهلية لبناء وصيانة وتحسين مرافقها للنقل والتخزين وسائر المرافق ذات الصلة بالمرور العابر؛ (ج) الإسراع بالإصلاحات في قطاع النقل وما اتصل بذلك من خدمات أخرى، بما في ذلك دعم تحرير قطاع النقل، وكذلك زيادة مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات النقل؛ (د) تعزيز وتعجيل تنفيذ التعاون في مجال المرور العابر من خلال اتفاقات وترتيبات ثنائية و/أو إقليمية تتفق مع الملائمة الدولية؛ (هـ) إزالة الحواجز غير المادية التي تعرض للخطر القدرة التنافسية للتجارة في اتجاه البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر ومنها؛ (و) إقامة و/أو تعزيز الرابطة التجارية والمهنية على المستويين الوطني والإقليمي.

٣٠٠- وبدعم فني من الأونكتاد، اعتمدت ١٠ دول أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي (أذربيجان، أفغانستان، أوزبكستان، باكستان، تركمانستان، تركيا، جمهورية إيران الإسلامية، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان) تدابير لتسهيل المرور العابر في سياق الاتفاق الإطاري للنقل العابر لمنظمة التعاون الاقتصادي، واعتمدت ٩ دول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تدابير لتسهيل المرور العابر بموجب الاتفاق الإطاري للرابطة بشأن تيسير نقل السلع العابرة. وعلى نحو مماثل، يواصل كل من جمهورية الصين الشعبية ومنغوليا والاتحاد الروسي، بدعم من الأونكتاد، المفاوضات حول مشروع الاتفاق الإطاري بشأن حركة النقل العابر.

٣٠١- وسهل الأونكتاد أيضا تعزيز المرور العابر عبر الممر الشمالي، الذي يشمل خمسة بلدان هي: أوغندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وكينيا.

الدول النامية الجزرية الصغيرة

٣٠٢- لقد قدم الأونكتاد مساعدة فنية لكل من الجهات التالية: تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وذلك في شكل مشاريع مواقف مشتركة لأحداث دولية ذات صلة بالموضوع (بما في ذلك الأونكتاد العاشر ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً)؛ ولجنة السياسات الإنمائية، وذلك في إطار استعراض عام ٢٠٠٠ لقائمة أقل البلدان نمواً، وبشكل خاص من خلال مجملات الضعف الاقتصادي لأقل البلدان نمواً من بين الدول النامية الجزرية الصغيرة التي تعد بلدان يحتمل إخراجها من هذه القائمة؛ وأمانة الكومنولث والبنك الدولي في متابعة فرقة عملهما المشتركة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ بشأن الدول الصغيرة؛ والدول النامية الجزرية الصغيرة في تحضيراتها للمفاوضات بشأن الزراعة في منظمة التجارة العالمية؛ وست دول من الدول النامية الجزرية الصغيرة من خلال مشاريع الأونكتاد للتعاون التقني (توفالو، ساموا، سانت لوسيا، فانواتو، كيريباتي، هايتي).

٣٠٣- وبالإضافة إلى ذلك، يقوم البرنامج الفرعي بإعداد نشرة بعنوان "الدول النامية الجزرية الصغيرة: مسائل الضعف والفرص الاقتصادية الجديدة" (١٤ فصلاً).

(ب) النتائج والفوائد

٣٠٤- لقد سعى الأونكتاد إلى تشجيع التوافق في الآراء بشأن ما قد يمكن أن يشكل أساسا متينا ويعود بالنفع المتبادل للتعاون في النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من جهة وبين هذه البلدان ومجتمع المانحين من جهة أخرى. والسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء جاء استجابة لمشاكل العديد من الدول الساحلية التي تخشى أن الحق في الوصول إلى الدول غير الساحلية إلى البحر ومنه، وحرية المرور العابر، كما تنص على ذلك اتفاقية قانون البحار، قد يقيد ممارستها لسيادتها الكاملة على أقاليمها. وهذه المشاكل تفسر السبب الذي من أجله لم يقبل اقتراح البلدان النامية غير الساحلية بعقد اجتماع وزاري في عام ٢٠٠١. يعني بمسائل المرور العابر. غير أنه سجل، على مدى العامين الأخيرين، قدر كبير من التغيير في التصور، والتوافق في الآراء الناشئ عن ذلك يتجاوز الآن الاتفاق في الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين عقد اجتماع وزاري في عام ٢٠٠٣.

٣٠٥- وتبين دراسات أعدها الأونكتاد مؤخرا كيف أن أنماط التجارة والنقل الناشئة قد أصبحت مسألة اهتمام بالنسبة لمجموعة كبيرة من البلدان. وتقدم هذه الدراسات الدليل على كيفية تحول البعض من البلدان النامية غير الساحلية إلى مفترق طرق هام. فزيمبابوي مثلا توفر المرور العابر لتجارة جنوب أفريقيا في اتجاه زامبيا وبلدان أخرى في الشمال. فيما أصبحت آسيا الوسطى بوابة هامة لآسيا قداما من أوروبا. وفي ضوء تغير هذه الظروف أصبح تسهيل النقل العابر يحظى بقبول أوسع وبدعم أكبر.

٣٠٦- وقد انتشر في بلدان عديدة إلغاء الضوابط التنظيمية والتحرير والخصخصة والمنافسة، التي أثنى عليها الإطار الشامل في بلدان عديدة وفتح فرصا تجارية للقطاع الخاص. والمستثمرون المحليون والأجانب يستثمرون الآن في تنمية الهياكل الأساسية، ويوقعون على امتيازات خطوط السكك الحديدية ويشتركون مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع الطاقة. ويفيد المستثمرون، المحليون منهم أو الأجانب، من الفرص التجارية الجديدة. فيما تستمد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية منافع من نقل رؤوس الأموال، والتكنولوجيا، والمهارات الإدارية.

٣٠٧- ولقد ازداد عمل الأونكتاد لصالح الدول النامية الجزرية الصغيرة بشكل كبير، وأصبح الآن الدفاع عن مزيد من الاعتراف بمشاكل هذه الدول أمرا يتم السعي إلى تحقيقه بشكل فعال في العديد من الدوائر الدولية - فيما يتعدى الجمعية العامة والأونكتاد في حد ذاتهما - في لجنة السياسات الإنمائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، التي هي محافل دولية ذات أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك أفاد قرابة ست من هذه الدول من مساعدة الأونكتاد التقنية المباشرة.

(ب) التقدم المحرز في تنفيذ خطط عمل بانكوك

٣٠٨- الفقرتان ١٦١-١٦٢: لقد تطرق الأونكتاد لاحتياجات البلدان النامية الجزرية الصغيرة، المبينة في الفقرة ١٦١. وقد طلبت الفقرة ١٦٢ "إتاحة العدد الكافي من الموظفين والموارد الكافية لمكتب المنسق الخاص للبلدان النامية الأقل نموا وغير الساحلية والجزرية..."، وتعتبر الموارد الحالية كافية. وقدم إلى الجمعية العامة تقرير حول سير وحدة الأونكتاد المعنية بالبلدان النامية غير الجزرية والدول النامية الجزرية الصغيرة.

(د) الاستعراضات التشريعية والخارجية

٣٠٩- لقد قام باستعراض الأنشطة الفنية وأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمانة لصالح البلدان النامية غير الساحلية كل من الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً؛ والاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية؛ والدورة الثامنة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية؛ والدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. ولم يتأخر الإعراب عن التقدير لذلك من خلال قرار الجمعية العامة ١٨١/٥٥ واجتماعات الخبراء الحكوميين للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية (TD/B/46/6, TD/B/48/10). وصدرت مذكرات تقدير فني الاجتماعات الاستشارية الإقليمية (UNCTAD/LDC/Misc.51; UNCTAD/LDC/Misc.61; UNCTAD/LDC/Misc.53; UNCTAD/LDC/Misc.15). ووردت طلبات من كل من الجماعة الإئتمانية للجنوب الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمنظمات غير الحكومية، دعت الأونكتاد إلى ترؤس اجتماعات الخبراء بشأن تسهيل المرور العابر. وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام للأونكتاد بتاريخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠١، خص مدير برنامج الأمم المتحدة الإئتماني بالذكر مشروع تفاوض في اتفاق إطاري للمرور العابر بين جمهورية الصين الشعبية ومنغوليا والاتحاد الروسي بوصفه "واحداً من أنجح المشاريع...".

ثالثاً- تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلاً

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

٣١٠- تسهيلاً للمداورات الحكومية الدولية، أجرى الأونكتاد سبع دراسات فنية لاستعراض التقدم المحرز في تطوير شبكات المرور العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم خدمات المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية، مثل دعم المفاوضات بشأن مشروع الاتفاق الإطاري للمرور العابر الجاري بين جمهورية الصين الشعبية ومنغوليا والاتحاد الروسي.

٣١١- غير أنه لم يتسن للأونكتاد، لأسباب تتعلق بالميزانية، إجراء دراسات ميدانية لكل منطقة من المناطق الفرعية (مثل غرب أفريقيا، وأفريقيا الوسطى) مما خيب أمل البلدان في هاتين المنطقتين الفرعيتين. وبما أنه من غير المحتمل أن تزداد الميزانية لدعم خدمات الخبرة الاستشارية في فترة السنتين المقبلة، فإنه لا بد من تعزيز القدرات الداخلية في مجال البحث للاستجابة لهذا الطلب.

٣١٢- وكان التوفيق في تعبئة الموارد من خارج الميزانية لأغراض المساعدة التقنية محدوداً، وذلك بشكل خاص بالنسبة للمشاريع لصالح البلدان الأفريقية، ولو أن العمل مع منظمات أخرى مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد

سمح بإحراز بعض التقدم. وهذا يشير إلى ضرورة زيادة توعية المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية بالبرمجة والتعاون المشتركين في تقديم المساعدة التقنية.

٣١٣- ومن منظور العمل بشأن الدول النامية الجزرية الصغيرة، يتمثل الدرس الرئيسي الذي استخلصه الأونكتاد في ضرورة تحول فئة الدول النامية الجزرية الصغيرة من مفهوم سياسي إلى "مركز" مفاهيمي يهدف إلى تسليط المزيد من الضوء على المشاكل الجوهرية لهذه البلدان، ومن ثم استهداف مجموعة دول أكثر اندماجا وتجانسا. (ومن بين الدول النامية الجزرية الصغيرة المدرجة في القائمة في مؤتمر بربادوس لعام ١٩٩٤ لم يكن البعض منها دولا "صغيرة"، ولم يكن البعض الآخر دولا "نامية"، بل ولم يكن حتى البعض منها "دولا" وإنما أقاليم تابعة.) وتحقيقا لتلك الغاية، يمكن اعتماد مجموعة من المعايير التي تعزز وجاهة تسمية الدول النامية الجزرية الصغيرة، من قبيل فئة أقل البلدان نموا، مع الإشارة بشكل خاص إلى العوائق الهيكلية والضعف الاقتصادي. ومن شأن مثل هذا التطور أن يسهل العمل لصالح الدول النامية الجزرية الصغيرة. وإلى أن يتم ذلك، سيظل الأونكتاد يستخدم قائمة متجانسة مفاهيميا للدول النامية الجزرية الصغيرة في مناصرته لأنشطة البحث والتعاون التقني لصالح هذه البلدان.

(ب) مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة

٣١٤- إن مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة قد حددتها الجمعية العامة إلى حد كبير. فعملا بقرار الجمعية العامة ١٨١/٥٥ يجري الأونكتاد دراسة حول بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية. وإذا أقرت الدورة الحالية للجمعية العامة التوصيات التي تقدم بها الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والائتمانية، فسوف تسعى أمانة الأونكتاد إلى التحضير لاجتماع وزاري للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والائتمانية بشأن التعاون في مجال المرور العابر، يعقد في عام ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، ستتواصل المفاوضات الجارية بشأن مشروع الاتفاق الإطاري للمرور العابر بين جمهورية الصين الشعبية ومنغوليا والاتحاد الروسي، ويؤمل أن تحتتم خلال فترة السنتين القادمة. وستستعرض طلبات التعاون التقني وستنفذ رهنا بتوافر الموارد.

٣١٥- والعناصر الثلاثة العملية الهامة في العمل لصالح الدول النامية الجزرية الصغيرة (وهي الدعوة، والبحث والتحليل، والتعاون التقني) ستتواصل وستنظم استجابة للتطور في تصور المجتمع الدولي لمشاكل الدول النامية الجزرية الصغيرة. وستمثل مهمة خاصة في فترة السنتين القادمة في مساعدة البلدان التي تطلب معاملة خاصة وتفاضلية من بين الدول النامية الجزرية الصغيرة، لأسباب تتعلق بالعوائق وأوجه الضعف الهيكلية، على الحلبة المالية الدولية وفي الإطار التجاري المتعدد الأطراف.

المسائل الشاملة لعدة قطاعات

١ - توعية المجتمع المدني

أولا - الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

٣١٦ - "يمكن أن يساهم عمل الأونكتاد في تناول ما تثيره العولمة من تحديات وتتيحه من فرص، وأن يشكل حوارا مفتوحا ومنتظما حول مختلف المسائل التي ترتبط بالتنمية والتي تحظى باهتمام عالمي بين الشركاء في عملية التنمية، بمن فيهم القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والبرلمانيين". (إعلان بانكوك، TD/387)

(ب) الانجازات المتوقعة ومؤشرات الانجاز

مؤشرات الانجاز	الانجازات المتوقعة
١' توافر مصرف بيانات لتسهيل مشاركة الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في آلية الأونكتاد الحكومية الدولية	١' استنباط وتنفيذ سياسات توعية الجمهور؛
٢' إسهام واسع وبناء من جانب المجتمع المدني في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا؛	٢' تطوير التعاون مع المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والبرلمانيين؛

ثانيا - تنفيذ البرنامج والانجازات

(أ) الانجازات

٣١٧ - لقد تم تجريب مصرف بيانات لمنظمات غير حكومية تتعاون مع الأونكتاد وتمتهد بعمله، وذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا وفي اجتماعات لجنته التحضيرية، مما أفضى إلى موافقة الدول الأعضاء على عدة مئات من المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بمركز استشاري في الأونكتاد، وإلى تفويض ومشاركة سلسين للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية في المؤتمر. وتواز مع المؤتمر، نظم محفل واسع النطاق للمنظمات غير الحكومية حضره أكثر من ١٠٠٠ شخص، من بينهم ما يزيد على ١٥٠ مندوبا وخبيرا من منظمات غير حكومية من أقل البلدان نموا.

٣١٨ - والاجتماع الفني غير الرسمي المعني بـ "تطوير تحالفات جديدة بين الحكومات والمجتمع المدني للتطرق للبعد الجنساني والانمائي للعولمة" (تموز/يوليه ٢٠٠١) وضع مؤشرات مفاهيمية وإجرائية لمشروع نموذجي للأونكتاد.

(ب) النتائج والفوائد

٣١٩- في نهاية مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، أنشئت لجنة رصد تابعة للمنظمات غير الحكومية للسهر على مشاركة المجتمع الدولي في متابعة المؤتمر. كما أنشأ البرلمانيون الذي حضروا اجتماع المائدة المستديرة البرلماني الرفيع المستوى في المؤتمر شبكة لتأمين العمل البرلماني في تنفيذ برنامج العمل.

ثالثاً - تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلاً

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

٣٢٠- إن العديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية تقدر عمل البرنامج حق التقدير بوصفه إسهاماً إيجابياً في التجارة الدولية وفي الحوار بشأن التنمية؛ ويمكن أن يستخدم الأونكتاد وآليته الحكومية الدولية ذلك العمل كأداة للتعبيء في العمل الإنمائي وكمورد فكري في المداولات الحكومية الدولية وفي اجتماعات الخبراء.

٣٢١- والقرارات والبيانات السياسية على جميع مستويات الأمم المتحدة، بما في ذلك إعلان بانكوك وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/RES/55/2)، البند ٦٠ (ب) من جدول الأعمال)، تدعو إلى إشراك المجتمع المدني؛ وبالتالي فإن الإطار القانوني الحالي قد يحتاج إلى استعراض من جانب الآلية الحكومية الدولية قصد ضمان أن تتفق اللوائح والقوانين القائمة مع رغبات الدول الأعضاء.

(ب) مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة

٣٢٢- تحلياً بروح إعلان بانكوك، سيتوخى الأونكتاد نهجاً استباقياً "فعال المنحى" من أجل مساعدة المجتمع المدني على المشاركة بشكل فعلي في أعمال المنظمة، وبشكل خاص فيما يتعلق بالتحضير للأونكتاد الحادي العشر الذي سيعقد في عام ٢٠٠٤.

٢- تعميم مراعاة المنظور الجنساني

أولاً - الأهداف ومعايير التقييم

(أ) الأهداف

٣٢٣- إدماج المنظور الجنساني في عمل الأونكتاد الفني كلما أمكن ذلك عملياً.

(ب) الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
انعكاس البعد الجنساني والتنموي في جميع أنشطة الأونكتاد البرنامجية.	تشجيع إدماج المنظور الجنساني في عمل المنظمة

ثانيا - تنفيذ البرنامج والإنجازات

(أ) الإنجازات

٣٢٤- أوصى "اجتماع الخبراء المعني بإدماج المنظور الجنساني في الأنشطة الرئيسية بغية النهوض بالفرص" (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)، بالاستناد إلى مساهمة الأونكتاد، بسلسلة من خيارات السياسات العامة لإدراج البعد الجنساني في عمل الأونكتاد بشكل فعال. وتنعكس أنشطة أخرى لها صلة بالمنظور الجنساني في إطار البرامج الفرعية ولا سيما في إطار البرنامج الفرعي ٩-٢.

(ب) الاستعراض التشريعي والخارجي

٣٢٥- شارك الأونكتاد في عملية مشتركة بين الوكالات ترمي إلى تحديد الدروس التي يجب استخلاصها فيما يتصل بالكيفية التي يمكن بها أن ينعكس المنظور الجنساني على نحو أفضل في برامج العمل. وقد شملت هذه العملية استعراضا خارجيا لبرامج العمل الحالية.

رابعا - تقييم البرنامج واتجاهات العمل مستقبلا

(أ) التقييم والدروس المستخلصة

٣٢٦- إنه لمن الأهمية بمكان ربط المنظور الجنساني بالتحديات الملموسة في مجال التجارة والتنمية، عوضا عن معالجته كمشروطة مفروضة. ولا يزال العمل في هذا المجال في مرحلة مبكرة، لكن التوصيات التي تم التقدم بها في اجتماع الخبراء الآنف ذكره توفر أساسا جيدا لإشراك البرامج الفرعية بشكل ملموس أكثر في هذا المسعى.

(ب) مجالات التركيز في فترة السنتين القادمة

٣٢٧- فيما يتعلق باستنباط منظور جنساني يسهم في تمكين المرأة، سيبدل الأونكتاد جهدا أكبر لينعكس هذا البعد في جميع مجالات عمله، وبشكل خاص فيما يتصل بتطبيق التوصيات التي تم التقدم بها بالفعل في آليته الحكومية الدولية وفي اجتماعات الخبراء.

٣- إصدار الوثائق في الوقت المحدد

٣٢٨- يعتبر صدور الوثائق في الوقت المحدد للاجتماعات الحكومية الدولية مؤشرا من مؤشرات الإنجاز التي اتفق عليها المجلس في سياق الخطة المتوسطة الأجل. وهناك مقرر اتخذته الجمعية العامة بإصدار الوثائق للوفود باللغات الست كافة، وذلك قبل انعقاد الاجتماع المعني بستة أسابيع.

٣٢٩- ويبين تحليل تاريخ الصدور في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ أن الأداء بهذا الخصوص قد تردى مقارنة مع فترة السنتين السابقة. ويحدد التحليل مجالين رئيسيين من مجالات المسؤولية المفضية إلى التأخير: '١' شعب الأونكتاد المسؤولة عن إنتاج الوثائق، و'٢' دوائر مكتب الأمم المتحدة بجنيف المسؤولة عن الترجمة والتنضيد والطباعة والتوزيع. ووفقا لمبادئ الأونكتاد التوجيهية، على الشعبة التي تصدر عنها الوثائق داخل الأونكتاد تقديم الوثائق إلى المكتب المركزي لتجهيز الوثائق في الأونكتاد للموافقة عليها وتحريرها، وذلك قبل انعقاد الاجتماع بأربعة عشرة أسبوعا. ولا تتقيد إلا نسبة ٢,٥ في المائة من الوثائق بهذا المبدأ التوجيهي، والتاريخ المتوسط لتقديمها هو ثمانية أسابيع تقريبا قبل تاريخ انعقاد الاجتماع المعني. وهناك أيضا أجل مدته عشرة أسابيع لتقديم الوثائق إلى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، وفقا لقواعد الأمم المتحدة ذات الصلة، كيما يتسنى لمكتب الأمم المتحدة بجنيف إصدار الوثائق في الوقت المحدد. ولا تتقيد إلا نسبة ٩ في المائة من وثائق الأونكتاد بأجل الأسابيع العشرة هذا. ومزيد التأخير في تجهيز مكتب الأمم المتحدة بجنيف للوثائق نتيجته أن ١,٥ في المائة فقط من الوثائق تتقيد بأجل الأسابيع الستة لإصدارها. وفي المتوسط، لا تصدر الوثائق بجميع اللغات إلا في تاريخ بداية الاجتماع المعني.

٣٣٠- والتجهيز بمكتب الأمم المتحدة بجنيف يستغرق في المتوسط ستة أسابيع، في حين أن الأجل المحدد هو أربعة أسابيع، وهذا أمر يشير إلى وجود مشكلة في هذا المجال. غير أنه، بالاستناد إلى التحليل الذي أجري، يتمثل المشكل الرئيسي في التقيد بالمواعيد في التأخير على مستوى الشعب الفنية في إضفاء الصبغة النهائية على الوثائق. ويرجع السبب في أكثر من ٩٠ في المائة من حالات التأخير إلى تأخر الشعب في تقديم الوثائق. وهذه مسألة ينتظر من مديري البرامج في الشعب الفنية متابعتها بحزم من أجل التخفيف من حدة هذه المشكلة.
